الخصخصة

المجلد الأول
(٧-١٢ / ٢٠٠٠)

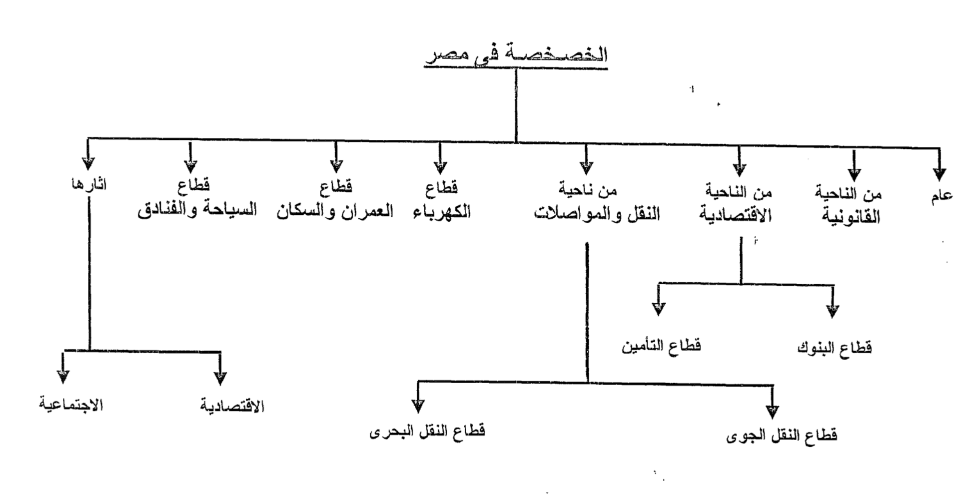
إعــداد

مكتبة الأهرام للبحث العلمى

الخصخصة
٢٠٠٠

إعـــــــداد

مكتبة الأهرام للبحث العلمى


الخصخصة فى مصر
عام
من الناحية القانونية
من الناحية الاقتصادية
من ناحية النقل والمواصلات
قطاع الكهرباء
قطاع العمران والسكان
قطاع السياحة والفنادق
اثارها
قطاع البنوك
قطاع التأمين
قطاع النقل الجوى
قطاع النقل البحرى
الاقتصادية
الاجتماعية

قائمة المصادر

أولا: الجرائد

الاخبار – الاهرام – الحياة – العالم اليوم ٢٠٠٠

ثانيا : المجلات

مجلة الاهرام الاقتصادى ٢٠٠٠

ثالثا : الكتب

١ –	كتاب	اندماج وخصخصة البنوك	طارق عبد العال		٢٠٠٠
٢–	كتاب	قضايا اقتصادية معاصرة	عبدالرحمن يسرى		٢٠٠٠
٣–	كتاب	الاهرام الاقتصادى	احمد خليل الضبع	ع/١٥٣	٢٠٠٠/١١

الخصخصة فى مصر
عـــــام

الخصخصة

فى مصر : عام

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	المزايدة المفتوحة تحرك الخصخصة	نجلاء الرفاعى	ملحق البورصة المصرية	١٦٥	٢٠٠٠/٧/١٠	١
٢	الخصخصة تخرج من البيات الشتوى	زينب ابو العلا	ملحق البورصة المصرية	١٦٦	٢٠٠٠/٧/١٧	٣
٣	برنامج الخصخصة خفض مديونية الشركات	سلوى غنيم	الاهرام	٤١٤٩٩	٢٠٠٠/٧/٢٠	٥
٤	اين الراسمالية المصرية فى عملية البيع	على نجيب	العالم اليوم	٢٨٩٣	٢٠٠٠/٧/٣٠	٧
٥	المستثمر الرئيسى صاحب افضل اداء	الجريدة	العالم اليوم	٢٨٤٩	٢٠٠٠/٧/٣١	٩
٦	نحو توجة جديد للخصخصة	محمد عبد المنعم	العالم اليوم	٢٩٠٥	٢٠٠٠/٨/١٣	١٠
٧	الخصخصة وحدها لاتكفى	سلطان ابو على	الاهرام	٤١٥٤٠	٢٠٠٠/٨/٣٠	١٢
٨	كل الطرق تؤدى الى بيع الشركات	على شيخون	ملحق البورصة المصرية	١٧٤	٢٠٠٠/٩/١١	١٣
٩	الخصخصة تنطلق	زينب ابو العلا	ملحق البورصة المصرية	١٧٤	٢٠٠٠/٩/١١	١٥
١٠	٨ ابعاد ايجابية للخصخصة	مجدى عبيد	العالم اليوم	٢٩٣٥	٢٠٠٠/٩/١٧	١٧
١١	اطلقوا ايديكم فى الخصخصة	دينا لبخياط	الاهرام الاقتصادى	١٦٥٠	٢٠٠٠/٩/٢٥	١٨
١٢	فيتو من الخبراء وهذة هى الاسباب	على شيخون	ملحق البورصة المصرية	١٧٧	٢٠٠٠/١٠/٢	٢٠
١٣	المعارضة والتخصيص	حازم محمد	الحياة	١٣٧١٧	٢٠٠٠/١٠/١	٢٢
١٤	تجربة الخصخصة المصرية	الجريدة	الحياة	١٣٧١٧	٢٠٠٠/١٠/١	٢٤
١٥	الايسوب خصخصة مزيفة	حسن عامر	العالم اليوم	٣٠٠٢	٢٠٠٠/١٢/٤	٢٧
١٦	مؤشرات ايجابية لبرنامج الخصخصة المصرى	مجدى عبيد	العالم اليوم	٣٠١٩	٢٠٠٠/١٢/٢٤	٣١

الموضوع الرئيسي : الخصخصة — اسم كاتب المقال : نجلاء الرفاعي

الموضوع الفرعي : فى مصر : عام — رقم العـــدد : ١٦٥

المصـــدر : ملحق البورصة المصرية(الاهرام الاقتصادى) — تاريخ الصـدور : ٢٠٠٠/٧/١٠

المزايدة المفتوحة تحرك الخصخصة

منذ شهور طويلة يواجه قطار الخصخصة بعض الصعوبات مما أدى إلى توقف القطار فى بعض المحطات [?] خاصة بعدما فشلت ثلاث عمليات متوالية لأسباب متباينة. عندئذ بدأت وزارة قطاع الأعمال التفتيش فى أوراقها عن أسباب هذا التعثر.. هل هو فى الشركات أم فى السوق أم فى طريقة البيع؟ وخلصت المناقشات التى دارت فى هذا الصدد إلى نتيجة مؤداها ضرورة إعادة النظر فى طرق التقييم والتسعير والبيع. من هنا ظهر على السطح مايسمى بنظام [?] البيع بالمزايدة المفتوحة وهو نظام يعنى تقدم المستثمرين الراغبين فى الشراء بعروض تتضمن حجم الحصص المراد شرائها [?] والسعر وطريقة السداد. ومن المنتظر أن يتم تطبيق النظام الجديد على الحصص المتبقية فى الشركات التى سبق طرح جزء من أسهمها فى البورصة وهى حصص تتراوح بين ٣٠ و٦٥٪ من أسهم هذه الشركات. فهل ينجح أسلوب المزايدة المفتوحة فى تحريك قطار الخصخصة وانعاش السوق؟ وماهى ضمانات هذا النجاح؟!

رائد علام استشارى تمويل الشركات ورئيس شركة علام للاستشارات المالية يقول انه من الطبيعى ان تتجه النية فى الوقت الحالى إلى بيع باقى مساهمات الحكومة فى الشركات التى سبق خصخصة الجزء الاكبر منها، لان ذلك يساعد على تحريك البورصة، مشيرا إلى أن الاسلوب الذى يتبع لبيع هذه الشركات وهو نظام عروض الشراء بأسلوب المزايدة المفتوحة نظام مقبول تماما خاصة وأن هناك بعض الشركات التى لاتزال لديها شرائح مملوكة للمال العام وبالتالى إذا ما قامت مجموعة مالية قوية أو مستثمر صناعى كبير بشراء تلك الحصص فانه سيقوم بتطوير هذه الشركات، وفى الوقت نفسه قد يكون ذلك سببا لعودة بعض اسعار أسهم هذ الشركات لمسارها الطبيعى من حيث السعر وحركة التداول.

ويشير علام إلى ان أسلوب المزايدة المفتوحة هو احد الأساليب المتعارف عليها وهو مايشبه فى واقع الأمر ما يحدث فى بورصة الأوراق المالية حيث يتقابل العرض، والطلب عند نقطة ما وفى اسلوب المزايدة يتم نفس الشىء حيث تستمر المزايدة إلى حد معين وهو التقاء الطلب بالعرض، ويضيف رائد علام إنه إذا كان الاسلوبان متشابهين فإنه ليس هناك مايضمن من ان البيع فى البورصة سيفيد الشرائح الكبيرة التى يرغب فى بيعها كما حدث بالنسبة لشركات الاسمنت حيث تقدم أكثر من مستثمر وعرض للشراء وتمت المفاضلة مابين هذه العروض ماديا وفنيا.

ويؤكد رائد علام أنه يفترض اليوم عند البيع للحفاظ على الثروات القومية الا يكتفى بالربح المادى وانما ينبغى أن تكون هناك قيمة مضافة.

ويشير علام إلى التأثير الايجابى لهذه الخطوة على السوق خلال الفترة المقبلة خاصة وانه سيتم شراء الأسهم بسعر أعلى من السعر المعلن فى جداول البورصة مما يؤدى إلى تحريك أسعار هذا القطاع فى البورصة.

ويشير علام إلى مجموعة من الضوابط التى لابد من الالتزام بها عند الاتجاه إلى نظام عروض الشراء بأسلوب المزايدة وهى أن يتوافر لدى المجموعة التى ترغب فى الشراء الخبرة الفنية والقوة المالية، اما الأمر الثانى فهو أنه من المعروف أن اى عملية استثمارية تقوم على شقين الشق الاول خاص برأسمال المشروع والشق الثانى خاص بالقروض، ويرى انه لامانع إذا كانت الأموال المقدمة من احدى الشركات يتوافر فيها الهيكل المالى السليم من راس مال وقروض، فما المانع ان تتدخل الشركة بالشراكة مشيرا إلى أنه من المتعارف عليه أن عمليات التمويل للعمليات الاستثمارية من الهياكل التمويلية المتزنة تتضمن ٥٠٪ رأس مال، ٥٠٪ قروضا واليوم حينما أقوم بالشراء وفقا لهذه الصيغة فانه ليس هناك مايعيبها.

● أسلوب متبع

وترى أمانى حامد رئيس شركة عكاظ للوساطة فى الأوراق أن هذا الاسلوب قد تم اتباعه بالفعل فى شركات أسمنت العامرية وطرة ومن الممكن تطبيقه فى حالة الشركات التى يرغب فى بيع الحصة المتبقية للحكومة فيها مشيرة إلى أن هناك العديد من المستثمرين الذين يرغبون فى زيادة حصتهم فى هذه الشركات.

ولذلك سيتجه هؤلاء إلى الشراء بسعر أعلى من القيمة السوقية للأسهم وتؤكد أمانى حامد أهمية العروض الفنية ولكنها كما تقول أن هذه العروض ترتبط بظروف كل شركة، فهذا العرض من الممكن أن يكون هام بالنسبة لشركة ما ولكنه غير هام بالنسبة لشركة اخرى أو أن الشركة لاتحتاج إلى خطة تطوير جديدة.

وتؤكد أمانى حامد ان هذه الخطوة من شانها المساهمة من تنشيط البورصة والخروج من حالة الركود، ومشكلة السيولة لان هذه المشكلات هى التى أثرت فى البورصة وبمجرد ان تنشط ستخرج البورصة من الركود مشيرة إلى ان المشكلة

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	نجلاء الرفاعى
الموضوع الفرعى :	فى مصر : عام	رقم العـــــدد :	١٦٥
المصـــــــدر :	ملحق البورصة المصرية(الاهرام الاقتصادى)	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٧/١٠



ليست فى البورصة وانما من الظروف المحيطة بالبورصة.

● عروض فنية

ويرى مصطفى النعمانى رئيس شركة النسور للتداول فى الأوراق المالية انه حينما تحدث عن طرح أسهم جديدة لشركات الخصخصة فى ظل الظروف الحالية للسوق وتساءل هل يتم الطرح فى السوق او البيع عن طريق المزايدة، والاجابة على هذا انه بالطبع فى ظل الظروف الحالية يصبح التفكير الاجدى هو ان يتم البيع عن طريق عروض الشراء باسلوب المزايدة المفتوحة خاصة وان هذه الشركات تحتاج إلى ادارة واعية، هذه الادارة لن تتحقق إلا من خلال المزايدة واختيار أفضل العروض المقدمة إلى جانب الربحية، يؤكد النعمانى ضرورة توافر عروض فنية مصاحبة لعروض الاسعار ويشير النعمانى إلى اهمية هذا القرار، والذى كان له اكبر الأثر على اسعار الورقة وهو مايتضح من الزيادة فى الاسعار التى شهدها السوق الاسبوع الماضى، ويضيف النعمانى ان اسلوب المزايدة افضل السبل للمستثمرين الذين يرغبون فى شراء اسهم شركة معينة ولكنهم لايستطيعون ان يجمعوا هذه الأسهم من السوق وبالتالى يدخلون لشرائها عن طريق المزايدة المفتوحة. مشيرا إلى ان هؤلاء المستثمرين وان كانوا يدفعون أعلى من القيمة السوقية إلا انهم يدركون المردود الايجابى لهذا خاصة بعد قيامهم بدراسة أوضاع الشركة من حيث مدى السيولة وتوافر المخزون وحجم طاقتها الاندماجية إلا انه يعى ان سعر السوق مؤقت وانه سيتمكن من رفع السعر بفضل ادارته خلال فترة وجيزة، اما بالنسبة لاسلوب تسديد قيمة عروض الشراء فيقول انه بالنسبة للمستثمر الاجنبى لايهم إذا كانت القيمة من اموال واستثمارات خاصة او قروض من بنوك خارجية، المهم ان يتم ضخ السيولة فى السوق، اما بالنسبة للمستثمرين المحليين فانه وان كان من الصعب الاعتماد فقط على الاموال والاستثمارات الخاصة إلا انه يفضل حاليا حتى تمر أزمة السيولة.

ويقول النعمانى ان مانيشط البورصة خلال الفترة المقبلة هو تحقيق الدرجات القصوى للشفافية والافصاح مشيرا إلى ان البيانات والقوائم المالية للشركات غير متاحة.

وبالتالى لابد من توافرها حتى يتم صنع القرار الصائب. ويضيف النعمانى ان مايحدث حاليا هو مجرد تجميع للبيانات والتحليل المالى ليس مجرد تجميع بيانات وإنما هناك مؤشرات اخرى تؤخذ فى الاعتبار فى هذا التحليل من قبيل مدى السيولة والمخزون، امكانيات النمو المستقبلى، مؤكدا انه إذا ما اتيحت هذه البيانات سيدخل مستثمرون كثيرون للسوق، فالسوق ليس كله مضاربين وانما هناك مستثمرون يرغبون فى الاستثمار بناء على معلومات وبيانات واضحة.

ويوضح حسام رضوان مدير عام شركة المنار لتداول الأوراق المالية ان الهدف من الطرح سواء على مجموعة مستثمرين او مستثمر رئيسى ان يحل المستثمر محل الحكومة فى الادارة باعتبار ان القطاع الخاص اقدر على الادارة، ويرى رضوان ان هذا المستثمر حتى يشارك فى الشركة بنصيب كبير لابد أن يتقدم للشراء عن طريق عروض الشراء بالمزايدة إلا ان الـ... ـى ان هذه الاسهم لابد ان تباع بقيمة أعلى من القيمة السوقية.

وقد لانجد المستثمر الذى يرغب فى الشراء بهذا السعر كما حدث فى شركة مصر للفنادق والتى تراجعت الحكومة عن فكرة بيعها لمستثمر رئيسى وتفكيرها فى بيعها للمستثمرين بالبورصة.

ويرى حسام رضوان إنه لما كان الهدف من البيع هو الحصول على سيولة جديدة فى السوق وعدم السحب من السوق فان هذا لن يتاتى إلا من خلال استقطاب مستثمرين اجانب لأن المستثمرين المحليين سيعتمدون على القروض والسحب من السوق لمواجهة عروض الشراء وان كان حسام رضوان يرى ان دخول المستثمرين الاجانب ستكون له اثاره العكسية فى بعض الأحيان إلا ان هذا التاثير لن يكون بالحجم نفسه فى حالة دخول الأموال الساخنة.

وإلى جانب ماسبق يشير ر ضوان إلى مجموعة من العوامل التى من شانها ان تنشط البورصة واولها رفع الحد الأدنى المسموح به للتحرك أو الغاؤه بالنسبة للاسهم النشطة على الاقل، اما ثانيها فهو الاعتماد وبشكل متزايد على المؤسسات لانها من المفترض هى التى تحمى السوق، وتوفر له الأمان باعتبارها خط الدفاع، اما بالنسبة للأفراد فيفترض توعيتهم وتغيير نظرتهم للبورصة وتنويع استثماراتهم مابين استثمارات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد، مشيرا إلى انه فى الخارج اقل فترة استثمار بالنسبة للفرد سنة او سنتين، ويشير جورج معوض المراقب الداخلى بشركة اللواءللاوراق المالية إلى الحاجة إلى بيع كل حصص الحكومة باسلوب المزايدة لأعلى سعر، ويضيف جورج انه إذا كانت الحكومة ستبيع حصصها باسلوب المزايدة فانه ينبغى حتى لايتعرض الأفراد للاذى من جراء ذلك ان تكون هناك عروض شراء لحصص الأفراد الراغبين فى البيع، مؤكدا ان هناك بالفعل مستثمرين اجانب يرغبون فى الدخول للسوق خاصة فى الالتزام أو ربما بالمعايير البيئية واتجاهها إلى اقامة مصانع للاسمنت خارج دولها وهؤلاء من مصلحتهم الاستثمار بحصص كبيرة من

تحقيق : نجلاء الرفاعى

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	زينب ابو العلا
الموضوع الفرعى :	فى مصر : عام	رقم العـــدد :	١٦٦
المصـــدر :	ملحق البورصة المصرية(الاهرام الاقتصادى)	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٧/١٧

الخصخصة تخرج من «البيات الشتوى»

دمج الشركات القابضة خطوة ناجحة لإتمام برنامج توسيع قاعدة الملكية

الخبراء: ظروف السوق أجبرت الحكومة على تأجيل طرح الشركات فى المرحلة الماضية

مع إعلان الدكتور مختار خطاب وزير قطاع الأعمال العام طرح ٢٠ شركة للبيع خلال النصف الثانى من العام الجارى بدأ قطار الخصخصة فى التحرك واعتبر البعض أن هذا الإعلان بمثابة بداية خروج لبرنامج الخصخصة فى مرحلة «البيات الشتوى» الذى ظل كامنا بها أكثر من عامين. من هنا يبدى هؤلاء تفاؤلهم بشأن المرحلة القادمة فى السوق. كل ذلك لم يمنع من تردد أسئلة بين المستثمرين حول أسباب تعطل برنامج الخصخصة فى المرحلة الماضية وضمانات عدم تعرض البرنامج للتوقف مرة أخرى فى المرحلة القادمة. التحقيق التالى يرصد مستقبل الخصخصة..

المهندس محمد صفوان المسلمى العضو المنتدب المتفرغ للشئون الطبية وقطاع الخصخصة بالشركة القومية للتشييد يؤكد ان برنامج الخصخصة التابع للشركة لا يمكن القول بانه يمر بحالة تاخر ولكن يمكن القول بانه يتمتع بقدر كبير من المرونة بحيث يتناسب مع احتياجات السوق والياته بمعنى ان احتياجات السوق قد تتطلب طرح شركة مكان اخرى او تاخير طرح شركة معينة.

ويضيف صفوان المسلمى: إن الشركة القومية كانت مالكة لـ ٢٤ شركة فى بداية عام ٩٦ قامت بخصخصة ٧ شركات من خلال الاكتتاب العام فى البورصة والمتبقى ١٧ شركة بالإضافة إلى الشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات الميكانيكية والكهربية التى تم ضمها إليها فى ديسمبر الماضى وكانت ١٢ شركة من هذه الشركات متعثرة إلا ان الشركة قامت بإعادة هيكلة هذه الشركات ولم يتبق سوى شركتين متعثرتين فقط.

وحول عدم طرح شركة العبد للمقاولات للاكتتاب العام فى البورصة حتى الآن على الرغم من انها كانت على راس برنامج الخصخصة اجاب ان السبب يرجع إلى انخفاض اسعار اسهم قطاع التشييد والبناء فى البورصة مما لا يعطى فرصة لطرح شركة اخرى فى هذا القطاع ويؤكد قائلا: إن ذلك هو السبب نفسه الذى دعا القومية للتشييد للتراجع عن طرح شريحة اخرى فى اسهم شركة «مختار إبراهيم» نظرا للتراجع الشديد فى اسعار اسهمها من خلال النسبة المطروحة التى تقدر بـ ١٤٪ فقط من الاسهم.

ويضيف صفوان المسلمى انه على الرغم من ذلك فإن الشركة قامت بطرح العربية للاساسات «فيرو» للبيع لمستثمر رئيسى ويجرى الآن فحص للعروض المقدمة لها حيث يتنافس على شرائها اربعة مستثمرين وكذلك قامت الشركة بطرح المصرية العامة للمبانى للبيع ايضا لمستثمر رئيسى وسوف تقوم بفتح المظاريف الشهر القادم. وعن موعد طرح شركة البحر الاحمر العامة للمقاولات قال إنه سوف يتاخر طرحها ليكون فى سبتمبر القادم وايضا سوف يكون نظام البيع لمستثمر رئيسى نظرا لصغر حجم استثمارات الشركة.

ظروف السوق

ويرى الدكتور رضا العدل استاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس إن عملية الخصخصة كاى عملية بيع يوجد لها طرفان طرف بائع واخر مشتر بالإضافة إلى وجود البائع والمشترى وظروف سوق تسمح بهذا البيع.

ويضيف انه إذا كان هناك تاخر فى طرح عدد من الشركات فذلك يرجع للظروف المختلفة بالسوق التى لا تسمح بوجود مشترين لهذه الشركات على الرغم من أن السوق مفتوحة ولكن هناك ترقب من جانب هؤلاء المستثمرين وانخفاض فى الطلب من جانب المستثمرين الاجانب. وعن دور المستثمر المحلى فى المشاركة لشراء الشركات يقول إن الطلب

الموضوع الرئيسي : الخصخصة | اسم كاتب المقال : زينب ابو العلا
الموضوع الفرعي : فى مصر : عام | رقم العـــــدد : ١٦٦
المصـــــدر : ملحق البورصة المصرية(الاهرام الاقتصادى) | تاريخ الصـدور : ٢٠٠٠/٧/١٧

المحلى لايزال محدودا فالمستثمر المحلى لايزال يفضل ان يقيم الكيان الاقتصادى الخاص به من الالف إلى الياء ويعزف عن شراء الشركات ذات النشاط السابق إلا إذا كانت الصفقة مغرية جدا، فإن صاحب العمل فى اغلب الاحيان يفضل ان يعد الهياكل الإدارية الفنية ونظم الإدارة بنفسه للشركة. ويضيف أن الحكومة حريصة على الا تبيع إلا لمستثمرين لا يعانون مشكلات اقتصادية وهؤلاء قلة وفى الوقت نفسه تقوم ببيع الشركات الناجحة المتحررة من الديون بالإضافة إلى الشركات التى لديها إمكان للتوسع وقبول استثمارات جديدة لعملية التجديد والتطوير.

ويؤكد د. العدل أن الحكومة حريصة على انضباط تنفيذ البرنامج الزمنى للخصخصة ولكن ظروف السوق المتغيرة من يوم إلى آخر هى التى قد تعرقل هذا التنفيذ فمثلا قد يتم تقويم الشركة من قبل (اللجنة الوزارية للخصخصة) ثم يتم طرحها او تقويمها من قبل السوق بسعر آخر وقد تكون هناك فجوة كبيرة فيما بين التقويمين ففى هذه الحالة تعتبر عملية الطرح صعبة وغير مجدية وفى كثير من الحالات تقوم الجمعيات العمومية بإعادة تقويم للشركة تبعا للظروف الجديدة الخاصة بالسوق او تؤجل طرح الشركة للبيع. إذن التقويم السوقى له دور كبير فى سرعة تنفيذ برنامج الخصخصة ومن ناحية اخرى فإذا كان تقويم السوق اقل قليلا من التقويم المحدد من قبل اللجنة الوزارية ففى هذه الحالة يتم عرض هذا التقويم على الجمعية العمومية المختصة وهذه الجمعيات تاخذ الآراء بالإجماع مما يضمن حيادية القرار بالإضافة إلى أنه ينضم إلى هذه الجمعيات ذوو الخبرة والكفاءة فى المجال الذى تعمل به الشركة حتى يتسنى اتخاذ القرار المناسب فى هذا التقويم. ويضيف د. العدل ان عملية دمج الشركات القابضة الأخيرة دليل على كفاءة تنفيذ برنامج الخصخصة والدليل على انه يسير بخطى جيدة ومن ناحية أخرى فهى عملية طبيعية جدا فعندما تقل الشركات التابعة للشركات القابضة فمن الأفضل ان تدمج هذه الشركات فى شركة اخرى قريبة من القطاع نفسه وذلك بهدف تخفيض التكاليف وتحرير الأصول والقوى العاملة وتركيز الجهود لإنجاح البرنامج.

إنجاز معقول

ويبدأ د. محسن حسان خبير الخصخصة حديثه قائلا: إن برنامج الخصخصة برنامج مرن بمعنى ان المشرفين على تنفيذ هذا البرنامج لابد ان يكونوا على دراية بكل البيئة المحيطة باعمال الخصخصة وظروف الشركات التى تطرح من خلالها بالإضافة إلى اهتمامات المستثمرين الاجانب ومناخ الاستثمار العالمى عموما بحيث يتم تنسيق التنفيذ طبقا للظروف المناسبة لكل شركة من خلال العوامل السابقة. ويضيف قائلا: إن هذا لا يمنع من وجود خطة للطرح معدة سلفا التى يحكم تنفيذها فى التوقيتات المحددة سلفا للأمور السابقة وتعطى مثلا لعدد عمليات الخصخصة التى تمت من بداية سنة ٩٦ حتى نهاية الربع الأول من عام ٢٠٠٠

ويؤكد د. محسن أنه مما لاشك فيه ان الآثار السلبية للانهيار الاقتصادى الذى حدث فى المنطقة الآسيوية اثر بشكل كبير جدا على مناخ الاستثمار العالمى وكذلك على الطرق التى يسلكها راس المال للاستثمار بمعنى آخر جزءا كبيرا من الاموال التى تستخدم فى الاستثمار فى الأسواق الناشئة، ونحن جزء لا يتجزأ منها حدث له نوع من التباطؤ ومن ناحية اخرى كمية الاموال المتاحة للاستثمار قلت بنسبة كبيرة.

ويشير إلى ان احد العوامل التى اخذت فى الاعتبار عند وضع خطط الخصخصة هو عامل التناقص التدريجى فى هذه الاستثمارات وهذا فرض علينا بعض القيود فى تنفيذ البرنامج وجعلنا نتجه إلى وسائل اخرى بطرح الشركات بغرض تحقيق المطلوب من برنامج الخصخصة وعلى سبيل المثال لا الحصر عندما بدات البورصة المصرية تتاثر بدرجة كبيرة وتنخفض اسعار العديد من الاسهم نظرا لعوامل مختلفة لجأنا للتركيز على عمليات البيع لمستثمر رئيسى ولاحظنا ان عددا كبيرا من المستثمرين فى اوروبا يتجه للطلب على شركات الاسمنت فكان لابد من الاستفادة من ذلك لمواجهة هذا الطلب وطرح شركات الاسمنت للبيع لمستثمر رئيسى كنوع من المرونة فهى ظاهرة حدثت فى السوق العالمية وكان لابد من الاستفادة منها وذلك جعلنا نحقق عوائد كبيرة، ومع ظروف اخرى لا يمكن تحقيق هذه العوائد فكيف تكون السوق مستعدة للتغير فى الطلب وتحقيق المنفعة المطلوبة.

ويضيف د. محسن: لو اخذنا ما تم تنفيذه من برنامج الخصخصة للشركات سواء بصورة جزئية او كلية فيبلغ ١٥٤ شركة وذلك يمثل نسبة قدرها ٤٩٪ من إجمالى عدد الشركات الموجود عند البداية (٣١٤ شركة) وعدد الشركات وخطوط الإنتاج التى بيعت من يناير ٩٩ إلى اخر مارس ٢٠٠٠ حوالى ٣٨ شركة بنسبة قدرها ٤,٧٪ من عدد الشركات التى تمت خصخصتها وبإجمالى قيمة بيع مقدارها ٥,٢٦٢ مليار جنيه وذلك يعنى انه حتى مع تقلص فرص الاستثمار الاجنبية فى الأسواق الناشئة ومشكلات السيولة والتباطؤ الاقتصادى الموجود فمازالت الأرقام المحققة من العوائد وعدد الشركات تمثل نسبة مقبولة ومعقولة لما تم إنجازه حتى الآن وباقى الشركات الموجودة فى البرنامج الزمنى فنحن لا نرتبط بجداول زمنية جامدة، فإذا ظهرت بوادر مشجعة من بعض المستثمرين فى بعض الشركات تطفو على السطح فيتم تجهيزها للبيع وباقى الشركات تخضع لظروف تحسن العوامل المرتبطة بالبيئة الاقتصادية.

ويقول صفوت حسن مسئول الخصخصة بالشركة القابضة للصناعات الغذائية إن البرنامج التابع للشركة يتميز بالتوافق ولكن مع قدر كبير من المرونة فقد تسببت ازمة السيولة فى قدر من التباطؤ من طرح الشركات فمثلا لا يمكن طرح شركة من الشركات حسب البرنامج الزمنى للخصخصة للشركة فى حالة ما إذا كانت الشركة ترى أنها لن تجد المستثمر المناسب الراغب فى شرائها وحول تاخر طرح شركة بسكو مصر للبيع لمستثمر رئيسى يقول إن الشركة جاهزة للبيع والشركة القابضة قامت بكل الإجراءات الخاصة ببيع النسبة المتبقية وهى ٣٦,٣٪ ولكن لا يمكن طرح شركتين فى وقت واحد فهى سوق واحدة وزيادة العرض تقلل السعر ولكن سوف يتم طرحها فى شكل متتابع مما يحقق نجاح كل من الطرحين للشركة.

ويضيف ان طرح شركة بسكو مصر سيكون فيما بين شهرى اغسطس وسبتمبر ويقول إن الدليل على نجاح برنامج الخصخصة التابع للشركة هو أن توقيت طرح القاهرة للزيوت والصابون جاء ملائما جدا بدليل انه قد تمت التغطية لأكثر من ٥١٪ من اسهم الشركة وذلك على الرغم من المخاوف المحيطة بالشركة نظرا لكونها لا تحقق معدل ربحية عاليا ومع انخفاض اسعار أسهم الصناعات التحويلية إلا ان الاكتتاب العام فى البورصة جاء كإجراء مناسب جدا لخصخصة هذه الشركة حيث إن بيع الشركة لمستثمر رئيسى لن يحقق التناسب بين القيمة البيعية للشركة وعروض المستثمرين.

تحقيق: زينب أبو العلا

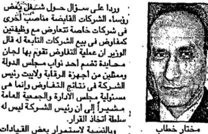
الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	سلوى غنيم
الموضوع الفرعي :	فى مصر : عام	رقم العـــــدد :	٤١٤٩٩
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٧/٢٠

وزير قطاع الأعمال

برنامج الخصخصة خفض مديونية الشركات إلى ٢٢ مليار جنيه

كتبت: سلوى غنيم:

اعلن الدكتور مختار خطاب وزير قطاع الاعمال العام ان برنامج الخصخصة مكن من خفض مديونية الشركات المستحقة للبنوك بنسبة ٥٠٪ حيث انخفضت من ٣٩,٩ مليار جنيه فى عام ٩٦/٩٥ الى ٢٢ مليار جنية فى العام الحالى وقال الوزير فى لقائه باللجنة الاقتصادية بنقابة الصحفيين إنه سوف يقوم بتقديم مذكرة الى مجلس الوزراء فى اجتماعة المقبل لتعديل المادة ٦١ فى قانون ٩٥ لسوق المال تهدف الى حماية الاقلية من اصحاب الأسهم فى جميع حالات بيع الشركات سواء كان البيع عن طريق نظام العروض او عروض الشراء التى تلزم المستثمر شراء ٢٥٪ من الاسهم من صغار المستثمرين.



مختار خطاب

وأضاف انه تقرر خصخمة شركات. الموانئ من خلال منح حق التشغيل وليس نقل الملكية ولاتوجد نية فى نقل هذه الشركات الى مستثمر اجنبى وقال إنه تم بيع ١٥٥ شركة ومصنعا.

وقد بلغت حصيلة البيع حتى ٣١ مارس الماضى ١٢,٦مليار جنيه تمثل ٤٥٪ من اجمالى عدد الشركات وان ماتبقى من أسهم فى شركات تم بيع حصص منها وشركات لم تطرح بعد تقدر بحوالى ١٤ مليار جنية بخلاف قيمة الأراضى التى تم فصلها عن الشركات.

وقال الدكتور مختار خطاب وزير قطاع الأعمال العام إنه على الرغم من الظروف الصعبة التى تمر بها السوق فإن الحكومة تمكنت من بيع اكبر عدد من الشركات خلال عام ٩٩ وأرجع ذلك إلى اتباع سياسة التنويع وتحديد نوع الخصخصة المناسبة للفترة التى تمر بها نافيا أن يكون هناك تباطؤ مشيرا إلى ان جميع تقارير المؤسسات الدولية المحايدة أكدت أن برنامج الخصخصة يسير وفقا للمعدلات الطبيعية والمستهدفة. وذكر إن برنامج البيع بدأ منذ عام ٩٣ وتضمن بيع ٦ شركات وفى عام ٩٤ تم بيع شرائح من ١٥ شركة وفى عام ٩٥ تم بيع شرائح من أسهم وشركات عددها ١٦ شركة وفى عام ٩٦ تم بيع ٢٤ شركة بالكامل وفى عام ٩٧ تم بيع ٢٦ شركة وفى عام ٩٨ تم بيع ٢٩ شركة ونفس العدد تم بيعه فى عام ٩٩ وخلال الشهور الثلاثة الاولى فى عام ٢٠٠٠ تم بيع تسع شركات مؤكدا إن جميع عمليات بيع الشركات تخضع لضوابط نابعة من القانون حيث لايمكن بيع اى شركة بالأمر المباشر وانه لابد من الحصول على قرار الموافقة بالاغلبية فى اجتماعات مجالس الجمعيات العامة.

واكد الوزير أن الخصخصة تهدف إلى الحصول على أعلى معدلات للنمو الاقتصادى وتحقيق العدالة الاجتماعية بحيث يمكن توزيع المنافع على الغالبية العظمى وتحقيق الاستقرار وذلك من خلال تحسين كفاءة الشركات التى مازالت مملوكة للدولة وإصلاح مسار الشركات المتعثرة وتحويلها إلى الربحية مع مراعاة حقوق العاملين.

وفى رده على اسئلة الصحفيين حول اثر حالة السوق على معدلات بيع الشركات قال الوزير أن هناك تجارب عالمية عديدة فى الخصخصة.

وهناك دول تراجعت وأخرى توقفت عن استكمال برامج الخصخصة وجميع الأسواق فى العالم تتسم بمرور دورات تباطؤ ثم صعود لان الاقتصاد يصحح نفسه ولايمكن بيع جميع الشركات فى الأجل القصير فلا نملك عملية البيع فى خلال سنة أو سنتين ولكن على الحكومة ان تطرح مالديها من شركات.

وأكد ان تعثر بيع بعض الشركات امرطبيعى وارجع السبب فى ذلك إلى أن القانون لايسمح بالبيع بأقل من سعر التقويم وبدون موافقة الجمعية العامة وبالنسبة لاتجاه الخصخصة الى البيع المستثمر فرد وليس إلى قاعدة كبيرة من المستثمرين.

قال الوزير أنه لايوجد تناقض بين اسلوب البيع المستثمر فرد وأسلوب البيع المستثمرين صغار فى البورصة موضحا ان هناك شركات تصلح للبيع فى البورصة واخرى لايصلح بيعها إلا لمستثمر رئيسى وفى بعض الحالات يمكن المزج بين الأسلوبين وبالتالى فالسياسة العامة هى توسيع قاعدة الملكية وليس تفتيت الأسهم.

وقال ان الدولة تلجأ إلى توسيع قاعدة الملكية على أوسع نطاق عند بيع اسهم شركات الاتصالات والمرافق العامة.

وحول توقف برنامج المعاش المبكر قال الوزير ان البرنامج شهد انطلاقة كبيرة خلال الشهور القليلة الماضية وذلك بعد إنشاء صندوق لإعادة الهيكلة مؤكدا أن البرنامج مازال مستمرا فى معالجة مشكلات العمال ومواجهة الضغوط الخاصة بمنح المعاش المبكر فى بعض الحالات حفاظا على استمرار نشاط الشركة.

وردا على سؤال حول شغل بعض رؤساء الشركات القابضة مناصب أخرى فى شركات خاصة تتعارض مع وظيفتين كمفاوض فى بيع الشركات التابعة له قال الوزير ان عملية التفاوض تقوم بها لجان محايدة تضم أحد نواب مجلس الدولة وممثلين من اجهزة الرقابة ولابيت رئيس الشركة فى نتائج التفاوض وإنما هى مسئولية مجلس الادارة والجمعية العامة مشيراً إلى ان رئيس الشركة ليس له سلطة اتخاذ القرار.

وبالنسبة لاستمرار بعض القيادات فوق سن الـ٦٥ سنة.

قال إن المصلحة القومية تستدعى بقاء هذه القيادات لاداء مهمة محددة فهى مرحلة انتقالية خاصة وأن ذلك لايتعارض مع قرار رئيس الوزراء الخاص ببقاء القيادات فوق السن المقرر لحين انتهاء فترة الانتقال بالاضافة إلى أن الاستغناء عن ذوى الخبرة مرة واحدة امر صعب ويحتاج الى تدرج منعا لحدوث ضرر فى العمل لأن الحكم النهائى فى مجال الاعمال هو القدرة على تحقيق الربح وأى شخص قادر على ذلك لابد ان يعمل للصالح العام.

وحول أسباب التراجع عن بيع شركات التجارة الداخلية قال الوزير إن الدولة لم تتراجع عن بيع شركات التجارة الداخلية وأرجع رفض العروض المقدمة للشراء إلى تدنى قيمة العروض بالمقارنة بالقيمة التى حددتها الدولة وبالتالى تقرر إعادة الطرح على أساس كل شركة على حدة وسيتم البدء بشركة عمر افندى.

واضاف ان هناك ضوابط عامة لبيع الشركات للأجانب فالحكومة تسمح بمشاركة محددة لرؤوس الأموال الأجنبية لتحديث إدارة الشركات ولن يسمح بالاحتكار الأجنبى مؤكدا أن حصص ملكية الأجانب عند الحدود الآمنة.

وبالنسبة للعلاقة بين خصخصة قطاعات الكهرباء والاتصالات والمرافقة والاحتكار قال الوزير إن دور الدولة فى هذه الأنشطة فى المستقبل سيكون دور المراقب لأداء الخدمة وضمان كفاءة التشغيل وأكد ان الدولة لاتقبل احتكار هذه الخدمات لذا أنشأت جهاز مراقبة فى وزارة الكهرباء يتولى مراقبة التسعيرة وجودة الخدمة بعد الخصخصة وهذا الجهاز موجود فى جميع دول العالم التى قامت بخصخصة الخدمات، وفيما يتعلق ببيع المجمعات الاستهلاكية قال الوزير إن الحكومة تدرس حاليا وضع خطة تستهدف رفع كفاءة عمل المجمعات الاستهلاكية وهناك مجموعة من الاقتراحات ولكن لم يتم بعد اختيار افضل أسلوب للتطوير ومن هذه المقترحات تأجير هذه المجمعات منفردة أو جملة واحدة أو منح حق التشغيل للغير أو الاستعانة بشركاء فى الادارة من القطاع الخاص.

وبالنسبة لحجم المديونية المستحقة على شركات قطاع الأعمال العام قال انه تم تسويق مديونية الشركات مش[illegible] انه فى شهر يوليو الماضى [illegible] ١,٥مليار جنيه من ديون ش[illegible] والنسيج المستحقة على بنـ[illegible] أن حجم الديون انخـ[illegible]ـض من ٣٩,٩ مليار جنيه فى عام ٩٦/٩٥ الى حوالى ٢٢ مليار جنيه فى العام الحالى فضلا عن أن جميع الشركات التى تم بيعها تم تسوية مديونياتها.

وقال أن نسبة الانخفاض تعادل ٥٠٪ من أجمالى حجم مديونية الشركات للبنوك وبالنسبة للأضرار بمصالح الأقلية من حملة أسهم شركات اسمنت بورتلاند تعهد بتقديم مذكرة فى اجتماع مجلس الوزراء المقبل تطالب بتعديل المادة ٦١ من قانون ٩٥ لسوق المال تهدف إلى حماية الأقلية من اصحاب الأسهم فى جميع حالات البيع سواء كان عن طريق نظام العروض العادية أو عروض الشراء، وحول ما إذا كان انخفاض اسعار شركات قطاع الاعمال العام يعود إلى ارتفاع التقويم أو تدنى مستويات الاداء الاقتصادى.

قال ان جميع أسعار اسهم الشركات فى البورصة انخفضت سواء الشركات الخاصة او التابعة لقطاع الأعمال العام وان الانخفاض لايرجع الى اسلوب التقويم الذى اعتمد على مضاعف الربحية ولكن يرجع الى طبيعة الأسواق التى تتسم بفترات صعود ثم هبوط وهى ظواهر طبيعية وعادية فى سوق المال، وبالنسبة للتأخير فى خصخصة شركات الموانئ أوضح الوزير أن دراسة خصخصة هذا القطاع استغرقت ٣سنوات بدأت منذ عام ٩٦ وانتهت فى العام الماضى وتقرر نقل هذه الشركات الى الإدارة الخاصة ليس من خلال نقل الملكية ولكن من خلال منح حق التشغيل ولانية فى نقل شركات النقل البحرى إلى مستثمر أجنبى وتستهدف خصخصتها مساندة هذه الشركات بحيث يتاح لها حجم أكبر من تجارة السلع المصرية، خاصة فى ظل اعمال زيادة الطلب على الشركات المطروحة.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	سلوى غنيم
الموضوع الفرعى :	فى مصر : عام	رقم العـــــدد :	٤١٤٩٩
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٧/٢٠

وبالنسبة لطرق الاستفادة من عوائد الخصخصة قال إن حصيلة بيع الشركات فى ٣١/مارس ٢٠٠٠ بلغت ١٢.٦ مليار جنية منها ٥,٧ مليار جنيه تم ابداعها فى وزارة المالية و٣,٦ مليار جنية قيمة سداد مديونية الشركات و١.٩ مليار جنيه تم استخدامها فى المعاش المبكر واما اجمالى قيمة البيع تبلغ ١٤,٨ مليار جنية نظرا لوجود شركات تم بيعها بآجال لاتحادات العاملين وتسدد قيمتها على دفعات سنوية بفائدة وضمانات بنكية.

وقال ان ماتم بيعه حتى الآن يمثل ٤٥٪ من اجمال عدد الشركات والباقى يمثل اسهما فى شركات تم بيعها جزء منها وشركات لم تبع بعد وإنه اذا تم بيع هذه الاسهم المتبقية والشركات الان فإن قيمة حصيلة البيع تقدر بحوالى ١٤مليار جنيه بخلاف قيمة الأراضى التى تم فصلها عن بعض الشركات.،

وبالنسبة لسيطرة الأجانب على ملكية شركات الاسمنت نفى الوزير وجود سيطرة أجنبية فى شركات الأسمنت وقال ان سوق الأسمنت مستقرة ولأول مرة لم ترتفع اسعار الاسمنت فى السوق السداد خلال أشهر الصيف بل ان الأسعار انخفضت ولا توجد مخاوف على الاطلاق من ملكية الاجانب لحصص من اسهم شركات الاسمنت مؤكد إن الدولة ستكون اول من يتدخل لضبط السوق إذا ما حدث أى تجاوزات ضارة بالصالح العام، وبالنسبة لفشل بيع مصر للفنادق قال الوزير إنه تقرر اعادة طرح الشركة مرة ثانية ويتم حاليا بيع ١١٪ من اسهم الشرقية للدخان فقط لأن الحكومة لايوجد لديها النية لبيع الأغلبية من اسهم هذه الشركة إلى الآن وبالنسبة إذا كان هناك نية لتصفية الشركات شديدة التعثر اكد الوزير انه لا توجد لدينا أى نية لتصفية اى نشاط حتى ولو كان شديد التعثر ولكن بالنسبة للحالات شديدة التعثر بلن الأسلوب الذى يجرى اتباعه هو تقسيم الشركة إلى وحدات انتاجية منفصلة وبيع كل وحدة على حدة وأكد انه لا يستطيع أحد ان يفصل عاملا واحدا فى الشركات التى تم خصخصتها وان العمال فى الشركات المخصخصة شانهم شأن اى عامل فى شركة اخرى لأن القانون كفل حقوق جميع العاملين سواء كانوا يعملون فى شركات عامة أو خاصة.

الموضوع الرئيسى : الخصخصة | اسم كاتب المقال : علي نجيب
الموضوع الفرعى : فى مصر : عام | رقم العـــدد : ٢٨٩٣
المصـــدر : العالم اليوم | تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٧/٣٠

هل هى خطة منظمة لتصفية الصناعة المصرية تحت ستار شعارات السوق والخصخصة وخلافه ولكى يحتل المستثمر الأجنبى مكان القطاع العام؟ وهنا يثار تساؤل مهم جدا.. وهو اين موقع الرأسمالية المصرية مما يحدث ولماذا لا يقدم القطاع الخاص «المصرى» لكى يتولى الأمر بدلا من القطاع العام وبدلا من الذين يهيئون الظروف والمقام لتولى الأجنبى أمر النهضة فى الديار المصرية؟

نتساءل بقوة:

أين الرأسمالية المصرية من عملية البيع التى تتم الآن؟

نود أولا ان نبين ان هذا المقال لا يتعرض لقضية الخصخصة وسوف لا نناقش ما اذا كانت ادارة القطاع العام او الخاص اكثر كفاءة وسوف لا نتعرض للمقولات الخاصة بدور الدولة الاجتماعى بل سوف نهتم فقط بقضية التنمية كما نعرفها بأنها احداث اكبر قدر من القيمة المضافة فى الاقتصاد القومى والاحتفاظ بهذه القيمة المضافة فى الاقتصاد الوطنى دون تسربها للخارج.

كيف تنشأ القيمة المضافة؟ القيمة المضافة تنشأ نتيجة للقيام بالعمليات الصناعية فلو كان سعر كمية من القطن جنيها واحدا فإنه بعملية الغزل يتحول الى غزل قطن وتتضاعف قيمته بتحوله الى نسيج تزداد قيمته بقدر اكبر وعند تصبيغه الى قماش ملون تزداد قيمته اكثر واكثر وعند تفصيله الى ملابس تزداد القيمة وهكذا وفى كل مرحلة من تلك المراحل يتم اضافة قيمة. وذلك ما يمثل زيادة فى الدخل القومى وتتوزع تلك القيمة بين اجور وارباح الخطورة فى حسابات القيمة المضافة حاليا فى مصر ان مجموع الاجور والارباح لا يمثل الحقيقة! فمجموع الاجور والارباح فى صناعة تجميع السيارات تعطى مؤشرا ظاهريا، انها اضافت قيمة كبيرة وزيادة فى الدخل القومى فى حين ان عملية التجميع لو انها تتم بشكل كامل من مكونات السيارة المفكوكة لا تضيف اكثر من 3 الى 7٪ من قيمة السيارة ان حسابات القيمة فى تلك الصناعة تتم بمقارنة سعر بيع السيارة محليا بتلك المستوردة المحملة برسوم جمركية باهظة فى حين ان المكونات تتحمل رسوما منخفضة اما اذا حسبنا القيمة المضافة محليا بالاسعار العالمية اى اسعار السوق العالمى لوجدنا ان تلك القيمة المضافة تقل عن الصفر فتكلفة التجميع لكميات ضئيلة من السيارات اكبر بكثير من تكلفة التجميع فى خطوط لا تقل طاقتها السنوية عن مائة ألف سيارة.


علـى نجيب

الغريب ان الاغلبية العظمى من الصناعات المقامة فى المدن الجديدة هى من ذلك النوع الذى يسمى «ربط المفك» اى تجهيز السلع المستوردة للتسويق فى السوق المحلى دون اضافة قيمة. هل من المقبول وجود اكثر من مائة مصنع بويات كلها لا تقوم بأكثر من عملية الخلط فالمادة الملونة مستوردة كذلك المواد الحاملة للالوان والمذيبات وجميع مكونات البوية ذلك بجانب الاسم التجارى الاجنبى ومع ذلك فهذه المصانع تحقق ارباحا وتدفع اجورا اى تحقق قيمة مضافة شكليا دون ان تضيف قيمة فى الواقع بل هى تستأثر بفرق الرسوم الجمركية لتحقيق تلك الارباح. الامثلة كثيرة على هذا النمط من التصنيع.

الرسوم الجمركية

مجموعة السياسات الجمركية التى لا تجعل الرسوم الجمركية محددة بنسبة القيمة المضافة المحققة فى الخارج فى السلعة المستوردة تجعل عمليات التجميع وصناعات التعبئة وربط المفك التى لا تحدث قيمة هى الطابع العام وهى سياسة جمركية لا تساعد على تعميق التصنيع وصناعات المكونات الاساسية فى السلع التى يجرى تجهيزها للبيع فى السوق المحلى اذا اضفنا الى ذلك سياسات الاعفاء الضريبى التى لا ترتبط بنسبة القيمة المضافة المحققة محليا وسياسات الائتمان التى لا تتوخى نفس الهدف فليس من الغريب ان يكون الطابع العام لسياسات التصنيع من نوع التجميع وربط المفك اى تجهيز السلع المستوردة للتسويق المحلى. السلع المستوردة للتسويق المحلي.

الغريب ان ذلك الطابع العام اصبح هو الغالب حتى فى عمليات الخصخصة فنجد ان مصانع الاسمنت تشتريها احتكارات الاسمنت العالمية علما بأن مصانع الاسمنت المصرية تحقق معدلا من الارباح يفوق معدل الارباح العالمى والقيمة المضافة فيها عالية تماما فأهم مكونات الاسمنت هو الطفل والحجر الجيرى والوقود وكلها محلية بل ان معدات مصنع الاسمنت يمكن تصنيع القدر الاكبر منها محليا لو وجدت الارادة لتحقيق ذلك ولعل الحكومة تنبهت لخطورة هذا الاتجاه عندما وصلت نسبة سيطرة الاجانب على انتاج الاسمنت المصرى الى ما يقارب ثلث الطاقة الانتاجية اما فى صناعة الالومنيوم فإن عملية الخصخصة لا تكاد تكون مفهومة فشركة الالومنيوم شركة ناجحة بكل المقاييس بل هى شركة رائدة حققت تطويرا تكنولوجيا عالميا بتطوير خلايا صهر الالومنيوم وخفضت استهلاك الكهرباء بنسبة 15٪ وهى اهم مدخلات صناعة الالومنيوم واكثرها تكلفة وخفضت استهلاك اقطاب الكربون بنسبة تصل الى 12٪ وهى ثانى عناصر التكلفة

الموضوع الرئيسى : الخصخصة
الموضوع الفرعى : فى مصر : عام
المصـــــــدر : العالم اليوم
اسم كاتب المقال : على نجيب
رقم العـــــدد : ٢٨٩٣
تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/٧/٣٠

وقامت بالتعاون مع كليات الهندسة المصرية بعملية التطوير التكنولوجي المتميز وانتجت هذه البطاريات محليا وهذه الشركة لا تجد من الرأسمالية المصرية مجموعة راغبة او قادرة على خصخصتها وتتوجه الشركة القابضة للصناعات المعدنية الى الاحتكارات الاجنبية كى تتمكن تلك الاحتكارات من السيطرة على صناعة الالومنيوم المصرية وهى صناعة قادرة على التوسع بالجهود الذاتية وانتاج معدات انتاجها بل واقامة تجمع لصناعة الالومنيوم على النطاق العربى فتعقد اتفاقا مع شركة الكوا الامريكية لتطوير الشركة المصرية ثم تعرض تأجير وحدات الدرفلة على المستثمر الامريكي.

قدراتنا التصديرية

اى ان شركة الالومنيوم المصرية تنتج الالومنيوم الذى يقوم المستثمر الاجنبى بدرفلته اى يصبح المشترى الوحيد لانتاج المصنع علما بأن رئيس الشركة القابضة اشاد فى حديث فى الصحف المصرية بأن اقسام الدرفلة تحقق صادرات مهمة تبلغ ما يزيد على 60٪ من انتاج شركة الالومنيوم وفى الوقت الذى تنادى بأهمية التصدير للاقتصاد المصرى نسلم قدراتنا التصديرية للاحتكارات الاجنبية وذلك بمجرد تأجير وحدات الدرفلة لتلك الاحتكارات توطئة لشرائهم الشركة كلها بعد ذلك ونحن نتساءل اين الرأسمالية المصرية ولماذا لا تقوم هى بتأجير وحدات الدرفلة بدلا من الاحتكارات الاجنبية؟

فشركة سيماف تصنع عربات السكة الحديد وهى شركة ناجحة او كانت ناجحة وصنعت عربات السكة الحديد سواء عربات بضائع أو ركاب بل وقامت بالتصدير ثم تعالوا لنرى ماذا حدث بعد ذلك لقد تم استيراد عربات مترو الانفاق من فرنسا علما بانه كان يمكن صناعتها محليا وعربات السكك الحديدية يتم تجديدها او استيرادها من اسبانيا وكان يمكن ان يتم ذلك فى شركة سيماف المصرية بل ان الحكومة احتجزت 500 مليون جنيه من مستحقات شركة سيماف لمدة ثلاث سنوات دون سداد كل ذلك حتى يتم اضعاف الشركة واحداث خلل فى هيكلها المالى وعند ذلك تعرضها للبيع او للايجار وحتى تجد لها زبونا يسدد للحكومة مستحقات الشركة بعد خراب مالطة فشركة سيماف تقوم بعمليات صناعية حقيقية وتنتج منتجا مصريا له احتياج حقيقي وتحقق قيمة مضافة حقيقية طبقا للاسعار العالمية.. ومع ذلك يتم اهدار طاقاتها الانتاجية لبيعها بثمن بخس للاجنبى.

نفس الشيء يتم في شركة مصر لمعدات الغزل فصناعة الغزل والنسيج من أهم الصناعات المصرية وانتاج معدات الغزل والنسيج يكاد أن يكون واجبا قوميا وشركة انتاج معدات الغزل والنسيج ليست شركة مهمة فقط بل هى الركيزة الاساسية التى يمكن تطويرها وزيادة قدراتها الانتاجية وتنويع تلك القدرة بما يمكنها من انتاج معدات الغزل والنسيج والشركة لديها المقدرة للقيام بهذا التطوير لو كانت تلك سياسة الصناعة في مصر فمعدات الغزل اى المغازل وانوال النسيج هى بالدرجة الأولى معدات قطع غيارها تلك الاجزاء المعدنية الدقيقة أو البيانات الدقيقة أو المحاور الدقيقة ومن الممكن بهذه البدايات تصنيع المعدات الكاملة.

رأس المال الأجنبى والصناعة

ومصر قادرة على انتاج معدات صناعة الغزل والنسيج ذلك إذا كانت توجد اصلا سياسة لصناعة الغزل والنسيج تتوخى الاستعانة بالانتاج المحلي. اليس غريبا أن تتلقى الشركة القابضة للغزل والنسيج معونة من مشروع المعونة الكندية والذى تديره شركة «روش» الكندية «العالم اليوم 25 يوليو 2000» ان رأس المال الاجنبى لايتوجه إلا إلى الكيانات الصناعية المحدثة للقيمة المضافة بل ان هذه الشركة بجانب احداثها قيمة مضافة هى نتيجة لمعدات انتاج وذلك هدف اساسى لاى سياسة تصنيع جادة ونحن نتساءل مرات ومرات أين الرأسمالية المصرية لكى تقوم مقام القطاع العام بدلا من الاجنبى الذى جاء لشراء الصناعة المصرية.

اما شركة ترسانة الاسكندرية فهى قصة مؤسفة والتى تحولت من شركة تنتج 90٪ من مكونات السفينة إلى تصفية إدارة التصميمات التي كانت تصنع تصميمات السفينة وكان يعمل بها 200 مهندس ومصمم أى أن المحاولة الجارية الان هى تحطيم جهاز التفكير وعقل الشركة إلى تصفية الشركة وتوقف انتاجها حتى اصبحت لاتنتج غير 2٪ فقط من السفينة وعندما ارادت كوريا الجنوبية النهضة بصناعة السفن كلفت الحكومة رئيس شركة هيونداى بالتفرغ لتطوير شركة الترسانات الكورية وتم ضخ 500 مليون دولار فى تلك الترسانات واصبحت كوريا اكبر منتج للسفن عالميا وسبقت اليابان. اما اسباب تصفية شركة ترسانة الاسكندرية بدلا من النهوض بها فإنها تدعو للحسرة والان تفكر الحكومة في تأجيرها لشركة من ماليزيا!! ورأس المال الأجنبى لايقيم قدرات انتاجية جديدة للاقتصاد المصرى بل يضع يده على القدرات الانتاجية التي يتم اهدارها بمعرفتنا وفي غفلة من الراسمالية المصرية والتي فى ظل سياسة من الاعفاءات الضريبية والرسوم الجمركية والائتمان لا تتوخى اضافة قيمة وفى غيبة سياسة تصنيع فإن الرأسمالية المصرية تتوجه إلى صناعات ربط الفك والتعبئة وتجهيز الانتاج الاجنبى للتسويق فى السوق المصرى محققة الارباح الطفيلية والجرى وراء القرش السهل.

الموضوع الرئيسى : الخصخصة
اسم كاتب المقال :
الجريدة
الموضوع الفرعى : فى مصر : عام
رقم العـــــدد : ٢٨٩٤
المصـــــدر : العالم اليوم
تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/٧/٣١

فى دراسة شملت 28 شركة تم بيعها بطرق مختلفة

المستثمر الرئيسى صاحب أفضل أداء فى شركات برنامج الخصخصة

اجـرت وحـدة الدعم والتنسـيق لبـرنامج الخصـخصة الممـولة من المعونة الامريكيـة دراسة حديثة عن القواعد التى تحكم الادارة ومدى تغيرها فى اطار برنامج الخصخصة وشملت الدراسة تعريف القواعد الادارية وكيفية تحسينها بالاسواق الناشئة بصفة عامـة وبالسوق المصرى خاصة مع تطبيقـها على 28 شركة تم خصـخصتها خلال الفترة من عام 95 حتى 98 واوضحت الدراسة ان القواعد الحاكمة والمؤثرة فى تفعيل وتحسين كفاءة الادارة من اهم عناصـر النجاح الاقتصـادى حيث تسـعى اساليب تحسين ادارة المنشاة إلى وضع القواعد والاحكام التى تكفل للمستثمرين محاسبة الإدارة بشكل منتظم وبفعالية.

ولتحديد مدى تأثر الادارة بنسبة الملكية اثارت الدراسة إلى ان 5٪ من الشركات اليابانية تسيطر على ملكيتها العائلات وتتحـكم ادارياً فيها بنسبة 100٪ وفى ايطاليـا 15٪ من الشـركات عـائلية وتتحكم ايضـاً كليـاً فى الادارة بفـاعلية وفى انجلترا لا توجد شـركات عـائلية مـؤثرة وفى امـريكا 20٪ من الشركـات العائليـة إلا ان 75٪ منها فقط تستطيع التحكم فى الإدارة.

واوضحت الدراسـة ان الهدف المسـتقر عـالمياً لمجمـوعة قـواعد عـمل المنشاة هو تعظـيم القيـمة لحـامل السـهم وتم تحـديد 4 محـاور لتـحسين القـواعـد الإدارية من خـلال اطار قـانونى قـوى وواضح وتوافـر مـتطلبـات الافـصـاح وتطبـيق الاساليب التى تضمن استقلالية الادارة فى العمل وحمايتـها من جانب حملة الأسـهم بالاضافة إلى العـوامل الخـارجـية المرتبطة بالمناخ الاقـتصـادى والاجرائى بالدولة.

واشـارت الدراسـة إلى وجود مـجـال كـبير لتطوير الاطار القـانوني المصـرى ليـتمـاشى مع الأعراف الدولية حيث يوفر الاطار الحالى الحفاظ على حقوق حاملى الاسـهم وحقوق الاقليات منهم وتسعى الدولة إلى تدعيم كفاءة إدارة المنشآت من خلال تطوير القـوانين فى المرحلة المؤثرة من عمل المنشآت كما ان كفاءة الجهاز القضائى حالياً محل تدعـيم للتـاكـد من سـرعة اجـراءات التـقـاضى والفصل فى المنازعات وتنفيذ الاحكام.

وفى مـجال الافـصـاح أوضحت الدراسـة ان مشـروع قانون سوق رأس المال الجـديد ويهدف لزيادة درجـة الافـصاح والشـفـافيـة فى سـوق الاوراق الماليـة كمـا ان قانون الشـركات الجـديد يحتاج لتحسين بعض البنود والتطوير ليخرج فى صورة مماثلة للقوانين العالمية خـاصة فيما يتعلق بالقـواعد التى تحكم عـمل الادارة وعلاقـتهـا مع حملة الاسهم وان يحدد بدقة الهدف من مساهمة الدولة فى بعض المنشآت وهل ذلك من أجل التزام المنشاة بتنفـيذ سيـاسات الدولة أم تعظيم القيـمة لحـامل السـهم وأوضـحت اهمـيـة وجـود دليل لتحـسين القواعد الادارية وتطويرها فى شـركات قطاع الاعمـال العام.. وتضـمنت الدراسة اهمـية معاقبة الشركات التى لا تلتزم بقانون سوق رأس المال لان ذلك من عوامـل حدوث تغيـر فـعـال وملموس فى مجال الاعمال بمصر حيث يجب دعم البورصة فى تنفيذ اجراءات وقواعد القيد الجديدة ومحاسبة الشركات لعدم التزامها بالقواعد.

واشـارت الدراسة لامكانيـة منح هيئة سـوق المال صـلاحيـات رقـابيـة على التـزام الشركات المقيدة بالبورصة بقواعد الإدارة التى تكفل تحقيق اهداف حملة الاسهم بالاضافـة لضرورة مراجعة قواعـد القيد خارج المقـصورة وتجريم اسـتخدام المعلومات الداخلية والعمـل على مزيد من التقريب بين القواعـد المحاسبيه وقـواعد المراجعـة المحلية والقواعد العالمية.

ووفـقاً لـطريقة البـيع تضـمنت الدراسـة 14 شركة تم بيعها كاغلـبية بالبورصة و10 شركات للعاملين و4 شركـات لمستثمر رئيسى وتضمنت معايير تقييم الشركات فيما قبل وبعد الخصخصة عـددا من المؤشـرات اهمـهـا مـعدلات الربحـيـة والسيولة وكفاءة استخدام الاصول والعاملين.

واوضـحت نتـائج الدراسة انه وفقـاً للعائد على المبيعـات حققت الشركـات المبيعة للعـاملين تحسنا يصل إلى 10٪ بيمـا تفاوت العائد بشكل كبـير فى الشركات التى بيعت بالبـورصة حيث سجلت عائدا يتـراوح ما بـين الزيادة بمقدار 20٪ والانـخفـاض بنفس الـنسبـة وحـقـقت الشـركـات التى تمت خصـخصتهـا بالبيع لمسـتـثمر رئيسى تحسناً فى العـائد على المبـيـعـات يتـراوح مـا بين 5 و15٪، وبالنسـبـة للعـائد أى الاصـول حـققت شـركـات المستثمر الرئيسى أعلى تحسن وتتراوح ما بين 5٪ و20٪ بينما تفـاوتت الشركات المبيعة بالبـورصة بين التـحسن بنسـبة تصل إلى 10٪ والانخفـاض بنسبـة 5٪ وتحسن العائد على الاصول بشـركات العـاملين بنسـبة تصل إلى 4٪ وحـقـقت شركـات المستـثمر الرئيسى طفرة كبـيرة.فى قيمة المبـيعات حيث سجلت نموا منتظماً يتراوح ما بين 20 و40٪ كمـا حققت شركـات العاملين تحسناً بزيادة قيـمة المبيـعـات بنسب تتـراوح مـا بين 15 و20٪ ولم تسجل شركات البورصة اتجاها محددا.

وبالنسـبـة لمعدلات دوران المخـزون حـقـقت شركـات العاملين وشـركات المسـتـثمـر الرئيسى تحسناً كبيـراً فى زيادة معدلات الدوران والقدرة على تصريف المخزون واظهرت شركات البورصة تحسناً تدريجياً بمرور سنوات ما بعد البيع.

وفى هيكل التـمـويل بقـياس حـجم القـروض طويلـة الاجل لحـقـوق الملكيـة اظهـرت طرق الخصخصة الثلاثة تحسنا كبيرا من سنة لاخرى وحققت شركـات المستثمر الرئيسى طفـرة كبيرة فى حـقوق الملكيـة وسجلت شركـات المسـتـثمـر الرئيسى افـضل اداء من حيث المـؤشرات الماليـة تليـها شـركـات العاملين ثم الشركـات المبيعـة بالبورصة.

وفى إدارة الشركة والتشغيل لم تظهر شواهد اسـتـقـلاليـة عن الحكومـة فى العـقـود المسندة لشركات العاملين ومازالت تعتمد على هذه العقود بنسبة تزيد على 90٪ من اعمالها.

كـما انه لم يحـدث تغـيـر واضح فى مجـالس ادارات الشركـات التى تم خصـخصـتهـا بالبيع فى البورصة او للعاملين فى حين ظهر بوضوح تحسن الإدارة وزيادة قدرتها التنافسيـة وديناميكيتها فى الشركات المبيعة لمستثمر رئيسى.

وحـددت الدراسة 3 شـرائح للشركـات وفقـاً للقواعد التى تحكـم الادارة وهى الشريحة الأولى التى مازالت تتاثر بتوجيهات الدولة كحامل الجزء الاكـبـر من اسـهم الشركـة كشـركـات المطاحن والشريحـة الثانية الـتى بدأت فى تحسين الادارة تدريجـيـاً والشـريحة الـثالثـة تحـسنت ادارتهـا بصـورة كـبـرى بعـد الخـصـخـصـة كـالاهرام للمشـروبات وكوكاكـولا وبيبـسى وايديال حيث شـهدت هذه الشـركات تغـييـرا كامـلاً فى هيكل الملكية والادارة بعد الخـصـخصة وتتـمتع بالقدرة على التطوير المستمر لمنتجـاتها والمنافسة بالسوق باتبـاع اساليب تسـويقيـة متطورة والقـدرة على ضخ اسـتـثـمـارات جـديدة فى الشـركـات بعـد الخـصـخصة.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	محمد عبدالمنعم اسماعيل
الموضوع الفرعى :	فى مصر : عام	رقم العــــــدد :	٢٩٠٥
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٨/١٣

نحو توجه جديد للخصخصة

محمد عبدالمنعم اسماعيل *

اتخذ الاقتصاد المصرى لفترة زمنية طويلة شكل اقتصاد بيروقراطى يعتمد فى اتخاذ قراراته على التخطيط المركزى والتحديد الجبرى للاسعار والحماية الجمركية شبه الكاملة للانتاج المحلى حتى فى ظل سياسة الباب المفتوح وقد ادى ماسبق لابعاد ادارة شركات القطاع العام الانتاجية عن التفاعل مع اليات السوق والتطورات فى اساليب الانتاج والتمويل والتسويق وبمرور الوقت انعكس هذا السلوك على نتائج نشاط هذه الشركات فلم يكن لدى الكثير منها فوائض تكفى لتمويل نشاطها الانتاجى الجارى واجراء الصيانة الدورية والتطوير وقد زاد من حدة المشاكل التمويلية لشركات قطاع الاعمال العام الظروف الدولية التى واجهتها مصر فى النصف الثانى من الثمانينات والتى فرضت ضرورة الاعتماد على الاستثمارات الخاصة المحلية والاجنبية بدلا من القروض والمساعدات والمنح الاجنبية لسد العجز فى المدخرات المحلية المتاحة لتمويل او استكمال تمويل الخطط الاستثمارية القومية الطموح.

وهذا مادعا الدولة لاتخاذ مجموعة من السياسات الاصلاحية تهدف الى تخفيض العجز فى الموازنة العامة للدولة وتخفيض معدل التضخم والتدرج فى زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص فى الناتج المحلى وبناء سوق فعال لرأس المال وتحرير كل من سعر الصرف واسعار الفوائد من القيود والاخذ بنظام اليات ومؤشرات السوق فى تحديدهما.

وكان من حزمة السياسات الاصلاحية التى اتخذت خصخصة شركات القطاع العام بمعنى تهيئة تلك الشركات قانونيا واداريا ليكون فى وسعها الحصول على مصادر التمويل المناسبة لاصلاح واستخدام التكنولوجيا المتطورة فى الانتاج والتسويق وبما يسمح للاصول المتوافرة لدى شركات قطاع الاعمال العام بالانتاج بجودة تتماشى مع المواصفات العالمية تمكنها من المنافسة محليا ودوليا.

الا ان التوجه الاساسى لسياسة الخصخصة كان محددا فى اطار بيع نصيب الدولة فى رؤوس اموال شركات قطاع الاعمال العام باعلى قيمة ممكنة اى نقل الملكية العام الى الملكية الخاصة على اعتبار ان القطاع الخاص سيقوم بتوفير الاموال والخبرات اللازمة لتطوير الشركات المبيعة كليا او جزئيا ويعتقد ان هذا التوجه قد تعارض بالفعل مع هدف استراتيجى قومى يعتبر حجر الزاوية فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية يتمثل فى زيادة معدلات الاستثمار وذلك للآتى :

– نقلت حصيلة البيع مباشرة الى الخزانة العامة ولم تدخل ضمن الاموال المستثمرة للشركات المبيع اسهمها وفى نفس الوقت تقرر وقف الاستثمارات الحكومية الجديدة فى شركات قطاع الاعمال العام.

– ان عمليات البيع الكلى او الجزئى لشركات قطاع الاعمال العام تم اغلبها لمستثمرين محليين وقد استغرق ماليديهم من مدخرات فى اقتناء الاسهم المبيعة كما ان الكثيرين منهم جاءت استثماراتهم بغرض المضاربة قصيرة الاجل.

– وبالتالى كان على ادارة تلك الشركات – بعد البيع الكلى او الجزئى – الحصول على اموال جديدة لاستثمارها فى اصلاح الهياكل التمويلية والانتاجية والتسويقية لهذه الشركات وهذا ما لم يتح للكثيرين منها سواء من خلال القروض من البنوك بسبب ما اتخذ من سياسات ائتمانية انكماشية بغرض السيطرة على كل من التضخم وسعر الصرف او باللجوء الى البورصة لاصدار سندات جديدة نظرا لضيق سوق الاوراق المالية لاستيعاب الاكتتاب فى سندات تصدرها هذه الشركات وهذا ماجعل الادارة الجديدة المنتخبة من المستثمرين الجدد تعيد التفكير فى بيع جانب من الاصول القائمة «اراضى اوخلافه» لتوفير التمويل اللازم للاصلاح الطاقات الحالية بدلا من التوسع فى النشاط.

بينما لو عدل التوجه الاساسى للخصخصة من «بيع نصيب الدولة فى رؤوس اموال شركات قطاع الاعمال العام باعلى قيمة ممكنة الى زيادة فى حجم الاستثمارات فى شركات قطاع الاعمال العام عن طريق مساهمات القطاع الخاص لاختلف الامر بتحويل قيمة مساهمات القطاع الخاص الى استثمارات جديدة تدخل للشركات مباشرة وتوظف فى اصلاح هياكلها التمويلية والانتاجية والتسويقية والتوسع فى النشاط القائم بما يؤدى الى ايجاد فرص عمل جديدة فورا وظهور نتائج فورية وملموسة للخصخصة بالاضافة الى تحقيق الاستقرار وتعميق الانتماء للعمالة القائمة وهو مايتوقع معه ايضا ارتياح الرأى العام لسياسة الخصخصة وانتشار روح التفاؤل بالمستقبل.

وسنحاول فيما يلى استعراض اهداف سياسة الخصخصة بغرض تقييم رسالتها الحالية وهى «بيع نصيب الدولة فى رؤوس اموال شركات قطاع الاعمال العام باعلى قيمة ممكنة» بغرض دراسة النظر فى تعديل تلك الرسالة بما يتفق مع اكبر عدد من الاهداف الاستراتيجية القومية.

يمكن تلخيص جوهر سياسة الخصخصة فى النواحى التالية :

1 – ان هناك فرصا استثمارية جيدة متوافرة ومتاحة بالفعل متمثلة فى تطوير الهياكل التمويلية والانتاجية لدى الكثير من شركات قطاع الاعمال العام القائمة كما ان الاستثمار فى تلك الشركات يكون اكثر نفعا واسرع فى تحقيق العوائد وارتفاع القيمة الحقيقية لاصولها.

2 – ان عدم تطوير شركات قطاع الاعمال العام يعنى ابقاء ماليديها من طاقات مادية وبشرية معطلة او غير منتجة وبالتالى تصبح عبئا على الاقتصاد القومى وطاردة ستثمارات الجديدة الجيدة.

3 – ان تحرير ادارة شركات القطاع العام من القيود البيروقراطية التى تفرضها الانظمة المركزية يجعلها مهيأة قانونيا واداريا للحصول على التمويل اللازم لتطوير هياكلها سواء من الجهاز المصرفى فى شكل قروض وتسهيلات او من البورصة فى شكل طرح اسهم جديدة لزيادة رؤوس اموالها او اصدار سندات.

4 – كما ان تحرير ادارة شركات القطاع العام من القيود البيروقراطية سيجعلها مهيأة قانونيا واداريا للتعاون مع شركات اخرى قطاع عام او خاص «محلى او اجنبى» بغرض تحقيق نوع من التكامل الرأسى او الافقى وقد يأخذ هذا التعاون شكل الاندماج او الاسهام فى زيادة رأس المال بمعرفة احدى الجهات التى تعاونها على ملاحقة التطورات التكنولوجية وفتح اسواق جديدة «هو الشكل المسمى بالمستثمر الاستراتيجى» Anchor Investor.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	محمد عبدالمنعم اسماعيل
الموضوع الفرعى :	فى مصر : عام	رقم العـــــدد :	٢٩٠٥
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٨/١٣

الخلاصة : ان جوهر رسالة الخصخصة هو تعظيم القيمة الاقتصادية للاصول الحالية لدى شركات قطاع الاعمال العام عن طريق تحرير انظمة الادارة الحالية من القيود المركزية وبما يسمح باسهام القطاع الخاص فى تمويل تطوير وسائل تحسين الانتاج وتخفيض التكاليف وزيادة القدرة على المنافسة وفتح الاسواق الجديدة بما يؤدى الى تحويل الطاقات الانتاجية المعطلة او غير المستغلة الى طاقات اكثر انتاجية.

وقد يبدو ان رسالة تعظيم القيمة الاقتصادية للاصول متعارضة مع سياسة الدولة نحو زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص فى التلج المحلى بينما الواقع هو :

أ – ان الرسالة تهدف فى المقام الاول الى تدفق اموال جديدة لشركات قطاع الاعمال العام عن طريق دعوة القطاع الخاص للاكتتاب فى زيادة رؤوس اموال شركات قطاع الاعمال العام وليس بيع كل او جزء من اسهمها القائمة بالفعل حيث ان حصيلة بيع الاسهم المملوكة للدولة تؤول الى الشركات القابضة ولا تؤول للشركات المبيع اسهمها.

ب – ان زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص فى الناتج المحلى يجب ان يكون المفهوم منها هو زيادة الاهمية النسبية لمساهمة القطاع الخاص فى الناتج المحلى وليس بالضرورة عن طريق تخفيض «بيع» ملكية الدولة للاسهم المملوكة لها فى رؤوس اموال شركات قطاع الاعمال العام انما يمكن تحقيق هذا الهدف عن طريق تشجيع القطاع الخاص على زيادة استثماراته بمعدلات عالية بما يؤدى الى زيادة الاهمية النسبية للمساهمة فى الناتج المحلى فالهدف القومى هو زيادة حجم الاستثمارات.

ج – ان بيع كل او جزء من الاسهم المملوكة للدولة فى رؤوس اموال بعض الشركات يجب ان تكون مرتبطا باعادة استثمار تلك الحصيلة فى شركات اخرى لزيادة قيمتها الاقتصادية.

ماتم بالفعل فى ضوء رسالة الخصخصة عن طريق البيع حتى الان :

اولا : بيع اسهم تمثل اقل من 50٪من مجموع اسهم الشركة «بيع اقلية فى البورصة» يعنى استمرار انظمة الادارة البيروقراطية للشركة حيث مازالت تحتفظ الدولة بملكية اغلبية الاسهم كما لم يترتب على عملية البيع تحقق تدفق نقدى للشركة.

ثانيا : بيع اسهم تمثل اكثر من 50٪ من مجموع اسهم الشركة «بيع اغلبية فى البورصة» لم يترتب على عملية البيع تحقق تدفق نقدى جديد للشركة ويقابله عدة احتمالات منها :

1 – البيع لشريحة عريضة من صناديق الاستثمار والمؤسسات المالية والافراد وبالتالى تكون نسبة الاسهم المملوكة للدولة مازالت تمثل اسهم سيطرة بمعنى استمرار انظمة الادارة البيروقراطية للشركة.

2 – البيع لمجموعة من المؤسسات او رجال الاعمال وقيام المساهمين الجدد بالمشاركة الفعلية فى الادارة الا انه لم يأخذ فى الاعتبار القدرات المالية للمشترين التى تمكنهم من توفير التمويل اللازم لاعادة هيكلة الشركة فقد استنزف جانبا مهما من قدراتهم المالية فى شراء الحصة مما يتوقع معه استغراق وقت طويل لتحقق تدفق نقدى جديد لتنفيذ اعادة هيكلة الشركة «وهو ايضا ما ينطبق مع وضع البيع لمستثمر رئيسى».

ثالثا : البيع لاتحاد العاملين المساهمين لنسبة تزيد على 50٪ من مجموع اسهم الشركة وهو مايعنى ان الشركة غالبا غير قابلة للبيع فى البورصة او لمستثمر رئيسى وان اعمالها فى طريقها للتصفية.

التعديل المقترح فى رسالة الخصخصة هو «زيادة فى حجم الاستثمارات فى شركات قطاع الاعمال العام عن طريق مساهمات القطاع الخاص» وليس فقط بيع نصيب الدولة فى رؤوس اموال الشركات القائمة.

وفى ضوء التعديل المقترح لرسالة الخصخصة فان معايير خصخصة اى شركة باسهام القطاع الخاص فى الملكية تتمثل فى عاملين اساسيين هما :

1 – مقدار الاموال الاضافية التى سيتم تدفقها الى المراكز المالية للشركة المقرر خصخصتها بما يتوقع معه اصلاح هياكلها الانتاجية والتسويقية وليس مقدار ما تحصل عليه الشركات القابضة من حصيلة البيع .

2 – مقدار الزيادة المتوقعة فى حجم المبيعات وفى صافى الارباح نتيجة اتباع سياسة الخصخصة.

وهذا مايجعل التوجه هو تعظيم العائد الاقتصادى لاصول شركات قطاع الاعمال العام وفى نفس الوقت زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص فى الناتج المحلى عن طريق الاخذ باحدي الطرق التالية منفردة او مجتمعة:

1 – زيادة رؤوس اموال الشركات القائمة ودعوة القطاع الخاص للاكتتاب فى تلك الزيادة.

2 – استخدام نظام التأجير التمويلى للاصول خلال فترة زمنية متحددة تؤول فى نهايتها الملكية للمستثمر المستاجر.

3 – استخدام حصيلة بيع نصـ[illegible]ـب الدولة فى رؤوس اموال شركات قطـ[illegible]ـعمال العام فى استثمارات جديدة داخل هذا القطاع.

4 – تكوين شـ[illegible]ـات جديدة للتسويق الداخلى والخا[illegible]ـجى او التوزيع

5 – الاهتمام باستقطاب مدخرات المصريين العاملين بالخارج وتوجيهها نحو الاستثمارات الجيدة بتخصيص جزء من اسهم الشركات او شركات كاملة مقرر خصخصتها لهم بما يؤدى الى الاستفادة من اموال المصريين العاملين بالخارج وخبراتهم.

6 – استخدام نظام M.O.T وهو التحديث والتشغيل ونقل الملكية فى نهاية الفترة للمنشآت القائمة حاليا «قطاع عام» وتحتاج الى استثمارات لتحديثها بما فى ذلك مشروعات المحليات.

7 – استخدام نظام B.O.T البناء والتشغيل ونقل الملكية فى نهاية الفترة لشركة قطاع اعمال عام فى المجالات التى تتطلب اضافة خطوط انتاج جديدة.

*** مدير عام بشركة الاسكندرية للاستثمارات المالية والتنمية**

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	سلطان ابو على
الموضوع الفرعى :	فى مصر : عام	رقم العـــــدد :	٤١٥٤٠
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٨/٣٠

الخصخصة وحدها لاتكفى!

سلطان أبو على

يطالب البعض بمزيد من خصخصة الشركات العامة كإجراء للعمل على انفراج ازمة الركود الحالية، والمعروف أن الخصخصة هى أحد إجراءات الإصلاح الاقتصادى والهيكلى طويل الأجل.

وهى ضرورية على المدى الطويل فى مسار إصلاح الاقتصاد المصرى واكتمال انطلاقته، إلا ان هذا الإجراء فى المدى القصير يؤدى إلى امتصاص قوة شرائية من افراد ومؤسسات المجتمع ومن ثم فإنه يعمق الركود ولا يؤدى إلى التخفيف من وقعه ولا تحدث الخصخصة أثرا ايجابيا فى الوقت الحالى إلا إذا توافر فيها شرطان:

الأول: أن يتم البيع للأجانب وبأموال جديدة تضخ من خارج الاقتصاد المصرى.

والثانى: أن تقوم الحكومة بزيادة انفاقها بمقدار القيمة التى تحصل عليها من خصخصة هذه الشركات العامة.

واشتراط البيع للأجانب ضرورى من اجل تجنب امتصاص قوة شرائية من الاقتصاد الوطنى.

والعمل على ضخ نقود عالية القدرة يكون لها اثر مضاعف على تنشيط الاقتصاد الوطنى. غير أن هذا يثير قضية أخرى وهى: هل نود أن نبيع فى الوقت الحالى بعض اصولنا للأجانب كلية أم نود أن تكون هناك مشاركة وطنية فى هذه الأصول التى تتم خصخصتها؟ وهذا طبعا سؤال سياسى، فلا اعتراض على تملك الأجانب لبعض الأصول التى تحتاج إلى رفع إنتاجها وإدخال تكنولوجيا جيدة فى أساليب الإنتاج، ولكن من الطبيعى أن يكون هناك بعض القيود الاجتماعية التى تفرض بقاء بعض الانشطة مملوكة لمصريين سواء من الأفراد أو الشركات، ومن ثم قد لا تكون الخصخصة لأجانب ممكنة او محبذة على نطاق واسع.

ومن ناحية أخرى إذا افترضنا ان هناك شركات وانشطة واسعة يمكن خصخصتها للأجانب فهنا نتساءل: هل سوف يقبل الأجانب على شراء هذه الشركات؟ من الطبيعى أن الحكومة تحرص على تقويم الشركات باسعار عادلة لا تؤدى إلى التفريط فى الأصول الوطنية بأى ثمن وكذلك فإن الأجانب لا يشترون الشركات إلا إذا كانوا يتوقعون تحقيق مكاسب سواء من التشغيل المعتاد أو من المكاسب الرأسمالية عبر الزمن نتيجة لارتفاع قيمة هذه الشركات، وفى الوقت الحاضر نلاحظ ان صافى انشطة الأجانب فى البورصة المصرية هو البيع. وهذا هو أحد الأسباب الرئيسية لانخفاض الرقم القياسى لأسعار الأسهم المشاهد حاليا فى بورصة الأوراق المالية. ويعود بيع الأجانب للأسهم إلى أسباب عدة على رأسها اطمئنانهم إلى ثبات سعر صرف الجنيه المصرى فى المستقبل، كما كان عليه الوضع من سنوات قليلة مضت، وذلك كما أظهره العديد من التقارير الدولية الموجودة التى نشرت فى الفترة الأخيرة. ومصدر عدم اطمئنان الأجانب لمستقبل سعر الصرف هو العجز الموجود فى ميزان المدفوعات المصرى منذ نحو عامين وانخفاض الاحتياطات من العملات الأجنبية إلى نحو ١٥ مليار دولار، بعد ان كانت اكثر من ٢٢ مليار دولار فإذا كان هذا تصرفهم (بيع الأسهم المملوكة) فهل يقبلون على شراء أسهم خصخصة جديدة يتوقعون أن تنخفض قيمتها المقابلة بالدولار فى حالة انخفاض سعر صرف الجنيه المصرى. لذلك إذا اقدمت الحكومة المصرية على خصخصة بعض الشركات إلى الأجانب وسعرتها بالسعر العادل فلا يتوقع ان يقبل الأجانب على شرائها.

ومن ذلك نرى أن الخصخصة للمصريين لا تؤدى إلى تخفيف حدة الركود، كما لا يتوقع ان يقبل الأجانب على شراء الشركات المصرية فى ظل عدم الاطمئنان إلى استمرار استقرار سعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار. ومن ثم فإن اقتراح الخصخصة للخروج من ازمة الركود ليس مجديا، وعلينا ان نلجأ إلى إجراءات السياسة النقدية والمالية الأخرى إلى جانب زيادة الصادرات وتشجيع استهلاك السلع المحلية بدلا من التوسع فى طلب الواردات.

كل الطرق تؤدى إلى بيع الشركات!

بورصة أم مستثمر رئيسى؟!

مع بدء استعداد وزارة قطاع الأعمال العام إستئناف برنامج الخصخصة تزايد الحديث حول الأسلوب الأمثل لبيع الشركات. فهناك من يرى ضرورة تجنب سلبيات المرحلة السابقة سواء كانت بيعا فى البورصة أو بيعا لمستثمر رئيسى. وإذا كنا قد ناقشنا فى التحقيق السابق ضمانات نجاح المرحلة الجديدة من الخصخصة التى سوف تنطلق خلال أيام فإننا فى هذا التحقيق نطرح قضية الأسلوب الأمثل للبيع للمناقشة وهل أسلوب البيع يجب أن يختلف من شركة لأخرى أم يرتبط بظروف السوق. هنا حصيلة آراء الخبراء:

تعددت أساليب البيع المتعارف عليها ما بين طرح بالبورصة الى البيع كاصول او البيع لمستثمر رئيسى وقد مرت التجربة المصرية بالعديد من المراحل التى تميزت كل منها بالتركيز على احد الاساليب.. ولكن بعد مرور عدة سنوات على بدء الخصخصة كان لابد من وقفة لمعرفة افضل اساليب البيع التى حققت اهداف الخصخصة، ومن هنا بدا الاختلاف فهناك من يرى انه لتوسيع قاعدة الملكية يفضل البيع عن طريق طرح عام فى البورصة وهناك من يرى ان البيع لاتحاد العاملين المساهمين هو الاسلوب الافضل لانه يعطى العاملين حافزاً قويا لزيادة انتاجهم وتحسين الجودة.. وهناك من يرغب وبشدة فى تطبيق البيع لمستثمر رئيسى بهدف ضخ استثمارات جديدة وتكنولوجيا وايجاد اسواق عالمية..

مراعاة توقيت الطرح

يقول الدكتور حاتم القرنشاوى عميد كلية تجارة الازهر: إن البيع يتوقف على نشاط الشركة وعلى موقفها الانتاجى والمالى فلا شك انه بالنسبة للشركات التى تحقق نجاحاً حاليا فى السوق فإن من الافضل بيعها إما عن طريق البورصة لجموع المستثمرين او لاتحادات العاملين لان هذا يساعد على تحقيق توسيع قاعدة الملكية وهى هدف اساسى من اهداف عملية الخصخصة اما فى حالات الشركات بالغة التعثر والتى قد تحتاج الى ضخ اموال كثيرة لاعادة هيكلتها فنياً او مالياً فقد يكون من الانسب طرحها لمستثمر رئيسى على ان الامر المهم هنا هو مراعاة حالات الشركات التى تتمتع باحتكار كلى او جزئى لسلعة او خدمة حيث يجب ان يسبق بيع هذه الشركات خاصة فى حالة البيع للمستثمر الرئيسى وضع القواعد التى تكفل كفاءة السلع او الخدمة المنتجة ووصولها للمستهلك بسعر مناسب وتشتد الحاجة لمثل هذه الضوابط فى مجالات شركات انتاج او توزيع السلع الاساسية سواء كانت غذائية او صناعية كذلك فى مجالات المرافق خاصة فى غياب قانون يحمى المنافسة ويمنع الاحتكار ويحافظ على حقوق المستهلك. على انه بالنسبة للطرح فى البورصة ينبغى دراسة توقيت الطرح واسعار الاسهم بدرجة عالية من الموضوعية حتى نحافظ على المال العام ونضمن نجاح عملية الطرح ونستبعد عمليات المضاربة غير المقبولة فى المراحل الاولى للطرح. اذا كان البيع لمستثمر رئيسى مصرى او اجنبى. فإذا توصل المستثمر المصرى الذى لديه الكفاءة الادارية والفنية والمالية وسواء كانت لديه هو كمنشاة او كفرد الخبرات الفنية او لديه الامكانات للتعاقد عليها فلاشك انه يفضل البيع للمستثمر الرئيسى. اما اذا لم تتوافر هذه الشروط وكان من المتوقع ان يسهم المستثمر الاجنبى فى تطوير حقيقى واضافة فرص عمالة وفتح مجالات للتصدير فسيكون هناك ما يبرر التوجه للمستثمر الاجنبى وفى كل الاحوال فإن الحفاظ على فرص العمل المنتج والاضافة اليها وفتح مجال التصدير ينبغى ان يكون من المعايير الرئيسية عند اختيار المستثمر الرئيسى.

طرق بيعية

يقول محمد حسونة خبير الخصخصة بالمكتب الفنى بوزارة قطاع الاعمال العام: إن طرق البيع اختلفت حسب تطور برنامج الخصخصة فى مصر ففى المرحلة الاولى من عام ٩١ حتى ٩٥ وهى مرحلة الاعداد والتجهيز فى كل النواحى والتوعية باهمية الخصخصة ووضع القوانين التى تشجع الخصخصة بدءاً بقانون ٢٠٣ لسنة ٩١ وهو قانون الخصخصة وتحدث لاول مرة عن الجمعية العمومية والشركات القابضة والتابعة وقانون ٩٥ لسنة ٩٢ وهو المنظم لسوق المال وقمنا بطرح شرائح تتراوح مابين ١٠ - ٢٠٪ من الشركات عالية الربحية كالشرقية للدخان والادوية لاحياء السوق ولنقيس بها نبض السوق وتم البيع بالمزاد العلنى ولكن بعد الانتهاء من هذه العملية حدث ركود شديد جداً واتضح ان اسلوب البيع بالمزاد العلنى اسلوب خاطئ وغير مقبول لانه لايترك هامش ربح للتداول السنوى فى البورصة مما ادى الى ابتعاد المستثمرين عن الشراء. وتم بيع ثلاث عمليات لمستثمر استراتيجى هى بيبسى وكوكا كولا والنصر للمراجل البخارية بالاضافة الى بيع ١٠ شركات تعمل فى استصلاح الاراضى والاشغال العامة عام ٩٤ وبداية ٩٥ لاتحادات العاملين بهذه الشركات بنسبة ٩٥٪، هذا بالاضافة الى عمليات بيع شرائح فى عدد من الشركات بلغ حوالى ١٣ شركة.

الطرح فى البورصة

المرحلة الثانية هى مرحلة الطرح فى البورصة من عام ٩٦، ٩٧ وكانت بمثابة دفعة قوية لبرنامج الخصخصة حيث تم طرح ٢٦ شركة اغلبية فى البورصة سواء طرح اول او طرح شرائح لتخرج الشركة الى القانون ١٥٩. كذلك تم طرح شرائح من حوالى ١٠ شركات من قطاعات الادوية والمطاحن والاسكان والكيماويات و٣ شركات لمستثمر رئيسى. بدات هذه المرحلة بطرح اسهم شركة الشرقية للدخان بنظام المزاد العلنى وتخللها فترة الذروة فى انتعاش سوق راس المال ولكن حدث بعض الركود بداية من الربع الثانى لعام ٩٧ ومن اهم ما تضمنته ايضا مرحلة الطرح فى البورصة



الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	على شيخون
الموضوع الفرعى :	فى مصر :عام	رقم العـــــدد :	١٧٤
المصـــــــدر :	ملحق البورصة المصرية(الاهرامالاقتصادى)	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٩/١١

تشكيل اللجنة الوزارية لمتابعة الخصخصة مع تسلم الوزارة الجديدة فى بداية عام ٩٦ وتشكيل اللجنة الرباعية لمتابعة التقييم وكافة تفاصيل الطرح حتى صياغة الاعلان والبدء فى خلق تفاهم متبادل مع عناصر الطلب وتلقى تغذية عكسية فى صورة مؤشرات عن الطلب فى السوق واهمها مضاعف الربحية وايضا الصعود غير المتوقع فى مؤشرات السوق حيث بلغ المضاعف فى التداول الثانوى اكثر من ٢٦ مرة لربح السهم نجاح الحكومة فى انجاز الاهداف التى كانت قد اتفقت عليها مع صندوق النقد الدولى بشان خصخصة عدد معين من الوحدات قبل نهاية ديسمبر ٩٦ مما ساعد كثيرا على تقوية موقف مصر فى مفاوضات نادى باريس واسقاط شريحة من الديون تربو على ٤ مليارات دولار. وتم خلال هذه المرحلة اتباع اسلوب البيع بالمزاد العلنى ثم بعد ذلك الرجوع إلى اسلوب السعر الثابت فى الطرح والذى كان يستخدم فى طرح شرائح فى بداية البرنامج ولكن فى هذه المرة كان الاقبال على الاسهم متزايداً خاصة مدينة نصر وما تلاها.. فظهرت الضرورة لعمل «التخصيص» بشكل كبير. واصبح نظام التخصيص من العوامل غير المشجعة للمستثمر بعد ذلك تم اللجوء الى نظام سداد قيمة الاسهم المطلوبة اولا ثم يتم رد قيمة الاسهم غير المخصخصة. ورغم ان هذا النظام حد من ظاهرة المبالغة فى الطلبات الا انه تسبب فى شكاوى عديدة لطول فترة رد الفارق بين المدفوع وقيمة ما تم تخصيصه وكانت تصل الى ثلاثة اسابيع وتحسنت فيما بعد مع تطور البورصة. أخيرا تم الوصول الى طريقة السعر الاستكشافى التى تسمح بتحريك السعر فى نطاق الاستجابة لحجم الطلب فى السوق، وتتميز هذه الطريقة بانها تسمح للشركة القابضة بتحسين حصيلة البيع فى حالة وجود طلب مناسب مع التنفيذ بسعر واحد فى النهاية هو السعر الذى تتلاقى عنده اكبر كمية عرض مع الطلب. عادة ما تتميز هذه الطريقة ايضا بوضع حد اقصى لعدد الاسهم التى يمكن لمستثمر شرؤها. وانتهت المرحلة فى النصف الاول من ٩٧ بركود فى البورصة وكان من ضمن المبررات التى ساقها البعض هو خروج الاجانب بعد تحقيق ربح راسمالى سريع مستغلين تحريك صغار المستثمرين وراء تحريك السهم بشكل عشوائى. من مؤشرات الانخفاض وفقا لدراسة اعدها المكتب الفنى لوزير قطاع الاعمال العام ان الفارق بين أسعار طرح أسهم الخصخصة واسعار البورصة خلال الربع الاول من ٩٧ كان ربحا قدره ٥-٧,٠ مليار جنيه عن الاسهم المباعة اى ربح للمستثمرين حاملى الاسهم. بينما تضاءل هذا الفارق - اى الربح - الى النصف تقريبا خلال فترة الركود التى استمرت فيما بعد.

تصفية الشركات

المرحلة الثالثة من منتصف ٩٧ حتى ٩٨ وكان التركيز فيها على تصفيات الشركات او نظام البيع للعاملين المساهمين لدرجة ان حوالى ١٧ شركة تم تصفيتها ومثلها بيع لعاملين خلال تلك الفترة فى حين ان من عام ٩١ - ٩٧ لم يتم التصفية إلا لـ ١٠ شركات ومثلهم بيع لاتحاد العاملين ومن سمات هذه المرحلة فى ضوء صعوبات الطرح فى البورصة عدم وجود طلب مناسب وايضا وجود عدد قليل من الشركات عالية الربحية التى تصلح للبورصة وشهدت تلك المرحلة عمليات بيع ١٦ شركة من شركات قطاع النقل البرى ومضارب الارز والخدمات البحرية لاتحادات العاملين المساهمين، وفقا للقواعد التى تشمل ٢٠٪ خصما على تقييم السهم، وسداد على فترة من ٨ الى ١٠ سنوات كذلك شهدت اعداد عدد كبير من الشركات للبيع لمستثمرين رئيسيين نفذ منها اربع عمليات خلال ٩٨ وخمس عمليات فى يناير عام ٩٩ كذلك شهد خروج ١٠ شركات الى القانون ١٥٩ من خلال البورصة منها خمس شركات من قطاع المقاولات.

المستثمر الرئيسى

المرحلة الرابعة والاخيرة من عام ٩٩ حتى الان فقد بدانا خلال هذه الفترة التركيز على البيع لمستثمر رئيسى وهذه العملية - البيع لمستثمر رئيسى - شاقة جداً واجراءاتها طويلة ومفاوضاتها كثيرة وهناك مميزات كثيرة للبيع لمستثمر رئيسى منها جلب تكنولوجيا حديثة وايجاد فرص العمل وضخ استثمارات ضخمة وفتح اسواق جديدة والقدرة على المنافسة خاصة بالنسبة للمستثمرين العالميين لذلك اتسمت هذه المرحلة بإعادة الهيكلة بشكل كبير للشركات المتعثرة لاعدادها للبيع لمستثمر رئيسى. فقد بدانا خلال عام ٩٨ تطبيق مبدا فصل الاصول قبل البيع لتيسير عملية استخدام العوائد فى تحسين اوضاع الجزء المصنع غير المباع او تصفيته وتحمل تكاليف ذلك. ومن المتوقع ان تستمر هذه الطريقة بشكل ملحوظ فى المستقبل نظرا لتكرار عملية تقدم المستثمرين بعروض لشراء وحدات من الشركات المطروحة وليس الشركات بكاملها ومن المتوقع ان تكون سمة الفترة المقبلة هى عمليات البيع الاكثر صعوبة لمستثمر رئيسى او استراتيجى متخصص. سيعاون فى ذلك بالطبع وجود المؤسسات المتخصصة فى الترويج، ومن المتوقع ان يشهد البرنامج تطبيق نظام عقود الادارةمع الادارة القائمة على بعض الشركات وربطها بالاداء المتوقع كما حدث فى دول اخرى مثل الهند وتطبيق اساليب خصخصة الادارة خاصة فى الشركات او الوحدات التى يصعب بيعها مثل تاجير دور العرض بنظام التاجير التشغيلى والذى تمت الموافقة عليه فى الربع الاول من عام ٩٩ لعدد ١٥ دار عرض. ويقول محمد حسونة اننا ننادى منذ نهاية ٩٨ بالتركيز على المستثمر الرئيسى لهذا قام الدكتور عاطف عبيد بالاستعانة بالمروجين لبيع شركات قطاع الاعمال العام ومن عام ٩١ - ٩٨ تم بيع ١٢ شركة لمستثمر رئيسى فى حين من عام ٩٩ - ٢٠٠٠ بعنا ١٤ شركة لمستثمر رئيسى اى بمتوسط شركة كل شهر فى حين انه على مدى الـ ٧ سنوات الماضية كان معدل البيع شركة كل عام وهذا يدل على مدى التركيز على البيع للمستثمر الرئيسى.

تجربة فاشلة

فى الوقت نفسه قام باحث استرالى من اصل روسى يدرس بجامعة اكسفورد بانجلترا بعمل دراسة حول نتائج برنامج الخصخصة فى مصر بدعم من السفارة الانجليزية والاسترالية فى مصر حول نتائج عملية الخصخصة فى مصر.. وكان من نتائج هذه الدراسة ان معظم الشركات التى تم البيع فيها عن طريق طرح عام فى البورصة لم تحقق الهدف المرجو من عملية الخصخصة فمازال خط الانتاج على ماهو عليه لم يتغير واسلوب الادارة لم يتغير ولم تفتح اسواق جديدة بل إن القائمين على ادارة هذه الشركات مازالوا يديرون هذه الشركات بعقلية القطاع العام ولم يحدث تطور. اما البيع لمستثمر فهو الانجح وخير مثال على ذلك شركة المشروبات «الاهرام». ويرى ان من الممكن ان تقوم الحكومة فى الشركات الباقية بخصخصة مرحلية للشركات تبدا بخصخصة ٧٥٪ ويتبقى فى حوزة الشركة القابضة ٢٥٪ من الشركة ثم تقوم بعد ذلك الشركة القابضة بطرح حصتها للبيع وتتحول بذلك الشركة الى قطاع خاص بشكل كامل ويبدا تغيير كامل للادارة والفكر وفتح اسواق واستثمارات جديدة.

توسيع قاعدة الملكية

يقول الدكتور سمير طوبار رئيس اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى واستاذ الاقتصاد: ان طرق بيع الشركات يتوقف على الشركة نفسها وفى جميع الامور يفضل البيع بطرح الاسهم بطرح عام فى البورصة او البيع لاتحاد العاملين المساهمين وهذا يتماشى مع هدف توسيع قاعدة الملكية وبالتالى فاصحاب المدخرات الصغيرة يمكن ان يساهموا فى الحصول على جانب من هذه الاسهم ولتحسين الادارة يجب فصل الادارة عن الملكية والادارة تحاسب امام الجمعية العامة. وانا لا افضل البيع لمستثمر رئيسى لاننى فى هذه الحالة اضع الملكية فى يد فرد يحركها تبعاً لاهدافه وميوله واهوائه الخاصة.

يقول مسئول الخصخصة فى الوكالة الامريكية للتنمية الدولية: انه بعد النجاح والتقدم الذى حققته مصر خلال الاعوام القليلة الماضية يجعلنا ننظر الى مصر ونحن نحمل توقعات لتحقيق اعلى مستوى فى مجال الخصخصة فالمستثمرين الاجانب يتوقعون المزيد من مصر فى هذه المرحلة وان البرنامج المصرى للخصخصة على استعداد للدخول فى المرحلة القادمة وعلى الانتقال من المرحلة التى يتعاملون فيها بحالة حالة إلى مرحلة تتسم بالسرعة والشفافية فى عملية البيع وتركز على ايجاد مستثمرين اقوياء لكى يحسنوا احوال هذه الشركات بعد البيع. وإذا كانت عملية الخصخصة ناجحة فسوف نركز فى المرحلتين الحالية والقادمة على ايجاد مستثمرين قادرين على تقوية اداء هذه الشركات بدلا من التركيز على العائد من عملية الخصخصة بمفرده .

تحقيق: على شيخون

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	زينب ابو العلا
الموضوع الفرعى :	فى مصر : عام	رقم العـــــدد :	١٧٤
المصـــــــدر :	ملحق البورصة المصرية(الاهرامالاقتصادى)	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٩/١١

طرح ٢٨ شركة جديدة خلال أيام:

الخصخصة تنطلق

حالة من الترقب الحذر تسود البورصة هذه الأيام بعدما أعلنت وزارة قطاع الأعمال عن قرب استئناف برنامج الخصخصة عبر طرح ٢٨ شركة جدية فى مختلف القطاعات. اسباب حالة الترقب تعود الى تساؤلات مفادها هل التوقيت الحالى مناسب لطرح شركات جديدة على رغم استمرارتراجع أسعار الأسهم؟ وما هى شروط نجاح مثل هذا الطرح؟ وكيف نتفادى سلبيات تجارب الطرح السابقة وبما يحقق مصالح الشركات المطروحة والمستثمرين والسوق فى مجمله؟! البورصة المصرية تناقش عبر التحقيق التالى هذه القضية الخطيرة.

محمد حسونة مدير مكتب التقييم الفنى بوزارة قطاع الاعمال يقول: إن الوزارة تقوم حاليا بوضع اللمسات الأخيرة للبرنامج حيث إنه محدد مسبقا إلا انه قد يتم ادخال بعض الشركات ضمن البرنامج السنوى او خروج بعض الشركات التى لا يكون الوقت مناسبا لطرحها ونقوم بالتحديث الجديد للبرنامج محل التنفيذ وهو يتضمن ٢٨ شركة من مختلف القطاعات.

شروط النجاح

ويضيف محمد حسونة ان ما يضمن نجاح تنفيذ برنامج الخصخصة للعام الجديد تجنب العوائق التى تسبب تاخراً في تنفيذ البرنامج وهى حسب ما اقرته دراسة امريكية اعدت للوقوف على اسباب التاخر فى تنفيذ البرنامج وقد تحددت فى خمس نقاط هى:

اولا: البيانات المقدمة للمستثمر عن الشركات المطروحة غير كافية من وجهة نظرهم للحكم على الشركات.

ثانيا: هناك بعض الحالات التى اخذت اجراءات التفاوض والبيع والتحقق من قيمة الاصول وقتاً كبيراً من جانب المستثمر مما سمح بوجود متغيرات كثيرة فى البيع ترتب عليها فى النهاية توقف عملية البيع.

ثالثا: التقييم للشركات المطروحة غير مناسب ومرتفع بالنسبة للمستثمرين.

رابعا: التوقيت غير الملائم لطرح بعض الشركات فمثلا وجود شركة اخرى مناسبة تعمل فى نفس المجال وقت الطرح.

خامسا: الترويج غير الكافى من جانب المروجين للشركات.

ويؤكد حسونة انه ضمانا لنجاح البرنامج تجنب معالجة الاسباب السابقة وهو بالفعل ما قامت به وزارة قطاع الاعمال وتضعبه نصب اعينها لضمان نجاح وعدم تاخر البرنامج فنفذت العديد من الاجراءات:

اولا: بالنسبة للتقييم الذى قد يرى المستثمرون انه مغالى فيه والذى يرتكز ارتفاع القيمة فى كثير من الاحوال فى قيمة الاراضى الحالية المصاحبة للشركات - فقد قررت اللجنة الوزارية لمتابعة الخصخصة عام ٩٨ تعديل المادة ٢٦ لاضافة مرونة من خلال اعطاء الجمعية العمومية للشركة القابضة الاختيار فى ان يقبل العرض اقل من التقييم وفقا لوضع الشركة المطروحة وفقا لظروف كل شركة حسب ما يتراءى للشركة القابضة كذلك قد اقرت اللجنة برفع الاراضى غير المستغلة المملوكة للشركات التابعة ونقل ملكيتها للشركة القابضة، زما بالنسبة للاراضى المستغلة للشركات سواء كانت فى شكل مصانع او ورش.. او غيرها فيتم رفعها للشركة القابضة ويتم تاجيرها للشركات التابعة مرة اخرى وكذلك عند بيعها تاخذ شكل العلاقة الايجارية بين المستثمر والشركة القابضة مما يسهل فى جذب المستثمر ويقلل قيمة الاصول التابعة للشركة وفى نفس الوقت عدم اهدار المال العام، اما عن الاراضى غير المستغلةالمملوكة للشركات فيتم بيعها كما هى بعد اعادة تقييمها بسعر المتر تبعا لاقرب منطقة صناعية لها وقد طبق هذا النظام فى جميع الشركات الصناعية وتم تقييمها بالكامل وفقا لاسعار المتر المعلنة للمناطق الصناعية مما يقرب الخيار للمستثمرين الشراء فى المدن الصناعية مثل ٦ اكتوبر والعاشر من رمضان وبين المناطق الموجودة بها الشركات التابعة.

ويضيف حسونة اما فيما يختص بالترويج والقائمين عليه فمنذ نوفمبر ٩٨ قد صدر قرار من وزير قطاع الاعمال بضرورة اعلام كل الجهات التى تختص بالترويج وقد قامت الجهات المروجة بتقديم اوراقها وسابق خبرتها فى هذا المجال وكانت ٦٢ جهة تم قبول ٤٠ جهة منها بين بنوك تجارية واستثمارية وشركات استثمارية وشركات محافظ وغيرها. تضمنت ٢٣ جهة لاسم عالمى من ٤٠ جهة مروجة بالاضافة الى البنوك الاستثمارية العالمية والمحلية لاعلام المستثمر الاجنبى عن البيع أما عن تعثر المفاوضات فى بيع بعض الشركات فهى حالات قليلة جدا ولا يجب ان ناخذها كعقبة قائمة بالفعل، ولكن عن مدى توافر معلومات واضحة عن البيانات الخاصة بالشركات فقد بدانا نستعين بالخبرات الاجنبية فى المشروعات الممولة من المعونات الاجنبية وحتى نتمكن من فهم مصطلحات كثيرة ومفاهيم خاصة باعداد القوائم المالية للشركة مما يقرب المفهوم للمستثمر الاجنبى.

وكذلك عن مواعيد الطرح فعدم نجاح اكثر من تجربة لطرح الشركات جعلنا نتروى قليلا وقياس ظروف السوق التى تسمح بذلك وهو ما ادى الى تاخر طرح بعض الشركات.

وعلى هذا فهناك اخطاء وقعنا فيها ونحاول ان نتجنبها فى البرنامج القادم وان نستفيد من الخبرات السابقة فى ذلك وهى الضمان لنجاح عملية الخصخصة ايضا مع الوقوف على الاسباب السابقة والبدء فى معالجتها حاليا ومستقبلا ولكن هناك بعض المعلومات تشير الى نجاح التجربة بدرجة كبيرة فقد اشار البنك الدولى فى تقرير له فى يناير ٩٩ إلى أن تجربة الخصخصة المصرية هى انجح رابع تجربة خصخصة على مستوى الدول النامية هذا بالاضافة الى التقرير الايجابى الذى اصدره صندوق النقد الدولى

الموضوع الرئيسى : الخصخصة
اسم كاتب المقال : زينب ابو العلا
الموضوع الفرعى : فى مصر : عام
رقم العـــــدد : ١٧٤
المصـــــدر : ملحق البورصة المصرية(الاهراماالاقتصادى)
تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/٩/١١

الخبراء: الشفافية والالتزام والتوقيت المناسب شروط نجاح عمليات الطرح

دراسة أمريكية تحدد خمسة أسباب لتشريع الشركات فى الفترة الماضيـــة

بالاضافة الى انه تم اجراء دراسة لنحو ٣٩ شركة لتقييم ادائها بعد البيع سواء بيعت لمستثمر رئيسى او اكتتاب عام او اتحاد عاملين فقد تبين ان هناك ٣٠ شركة حققت زيادة فيادة فى الارباح بمعدل ٧٧٪. وان هناك ٧٢ شركة زادت ارباحها بمعدل ٥٢٪ وبلغت قيمة الزيادة فى الارباح لاجمالى هذه الشركات ٤٠٢ مليون جنيه الى جانب تحقيق ١٤ شركة منها زيادة فى الأرباح بمعدل ١٠٠٪ وقد كانت لمستثمررئيسى. وكذلك قد تم خصخصة ٤٠٪ من الشركات وتم اعادة هيكلة الشركات بتكلفة ٧.٨ مليار جنيه اختص منها قطاع التشييد والغزل والنسيج بـ ٨٠٠ مليون جنيه لكل شركة وهذا المبلغ يمثل ٤ مليارات من تكلفة إعادة الهيكلة من حصيلة بيع الشركات وايضا تمت اعادة هيكلة ١٥٪ من عمالة الشركات بما يعادل ١٢٠ الف عامل وكثير من الشركات تحولت من مستوى الصف الثانى الى الصف الاول منها شركات المقاولات وقطاع التعدين وايضا شركات الاسمنت والتى تم سداد ٣ مليارات جنيه مديونياتها فى سنة واحدة فسداد هذه المديونية ساهم بدوره فى ضخ سيولة للبنوك للسوق.

ويرى مسئول الخصخصة بالشركة القابضة للصناعات الغذائية انه لا يوجد اى معوقات جوهرية خاصة بالبرنامج خاصة بالنسبة للشزكات التابعة فمعظمها شركات مرغوبة وتنتج سلعا مطلوبة للسوق، ولا توجد مشكلة حول اسلوب الطرح بينما فى قدرة السوق النقدى على استيعابه وهو ما حدث بالنسبة لشركة القاهرة للزيوت والصابون فالتجربة الى حد كبير موفقة حيث تم طرح ٥١٪ للاكتتاب العام من أسهم الشركة إلا انه تم الاكتتاب فى ٦١٪ من الأسهم وذلك يرجع الى ان الوقت كان ملائما للطرح واحتياج السوق لسهم هذه الشركة هو الذى ساهم فى جذب عدد كبير من المستثمرين. وإن كان قبل الطرح هناك بعض التحفظ لحدوث عدم تغطية إلا ان السبب وراء هذا الاجراء هو وجود عروض مسبقة لشراء الشركة مما يدل على وجود زيادة فى الطلب.

ضوابط مطلوبة

ويضيف قائلا إن الضوابط التى يجب مراعاتها لنجاح برنامج الخصخصة هو ضمان حقوق العمال واستمرار النشاط وضخ الاستثمارات والمحافظة على مكانة الشركة فى السوق فى المستقبل وإدخال خطوط انتاج جديدة وتكنولوجيا حديثة.

ويرى الدكتور حاتم القرنشاوى عميد تجارة الأزهر ان المحددات والضوابط الاساسية لنجاح برنامج الخصخصة هو ان يكون تقييم الشركات موضوع الى حد كبير لا مخل ولا مقل وفى نفس الوقت ان تكون توقيتات الطرح مبنية على دراسة ديناميكية للسوق الى جانب ان تكون هناك مرحلة اعادة ثقة للمستثمر المصرى.

ويشير د. القرنشاوى: إلى ان اعادة الثقة لدى المستثمر المصرى تتم من خلال وجود شفافية اكثر فلقد وجد شعور لدى عدد ليس قليلا من المستثمرين من ان الشركات ذات المستوى الجيد تم بيعها لمستثمر رئيسى بينما التى تطرح من خلال الاكتتاب العام فى البورصة تكون غير ذلك ويأتى ذلك الانطباع السيد فى ظل التدهور لاسعار عدد كبير من أسهم قطاع الاعمال وفقدانها لاكثر من نصف القيمة الأسمية من سعرها.

ويضيف د. القرنشاوى وعلى الرغم من ان هذا الاعتقاد فيه جزء كبير من المغالاة لان الانخفاض صاحب جميع الاسهم، إلا انه هو الشعور السائد لدى عدد كبير من المستثمرين بالاضافة الى افتقاد دور الاستثمار المؤسسى فى البورصة وانخفاض اداء كثير من صناديق الاستثمار كل هذه العوامل ساعدت فى فقدان الثقة لدى المستثمر وعلى هذا متى وجدت العوامل الثلاثة المرتبطة بعملية الخصخصة وهى التقييم الموضوعى مع التوقيت الملائم للطرح فى اطار من الشفافية الكاملة فان هذا يكفل النجاح للطروحات القادمة للبرنامج.

البعد الاجتماعى

ويقول د. رفعت العوضى استاذ الاقتصاد بجامعة الأزهر: إن النظام العالمى الجديد الذى بدأ مع بداية التسعينات كانت أحد ملامحه الأساسية هى الخصخصة إلا انه بعد سنوات قليلة من ظهور هذا النظام العالمى بدأت مراجعات حادة لهذا النظام وهذه المراجعات تتركز فى «الطريق الثالث»، ونستطيع ان نقول إن ١٢ دولة اوروبية قد انتخبت «الطريق الثالث» كاسلوب عالمى فهو يقوم على دعامتين الاولى: تدعيم الكفاءة الاقتصادية من خلال الحافز والحرية الاقتصادية والدعامة الثانية هى تدعيم البعد الاجتماعى.

وعلى هذا فنوجز القول بان عولمة التسعينات فى القرن العشرين ليست عولمة القرن الواحد والعشرين واخشى ما اخشاه ان نعيش نحن عولمة التسعينات والعالم دخل فى عولمة القرن الحادى والعشرين والدليل على ذلك مؤتمر القمة الافريقية الذى عقد فى القاهرة والذى اظفر عن مراجعة حادة للنظام الرأسمالى المطلق فما يجب أن يعيه جيدا القائمين على البرنامج فالمدخل الصحيح للحديث فى الخصخصة يدفعنا الى التروى خاصة بالنسبة لخصخصة الخدمات العامة بحيث يمكن للخصخصة ان تراعى البعد الاجتماعى.

وعن الضوابط الواجب مراعاتها لنجاح عملية طرح الشركات يقول: إن الضابط الأول : هو الاستقلال الاقتصادى خاصة مع اتفاقية الجات وغيرها فلابد ان نضبط الخصخصة بحيث نحافظ على الاستقلال الاقتصادى وهذا يتطلب الى حد كبير عدم البيع للمستثمر الاجنبى.

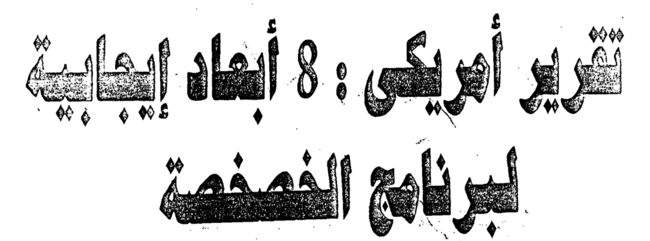
النقطة الثانية هى عدم تركيز الثروة فى يد عدد محدود وقد يكون احد المداخل لمنع هذا التركيز هو صدور قانون الاحتكار فى عدد من الدول الراسمالية من اجل محاربة الاحتكار ولعلنا نذكر «بيل جيتس» صاحب شركة Micro Soft العا[illegible] حينما تدخلت الحكومة لشطر الشركة تن[illegible] لقانون محاربة الاحتكار فهو ليس [illegible] الراسمالية اما عن الضابط الثا[illegible] [illegible] دولة تحاول النمو الاقتصادى وجميع [illegible]ب العالمية فى النمو الاقتصادى تثبت [illegible]م تتم تنمية اقتصادية فى غيبة دور اقتصا[illegible] للدولة فلا نريد للخصخصة ان تلغى هذا الدور وإلا كانت النتيجة تعوق التنمية [illegible]سالة لابد أن تطرح للسؤال عن الدور الاقتصادى للدولة فى ظل النظام العالمى الجديد.

ويؤكد الدكتور عبدالهادى النجار استاذ الاقتصاد بكلية الحقوق - جامعة المنصورة - ان الضوابط الواجب مراعاتها لضمان نجاح طرح الشركات الجديدة ترتبط بالشفافية الكاملة حيث لا توجد شفافية كافية عند بيع عدد من الوحدات الانتاجية والخدمية وعن كيفية استخدام العوائد الانتاجية فى تمويل عوائد انتاجية اخرى. كذلك عمليات البيع قد يشوبها ايضا بعض التساؤلات عن بيع وحدة انتاجية اقل من التقييم فهل يعنى ذلك مبالغة التقييم؟ ايضا من ضمن الضوابط ان يكون التقييم موضوع وعادل الى اقصى درجة فلابد من التوضيح والشفافية الكاملة عن الطروحات الجديدة حيث إنه يسود شعور بان الحكومة قد قامت ببيع الوحدات الانتاجية الأكثر ربحية اولا والمتبقى هو الاقل ربحية او المتعثر فلابد للحكومة ان تنفى هذا الاتهام بالشفافية الكاملة عند الطرح.

ويضيف د. عبدالهادى النجار ان من ضمن الضوابط ان تظل المشروعات الاستراتيجية تحت سيطرة الدولة مما لا يؤثر على سيادتها او الاضرار بمصالح المواطنين. فيجب الا نغفل وجود مخاطر اجتماعية قد تنتج عن تنفيذ برنامج الخصخصة وقد تؤدى الى وجود عوائق منها المخاطر الاجتماعية المرتبطة بانخفاض العمالة وما يترتب عليها من زيادة فى معدل البطالة بالاضافة الى انخفاض نصيب الأجور سيخفض ذلك من الناتج القومى وسيادة السلوك الاحتكارى بالنسبة للمستهلكين الى جانب حدوث تفاوت كبير فى توزيع الدخل لصالح الاغنياء كما ان حصيلة بيع الاصول سوف تستخدم فى سداد الديون وإهمال مصالح الفقراء وزيادة التهرب الضريبى عند اصحاب الشركات الخاصة بعد تحويلها من قطاع اعمال مما يفقد الدولة عائدا هاما من عوائدها.

تحقيق: زينب أبو العلا

رصد بطء التنفيذ وغياب بيع الشركات خلال الربع الثانى من عام 2000



□ **كتب - مجدى عبيد:**

رصد تقرير أمريكي حدوث «تقدم انتقائي» في مجال الخصخصة بمصر خلال الربع الثانى من العام الجارى من خلال اتخاذ عدة خطوات تساعد فى بيع الشركات المملوكة للدولة وتنفيذ برنامج الخصخصة.

وحدد التقرير الصادر عن شركة «كاراناء» الامريكية والذى يغطى الفترة من أول ابريل حتى نهاية يونيو الماضى 8 أبعاد ايجابية لبرنامج الخصخصة تتمثل فى النقاط التالية:

اولاً: إلحاق 6 شركات قابضة الى الشركات القابضة الاخرى، ليصبح عددها 10 شركات قابضة:

ثانياً: بدء شركة «برايس ووتر هاوس كوبرز» مباشرة عملها كمقاول فى تنفيذ خدمات الوكالة الامويكية للتنمية الدولية فى مجال دعم وزارة قطاع الاعمال المصرية لبيع الشركات الخاضعة للقانون رقم 203 كذا دعم وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية المصرية فى عمليات بيع المساهمات العامة فى الشركات المشتركة وشركات التامين، مستهدفاً طرح 90 شركة للبيع بحلول نهاية العام الجارى.

ثالثاً: انتهاء وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية المصرية من تجميع المعلومات الأولية عن مساهمات رأس المال العام فى الشركات المشتركة على هيئة قاعدة بيانات مناسبة.

رابعاً: تصديق وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية على بيع مساهمات رأس المال العام فى البنوك المشتركة وهى بنك مصر امريكا والبنك الاسلامى وبنك مصر ايران.

خامساً: اعلان وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية المصرية أنها ستبيع فى غضون ستة اشهر شركات التامين الاربعة المملوكة للدولة والتى يجرى تقييمها حاليا من قبل صيارفة استثماريين دوليين، وذلك رغم المعارضة لعمليات البيع هذه، والتى ظهرت فى الصحف المحلية.

سادساً: وضع جدول زمنى لبيع 20٪ من اسهم شركة الاتصالات المصرية فى اكتوبر عام 2000.

سابعاً: استمرار الجهود الموجهة نحو تهيئة سبع شركات كهرباء للخصخصة بما فى ذلك شركة كهرباء الاسكندرية التى تمول المعونة الامريكية عملية اعادة هيكلتها.

ثامناً: استمرار وزارات النقل والكهرباء والطاقة والاسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة فى طرح مشروعات بنظام الـ "BOOT".

وتكهن التقرير بأن مصر ستستمر فى تحقيق نجاحات محدودة فى جهودها الرامية الى التخلص من عبء الشركات العامة.

كما رصد تقرير الشركة الامريكية غياب عمليات الخصخصة خلال الربع الثانى من العام الجارى وهو ما وصفه بانه مسالة مثيرة للقلق ويزيد من تفاقم الموقف عدم تنفيذ أى عقود للادارة او التأجير لاى شركة عامة لمصر خلال نفس الفترة، رغم تسجيل خمس حالات خصخصة خلال الربع الأول من العام الحالى.

يذكر ان شركة «كاراناء الأمريكية تشرف على وحدة «الدعم التنسيقى للخصخصة» الممولة من وكالة التنمية الدولية الامريكية «المعونة الامريكية»، وتصدر تقاريرها بشكل دورى كل ثلاثة شهور.

الموضوع الرئيسى : الخصخصة	اسم كاتب المقال : دينا الخياط
الموضوع الفرعى : فى مصر : عام	رقم العـــــدد : ١٦٥٠
المصـــــدر : (مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور : ٢٠٠٠/٩/٢٥

حل الأزمة: اطلقوا ايديكم فى الخصخصة



دينا خياط

تضاربت الآراء والمقترحات الاخيرة فى محاولة واجتهاد من كافة خبراء الاقتصاد والعاملين فى المجالات المالية المختلفة فى تفسير اسباب الازمة الحالية التى يمر بها الاقتصاد المصرى والتى ادت الى حالة الانكماش والركود فى العديد من القطاعات ونتج عن ذلك احساس متزايد من قبل المنتجين والمستهلكين بوجود ازمة متعلقة بسرعة دوران الاموال داخل السوق والتى ادت الى حدوث العديد من الاختناقات المصرفية وكذلك الكساد والركود فى بعض الانشطة الاقتصادية والانتاجية والتجارية وجلسنا نتابع ونراقب كغيرنا ولاحظنا التباين الشديد فى الاراء مابين عدم الاعتراف بوجود مشكلة الى حد التشاؤم الشديد بصعوبة الوصول الى حل لهذه الازمة ورأينا انه من الواجب توسيع دائرة النظر والبحث لتشمل العديد من الدول المختلفة واداءها الاقتصادى فى خلال الخمس سنوات السابقة وتأثير ذلك على اسعار صرف عملات هذه الدول وعلاقتها بالدولار الامريكى الذى يتمتع باكبر معدلات نمو فى الاسواق المستقرة ولاحظنا الاتى:

العملة	السعر فى ٩٥/٦/٣٠	السعر فى ٢٠٠٠/٨/٢٤	التغير
ليرة تركية	٤٣٩٥٠	٦٤٩١٣٤	-١٣٧٦,٩٨٪
روبية اندونيسية	٢٢٢٨,٧٥	٨٣٧٠	-٢٧٥,٥٥٪
دراخما يونانية	٢٢٤,٩٩	٣٧٤,٧١٥	-٦٦,٥٥٪
جيلدر هولندى	١,٥٥٠٥	٢,٤٤٨٩	-٥٧,٩٤٪
فرنك بلجيكى	٢٨,٤٦	٤٤,٨٢٧٤	-٥٧,٥١٪
فرنك فرنسى	٤,٨٥١٥	٧,٢٨٩٣	-٥٠,٢٥٪
روبية هندية	٣١,٤١٢	٤٥,٧٢	-٤٥,٥٥٪
ليرة ايطالية	١٦٣٨,٧٥	٢١٥١,٦٦	-٣١,٣٠٪
اليورو*	٠,٨٤٦٦	١,١١١٢	-٣١,٢٥٪
ين يابانى	٨٤,٧٥	١٠٧,٠٩١	-٢٦,٣٦٪

* بدأ التداول على اليورو فى ١٥ ديسمبر من عام ١٩٩٨

وباستبعاد الدول التى تعانى من معدلات تضخم مرتفعة كتركيا نجد ان الدول الاوروبية والاسيوية انخفضت عملاتها امام الدولار الامريكى بنسب تتراوح مابين ٢٥ ـ ٥٠٪ خلال الفترة السابقة .

وتجد السؤال يصرح نفسه هل تاثرت هذه الدول من الناحية الاقتصادية بانخفاض عملاتها ؟ نجد الإجابة سريعة بالنفى حيث زادت معدلات صادراتها وانتظمت موازينها التجارية نتيجة هذه التغيرات وهل تأثرت الحياة المعيشية للمواطنين داخل هذه الدول بهذا الانخفاض ؟ نجد الاجابة ايضا نافية حيث لم تتغير مستويت الاسعار فى معظم هذه الدول وذلك أدى الي عدم احساس المواطنين باية تغييرات فى مستوى المعيشة والانفاق لذلك لم يكن الفزع حليف هذه الشعوب ولم تلجأ الي سرعة تحويل مدخراتها الي الدولار لمنع تحقيق اى خسائر .

وذلك لثقة المواطنين فى قوة اقتصادياتهم واستقرار اسعار معظم السلع والخدمات الاساسية داخل هذه الدول .

هل تنطبق هذه النظرية علي الوضع الحالي فى بلدنا ؟ بالطبع لا نظرا لاختلاف الظروف الاقتادية والانتاجية وكذلك لانخفاض معدلات الصادرات وارتفاع معدلات الواردات بصورة كثيرة كبيرة فى الفترة الاخيرة لذلك نجد أن ليست هناك مشكلة فى انخفاض عملة أمام الدولار طالما هناك العديد من العوامل التى تضمن انتظام الدورة الاقتصادية داخل السوق والتى تساعد علي عدم حدوث سلبيات أو خلل داخل المجتمع من حيث الانفاق ومستوى المعيشة لذلك اصبح واضحا أن تحرك سعر الجنية امام الدولار بات أمرا حتميا ولاتشوبة شائبة حيث ان دول أخرى اقتصادياتها اقوى بكثير انخفضت عملاتها بصورة كبيرة فى الفترة الاخيرة ولكن ماهو التأثير الحقيقى علي الوضع الاقتصادى الداخلي وهو مايشغل بال الكثيرين .

فى اعتقادي أن تأثير الحركة فى سعر الصرف لن يكون فى صالح النشاط الاقتصادى لأسباب الاتية :

● معدلات التصدير منخفضة جدا وليست هناك اجراءات

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	دينا الخياط
الموضوع الفرعى :	فى مصر : عام	رقم العـــدد :	١٦٥٠
المصـــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصــدور :	٢٠٠٠/٩/٢٥

سريعة لزيادتها ولكنها خطوات تاخذ سنوات لاحداث تطور فيها .

- زيادة معدلات الواردات التى سترتفع اسعارها بصورة كبيرة عند حدوث اية تغيرات فى سعر الصرف
- استيراد الكثير من مستلزمات الانتاج التى ستؤدى الي المزيد من الغلاء وارتفاع الاسعار .
- اللجوء الي زيادة اسعار الفائدة علي الجنية لتعويض الانخفاض الحادث فى سعرالصرف وماسوف يتبع ذلك من اثار سلبية على عملية الانتاج والمشروعات .

هذا فضلا عن العديد من الاثار الاجتماعية والنفسية السيئة التى قد تصاحب ذك وقد تؤدي الي مزيد من الضغط على العملة الحرة للخوف من حدوث مزيد من الانخفاضات فى سعر الصرف .

اذا ماهو الحل ؟

يجب زيادة الحصية الدولارية لاحداث التوازن المشنود وبالنظر الي الاوضاع الاقتصادية الحالية نجد أن العلاج ينحصر فى ايجاد وسيلة لزيادة الموارد الدولارية التى ستؤدى الي خفض الضغط والطلب المتزايد علي العملة الصعبة وكذلك تؤدي الي انتعاش فى كافة مجالات وقطاعات الانتاج عن طريق تنشيط الاستثمار المباشر ودعمه طرح مجالات جديدة بالاستثمار واعداد خريطة وخطة واضحة لتنمية الصادرات .

ويبقى السؤال كيف يتم ذلك سريعا لمواجهة الحالة الحالية من الركود وعدم الاستقرار فى سعر الصرف ؟ هناك العديد من الدراسات والآراء والمقترحات فى هذا الشأن والبعض منها يعتمد عل اتخاذ مجموعة من الاجراءات الاقتصادية والنقدية التى تؤدى الى انعاش الوضع الحالى لكن هذه الاجراءات تحتاج الي فترات طويلة من اجل البدء فى جنى ثمارها وليست اجراءات عاجلة ذات مردود سريع لذلك نجد انه من افضل الطرق واسرعها لزيادة الموارد الدولارية هو عملية الخصخصة وهى الوسيلة التى اتبعتها الكثير من الدول لفتح اسواقها وانعاش اقتصادها ولكن الخصخصة الكاملة وليست بيع شرائح ١٠ أو ٢٠٪ من احدي الشركات دون تغير فى الادارة أو احداث زى تطوير فى النشاط دعونا نتفق معا أن القطاع العام بكل اعبائه ولوائحة وبيروقراطيته لم يعد قادرا علي الادارة ولم يعد قادرا علي التطوير لضعف مستوى الاجور وعدم قدرته التنافسية علي جذب عناصر ذات خبرات وتجارب للعمل لديه لذلك البيع بالكامل واعطاء حق الادارة لمستثمرين هو افضل الوسائل وأكثرها جذبا للمستثمر الخارجى .

ماذا نبيع ؟ كل شئ ولنبدأ بالخدمات فهى أكثر المشروعات رواجا واكثرها جذبا للاستثمارات الخارجية الاتصالات ، الكهرباء ، المرافق ، الطرق ، وكافة انواع الخدمات ولتبقى الحكوكة فى دور المراقب والمنظم لعمل هذه الشركات لتضمن الحفاظ علي مستويات الاسعار وعدم المساس بمصالح محدودى الدخل وعدم التلاعب بالمواطنين ودعونا ننظر بعمق ولانخشى من التوسع فى البيع فاسعار جميع السلع والخدمات فى العالم نتجة الى الانخفاض [illegible] الشرسة بين الشركات فى كافة المجالات وهذا فى حد ذاته [illegible] الامان الذى سيحمى المستهلكين وسيؤدى فى النهاية الي صالحهم [illegible]

لدينا العديد من التجارب الناجحة للقطاع الخاص فى قطاع الخدمات نجد الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول نجد مصر فون نجد الاهرام للمشروبات نجد المصرية للاتسمنت والعديد غيرهم من الشركات التى جميعها اتبعت اساليب السوق الحر وتنافست لصالح المستهك الذى اصبح الشغل الشاغل لجميع الشركات فى جميع المجالاتت واسترضاءه واصبح محور اهتمام هذه الشركات .

دعونا ننطلق واطلقوا ايديكم فى الخصخصة دون خوف أو حذر وتأكدوا [illegible] السوق المفتوح خير وسيلة لحماية المستهلكين .

الموضوع الرئيسى : الخصخصة — اسم كاتب المقال : على شيخون

الموضوع الفرعى : فى مصر : عام — رقم العـــــدد : ١٧٧

المصـــــدر : سوق البورصة المصرية(الاهرام الاقتصادى — تاريخ الصـدور : ٢٠٠٠/١٠/٢

«فيتو» من الخبراء وهذه هى الأسباب

لا لخصخصة الشركات القابضة

الشركات القابضة مؤسسات للتخطيط والرقابة وليست وحدات إقتصادية بحتة

فجاة - وبدون مقدمات أو مبررات - خرج جون جونسون مدير مشروع برنامج الخصخصة فى جهاز المعونة الأمريكية فى مصر بتصريح غريب أدلى به لوسائل الإعلام طالب فيه بضرورة خصخصة الشركات القابضة. هذا التصريح الغريب أثار منذ صدوره ردود أفعال متباينة وموجة من الجدل والاعتراض بين خبراء السوق وهو اعتراض تناول شكل الموضوع وجوهره. ورغم أن ملابسات صدور هذا التصريح مازالت غامضة إلا أن القضية تستحق المناقشة ومن تم تطرحها «البورصة المصرية» فى هذا التحقيق

محمد حسونة خبير التحليل والتقييم المالى بوزارة قطاع الاعمال العام قال أن جون جونسون مدير مشروع برنامج الخصخصة يرى ضرورة دراسة خصخصة الشركات القابضة وتحويلها لصناديق استثمار مغلقة يتم قيد وثائقها بالبورصة.

يضيف بداية أن أى فكرة لابد ان تمر بالقنوات الطبيعية لها اى بالعرض على الوزارة المعنية فاسلوب عرض الفكرة واسلوب مناقشتها اهم من مضمون الفكرة نفسها للاسباب التالية:-

أولاً إن الوصول الى الاعلام يعتبر من الخطوات الاخيرة التي تستوجب وجود إعداد جيد مسبق لفكرة أو برنامج ما ثانيا، ان المكاتب الاستشارية الاجنبية الممولة من معونات لا بد ان تلتزم ببرنامج الوزارة المستفيدة من امكانية طرح افكار جديدة وفقا للاعراف المتبعة. ثالثا ان فكرة خصخصة الشركات القابضة كان قد اثارها احد الخبراء منذ اكثر من خمس سنوات وهى ليست بفكرة غريبة او مبتدعة، وقد قمنا بدراسة بعض الحالات المتشابهة خاصة فى دول اوروبا الشرقية مثل بولندا، فلدينا خبرة مسبقة عنها من حيث العيوب والمميزات. رابعاً لابد من الإعداد الجيد قبل عرض الفكرة، بدارسة المناخ العام فى الدولة والقوانين المتعلقة بالخصخصة والمخاطر الممكن حدوثها من تنفيذ اى فكره بعينها. وذلك فى اطار التنسيق مع الوزارة المعنية لتفادى حدوث أى بلبلة.

واضاف حسونة ان لدى الوزارة الان عشر شركات قابضة يتبعها ١٨٥ شركة تابعة، بلغ ارباح هذه الشركات عن العام ٩٩/٩٨ حوالى ٣.٧مليار جنيه مقابل خسائر ١.٦ مليار جنيه وبذلك يكون قطاع الاعمال العام حقق صافى ربح بلغ ١. ٢مليار جنيه. وهناك ٦١ شركة خاسرة تحولت الى رابحة من عام ٩٣ حتى ٩٩ فقد زاد هامش الربح عن كل جنيه مبيعات لاجمالى شركات قطاع الاعمال العام من ٠.١٠ فى ٩٣/٦/٣٠ الى ٨.١٠ فى ٩٩/٦/٣٠، وقد وصل عدد الشركات الخاسرة فى ٩٩/٦/٣٠ الى ٤١شركة وما تم بيعه حتى الان ٢٥شركة لمستثمر رئيسى و٣٨شركة تم بيعها بالبورصة، و٣٠شركة بالتصفية و ٣٠شركة بيعت أغلبية للعاملين.

وتؤكد منال الحفناوى مسئول متابعة الخصخصة بوزارة الاقتصاد إن هذا الموضوع متعلق بوزارة قطاع الاعمال العامة ولكن فى جميع النواحى فى التصريحات لها نظام معين يجب اتباعة بمعني أن أى فكرة يجب أن تاخذ مسارها الطبيعى وتعرض فى البداية على الوزارة المعنية وهى قطاع الاعمال العام فى تلك الحالة ثم يتم مناقشتها نعلن الى الصحافة و ليس العكس.

راى غير صائب

ويقول الدكتور سيد عبد المقصود مستشار بمعهد التخطيط القومى ان بيع الشركات القابضة نفسها فى شكل صناديق استثمارية مغلقة هو راى غير صائب لان الشركات القابضة هى مؤسسة للتخطيط والرقابة والتقييم وتصحيح الاوضاع وليست مؤسسة تملك اصولا وخصوما حقيقة حتى يمكن تقييم اعمالها كوحدة اقتصادية واحدة بذاتها، ومن ناحية أخري فإن هذه الشركات القابضة اذا افترضنا تجاوزاً انهما تمتلك الشركات التابعة لها وكان بعض هذه الشركات رابحة والبعض الاخر خاسر وكانت الخسائر تتعدى الارباح الكلية لهذه الشركة القابضة فإن هذا يعنى طرح هذه الشركة كانها خاسرة بشكل عام فى حين ان هذا غير حقيقى.

واضاف ان الشركة القابضة صورة مصغرة للحكومة فهل تتخيل انك تبيع وزارة الصناعة؟!.. ناهيك عن موضوعات العمالة بهذه الشركات ومشاكل التأمينات وضمان حقوق القروض والخصوم وغيرها من مشاكل.. ثم من يتحمل الضمانات التى تتحملها الان الشركات التابعة؟

يقول عادل الموزى رئيس الشركة القابضة للصناعات الكيماوية هذا الموضوع لم يناقش مع الشركات القابضة وكان المفروض ان يدرس معنا اولاً. وعموماً هذه الفكرة صعب جداً تطبيقها فى الواقع وهى فكرة خصخصة الشركات القابضة كاملة لعدة اسباب أهمها ان كم المشاكل سوف يكون كثيراً جداً. ونحن عندما قررنا بيع الشركات بدانا بالرابحة والان الباقى من الشركات معظمه شركات خاسرة لدرجة ان كل شركة قابضة ليس لديها إلا شركة أو اثنتين رابحة فاين هذا المستثمر

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	على شيخون
الموضوع الفرعى :	فى مصر : عام	رقم العـــــدد :	١٧٧
المصـــــدر :	ملحق البورصة المصرية(الاهرام الاقتصادى)	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/١٠/٢

الذى يستطع ان يتحمل هذه المشاكل.

وعادة عندما نريد خصخصة الشركات نقوم بعمل اعادة هيكلة ومعاش مبكر.. فكيف يستطيع هذه المستثمر ان يتعامل مع هذه المشاكل؟.

بل إن هناك شركات قابضة كانت لديها شركات شديدة التعثر قمنا بفصل هذه الشركات ومثال ذلك ما حدث فى شركة صناعات البلاستيك و الكهرباء كان بها مصنع للبلاستيك خاسر قمنا بفصل هذا المصنع وتم البيع بدون المصنع وحقق البيع نتائج جيدة، ولو تم البيع قبل الفصل ثمن البيع اقل بكثير.

إجراءات مستحيلة

يقول عبدالله طايل رئيس لجنة الشئون الاقتصادية بمجلس الشعب ورئيس بنك مصر اكستريور إذا كان البيع بالنسبة لشركة واحدة يتطلب اجراءات طويلة جدا ولجان يصل عددها إلى ٨ لجان تنتهى بالعرض على مجلس الوزراء فكيف يمكن ان يكون الحال فى بيع الشركة القابضة كاملة بكل مايتبعها من شركات. والافضل ان تتم الخصخصة بنفس المنوال وإن كان مطلوب الاسراع فى عملية الخصخصة. ويجب أن نعرف أن الهدف من الخصخصة ليس البيع وإنما اصلاح الهياكل الانتاجية.

والتجربة المصرية فى الخصخصة تجربة فريدة بكل المعايير تراعى الحرص والشفافية والتدرج والتانى وهذا يختلف عما حدث فى روسيا. وانا أرى ان خصخصة الشركات القابضة لن تكون فى الصالح العام للدولة وسوف يفقد الحرص والدقة.

المروجون يعترضون

يقول سيد عبدالحميد كرم نائب رئيس مجلس ادارة مكتب زروق وخالد للاستشارات وهى احدى الشركات المروجة لبيع الشركات ان الشركة القابضة فى حد ذاتها لاقيمة لها وقيمتها فى الاستمارات الخاصة بالشركات التابعة.

وبالتالى من الصعوبة كتفكير استراتيجى إيجاد مستثمر لشراء الشركة القابضة ككيان واحد بسبب ضخامة القيمة الراسمالية لهذا الكيان وتنوع الاستثمار داخل كل شركة قابضة فمثال الشركة القابضة للسياحة بها سياحة وسينما.. ثالثا قد لاتتوافر طبيعة الاستثمارات المنفردة مع السياسة الاستثمارية لاى مستثمر مستهدف وعليه فان فكرة تقنيمها ككل يخالف طبيعة الفكر الاستثمارى وهناك صعوبة عملية لجمع هذه القيم تحت عباءة واحدة وهى الشركة القابضة بالاضافة الى ذلك قد يؤثر الضغط والاستعجال على عمليات التقييم مما ينتج عنه زيادة فى القيمة ونقصان فى القيمة وفى

عادل الموزى | د . محمد يوسف



كلتا الحالتين هذا فى غير صالح الاقتصاد القومى.

وحتى يمكن تشجيع الاستثمار وخلق قاعدة عريضة من صغار المستثمرين المصريين فإنه الى جانب البحث عن مستثمر استراتيجى يجب ان تقدم الاسهم المعروضة بخصم فى القيمة المقدرة لها حتى يتم جذب صغار المستثمرين.

شركة إدارة

ويقول الدكتور محمد يوسف عضو مجلس ادارة شركة يونيكاب وعضو مجلس ادارة الهيئة العامة للرقابة على التامين. ان الشركة القابضة هى شركة لادارة محفظة اوراق مالية لمجموعة من الشركات التابعة من اهم مايميز دور الشركة القابضة هو محاولة اعادة هيكله النواحى الفنية والمالية والادارية للشركات التابعة لرفع مستوى ربحها وكفاءة إستخدام اصولها بشكل يمكن من تحقيق قيمة سوقية متميزة لهذه الشركات عند طرحها ضمن برنامج الخصخصة.

ويتضمن دور الشركات القابضة بجانب البعد الاقتصادى بعدا اجتماعيا نحو محاولة الحفاظ على حقوق العاملين وتنمية موارد الدخل للاقتصاد المصرى ككل وهذه الادوار والابعاد الاجتماعية والاقتصادية تتعارض مع فكره عرض الشركات القابضة للبيع للقطاع الخاص اوالمستثمرين الرئيسيين فالشركة القابضة

لاتقوم فقط بدور راس المال المخاطر والذى يبتعد عنه معظم رجال الاعمال بل ايضا تعمل على تحقيق نوع من التجانس والتوازن فى سوق بعض السلع داخل الاقتصاد المصرى مثل قطاع الادوية وقطاع الاغذية ومشكلة السكر الاخيرة اكبر دليل على ذلك فى حين ان عرض هذه الشركات للقطاع الخاص بفرض امكانية حدوثه يستحيل معه الاستمرار فى تحقيق هذا التوازن على المستوى القومى حيث يسعى القطاع الخاص الى تعظيم المنفعة بشكل فردى لايتفق واستراتيجية الشركات القابضة.

والمتابع للاحداث الجارية كما يقول الدكتور محمد يوسف يكتشف ان بعض المستثمرين الذين قاموا بشراء وحدات صناعية محدودة تابعة لاحدى الشركات التابعة فى قطاع الاعمال العام والتى لاتتعدى قيمتها حدود مليون جنيه لم يتمكنوا حتى الان من سداد قيمة هذه الاصول فكيف الحال إذا كان المطلوب ليس فقط شراء لشركة قائمة بل شراء وتجديد وتطوير؟ وكيف يكون الحال إذا كانت الشركة المعروضة للبيع ليست شركة تابعة وانما شركة قابضة لديها العديد من الشركات التابعة.

استياء فى وزارة قطاع الأعمال

صرح مصدر مسئول بوزارة قطاع الاعمال بان التصريحات التى ادلى بها جون جونسون مدير مشروع برنامج الخصخصة فى مصر قد اثارت استياء كبيرا لدى وزارة قطاع الاعمال العام ووزارة الاقتصاد. وقال المصدر ان جون جونسون لم يطرح هذه الفكرة على المسئولين عن الخصخصة فى مصر بالرغم من ان اتفاقية التعاون تفرض عليه القيام اولا بطرح الافكار على المسئولين فى مصر وزارة قطاع الاعمال العام

ثم مناقشتها ثم ياتى بعد ذلك - إذا وافقت عليها الحكومة المصرية النشر فى الصحف. ونحن نرى ان السوق المصرى لايستوعب إلا البيع حالة بحالة، فالعملية ليست ضربات حظ بالاضافة إلي اننا فى حاجة الى عمل إعادة هيكلة.. و قال ان مشروعات المعونة فيما سبق لم تستطع ان نحصل منها على أفضل معاونة فنية لذلك يجب علي المشروع الحالى ان يستمع بشكل كامل للحكومة المصرية وبدون طرح افكار جديدة إلا فى الاطار السليم الذى اتفقت المعونة مع وزارة قطاع الاعمال عليه، وعندما تطرح فكرة لابد أن تطرحها بالاسلوب السليم وعلي المسئولين أولاً، وليس من حقه (جون جونسون) ان يقدم افكارا جديدة للإعلام قبل طرحها للعميل وهو وزارة قطاع الاعمال العام و وزارة الاقتصاد، ويجب ان تكون الافكار المعروضة ليست مرتجلة وتتم دراستها بشكل كامل وجيد ومتخصص قبل نشرها على صحفات الجرائد خاصة انه حديث العهد بالسوق المصرى

تحقيق : على شيخون

الموضوع الرئيسي : الخصخصة — اسم كاتب المقال : حازم محمد
الموضوع الفرعي : في مصر :عام — رقم العـــــدد : ١٣٧١٧
المصـــــدر : الحياة — تاريخ الصـدور : ٢٠٠٠/١٠/١

المعارضة والتخصيص: اتفاق في الانتقاد واختلاف في الموقف

□ *القاهرة - حازم محمد*

▣ تتفق احزاب المعارضة على مهاجمة سياسة التخصيص الحكومية، لكنها تختلف جذرياً، على خلافات مواقفها، التي تتراوح بين انتقادات الليبراليين، ورفض اليساريين، لبرنامج الاصلاح الاقتصادي المطبق في البلاد، منذ عشر سنوات.

وعلى اساس هذا الخلاف، يمكن تفسير الترحيب الذي عبر عنه الليبراليون، بتعيين الدكتور عاطف عبيد رئيساً لمجلس الوزراء في تشرين الأول (اكتوبر) الماضي، وفي الوقت ذاته موجة الغضب التي اجتاحت صفوف اليسار، وبدت واضحة في اطلاق توصيف «حكومة البيع» على التشكيلة الجديدة.

فمنذ العام ١٩٩٠ تعرضت الحكومات المصرية لضغوط متعارضة، حيث دأب الليبراليون على اتهام خطوات الاصلاح الاقتصادي بالبطء، وتوصيف الخطط الحكومية بـ«المناورة» وفقدان الرغبة الحقيقية في تطبيق اليات السوق، وفي المقابل يتهمها اليسار بـ«الهرولة» و«الرغبة في البيع» كهدف لتصفية الأوضاع الاجتماعية التي اسستها ثورة تموز (يوليو) ١٩٥٢.

وعلى رغم هذا التناقض في الخلفيات، والذي يظهر مدى الخلاف بين المعارضة، في شأن التخصيص، إلا ان هذه المسافة الواسعة من التباين، لم تمنع تقارباً ظاهرياً في مواقف هذه الأحزاب من السياسات الحكومية المطبقة.

وتعد قضية الشفافية، من اهم الملفات، التي تبرزها الأحزاب، ضد اساليب الحكومة في خصخصة الشركات العامة، إذ تعتبر المعارضة، ان السياسة المطبقة، اعتمدت ولفترة طويلة اسلوب التكتم والكتمان، على صفقات بيع الشركات، لاستهداف سياسي يرتبط بعدم الرغبة في إثارة مشاعر الراي العام، وهو ما ادى الى نتائج معاكسة، حيث تحولت الحكومة الى سياسة العلانية في هذا الصدد.

واشهرت المعارضة سيف الشفافية من جانب ثان، يتعلق باسلوب ترسية الصفقات على المشترين الجدد للشركات، وتوافر ضمانات كافية للتاكد من قانونية عمليات البيع. ولعل ابرز ما اثير في هذا الشان، مناقشة البرلمان صفقة بيع شركة الهاتف المحمول، وما تردد حولها من شكوك، غير ان كل تلك الحملات، ظلت في إطار المقولات، التي لم تجد سنداً لها من الإثباتات القانونية.

ولسنوات طويلة، ظلت حصيلة بيع الشركات العامة، غامضة وغير معلومة للراي العام، واستغلت المعارضة هذا الجانب، لإثارة الشكوك في نيات استخدام العوائد المادية، حتى نجحت الضغوط في إعلان الحكومة دورياً لحصيلة البيع، واوجه استخدامها.

وفي هذا الإطار بدا جانباً كبيراً من الخلاف مع الحكومة، التي استخدمت عوائد البيع في سداد ديون الشركات، والاتفاق على برامج المعاش المبكر، وغيرها من الآثار الجانبية لسياسة التخصيص، وهو ما اعتبرته المعارضة، إهداراً للموارد الوطنية، كان يجب استخدامها في إقامة صناعة بديلة، او مشاريع اقتصادية اخرى بدلاً من المباعة، بما يضمن استمرار وجود أدوات اقتصادية تعين الحكومة على أداء مهامها وتنفيذ التزاماتها.

واخيراً شنت المعارضة على مختلف فصائلها، حملة انتقادات واسعة، لما اسمته الفساد وسوء الادارة والتسيب، خصوصاً في القطاع المصرفي، وجاء ذلك تواكباً مع ارتفاع سعر الدولار، وازمة السيولة النقدية، وما تردد عن ازمات عنيفة تواجهها المصارف في توفير حاجات السوق من النقد الاجنبي والمحلي على السواء، وهي المظاهر التي اعتبرتها المعارضة نتاجاً طبيعياً لسوء ادارة الحكومة للنشاط الاقتصادي، وعدم التنسيق في تنفيذ السياسات، بسبب تضارب الأهداف، وتباين المعاني في اذهان المسؤولين.

وتهاجم المعارضة سياسات التخصيص، من زاوية المسؤولية عن انتشار الفساد، خصوصاً في القطاع الإداري، والذي يعد احدى الثغرات المهمة في جوانب سياسة التخصيص، لا سيما ان الجهات الرقابية، وسلطات التحقيق، تعلن كثيراً عن قضايا في هذا الشان، حتى ان السينما المصرية والتلفزيون الوطني لم يتجاهلا هذه الظاهرة، والتي كانت وما زالت محوراً للكثير من الاعمال الفنية المهمة، وتجاوزت في رصدها مستوى الموظفين العموميين، الى مستوى المسؤولين الكبار، ودأبت على الربط بين الخصخصة والفساد. ولعل الاستجواب الاخير الذي ناقشه البرلمان، وتقدم به نائب التجمع البدوي فرغلي ضد وزير الاقتصاد الدكتور يوسف بطرس غالي، يكشف عن جوانب مهمة من مواقف اليسار ضد التخصيص، حيث اعتبر المستجوب ان «هذه السياسة اثمرت تخبطاً في سياسات الدولة، وخلقت ثغرات قانونية تؤثر في المصلحة الوطنية وحاصرت الصناعة الوطنية، وساعدت على تصفيتها، وانجبت فساداً متفشياً في قطاعات عدة، وجذبت قطاعاً مقامراً من رجال الاعمال، غير منتج، باحثاً عن الثروة من دون الاضافة لموارد الدولة». وترتب على الاستجواب، إعلان الحكومة قرارات فورية امام البرلمان في شان المستثمر الاجنبي، وإحالة ملف قضية المتورطين معه في التهرب من الجمارك، والتحايل على القانون، الى النائب العام وإلغاء الامتيازات التي حصل عليها، وهو ما استقبل بترحيب شديد من كل الدوائر، على خلفية ضخامة الفروق التي حصل عليها المستثمر من البنوك، وتداول روايات حول مغامراته لشهور طويلة في اوساط الرأي العام.

وتتميز المعارضة اليسارية عن مثيلاتها الليبرالية في المواقف من التخصيص، فإذا كان انصار الحرية الاقتصادية، يقفون عند حدود رصد وانتقاد الظواهر المترقبة على عملية التحول، فإن الاتجاهات اليسارية، تتجاوز ذلك الى الرفض المبدئي والمنهجي لهذا الاتجاه.

فاليسار (التجمع والناصريون) يعتبرون ان برامج التخصيص، ستؤدي الى إهدار الثروة الوطنية، ودمج المجتمع المصري في الاقتصاد العالمي، بما في ذلك من مخاطر على الأوضاع المحلية، التي ما زالت تتصف بالهشاشة والضعف.

ويرجع ذلك التصور، الى حداثة الانتاج الوطني، في مقابل الخبرات الطويلة المتراكمة للرأسمالية العالمية، تساعدها على المساهمة في حقيقة النشاط الوطني، عبر عمليات منافسة غير متوازنة، فضلاً عن العقبات الكثيرة التي واجهتها الصناعات الوطنية، من جراء الظروف الاستثنائية التي خاضتها لسنوات طويلة استنزفت طاقاتها في تمويل عمليات المواجهات العسكرية مع اسرائيل.

وتتهم المعارضة اليسارية الحكومة بالمسؤولية عن فشل الشركات العاملة، عبر الزامها بسياسات اقتصادية واجتماعية محددة، أدت الى اغراقها في الديون، وتقليل قدرتها على تجويد الانتاج وترقيته الى المستويات العالمية القادرة على المنافسة مع الانتاج الأجنبي.

وترى المعارضة ان تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، وانهاء كل المحاذير على استيراد السلع من الخارج، في ظل الظروف التي عاشتها الصناعة الوطنية، استهدفا بالاساس تبرير عمليات بيع الشركات العامة، بزعم تخلص الدولة من الديون المتراكمة، والاستنزاف المستمر لموارد الدولة وموازنتها العامة.

وفي هذا السياق يعتبر

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	حازم محمد
الموضوع الفرعي :	في مصر :عام	رقم العـــــدد :	١٣٧١٧
المصـــــدر :	الحياة	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/١٠/١

اليسار ان سياسات الخصخصة، ادت الى زيادة معدلات الفقر في المجتمع، وارتفاع معدلات البطالة، وتفشي الفساد، في ظل عجز كامل عن قصور حكومي استراتيجي لمواجهة هذه الظواهر الخطيرة، والتي من ابرزها عدم قدرة محدودي الدخل والمعدومين على تلبية حاجاتهم اليومية، إضافة الى تاكل الطبقة الوسطى، وانحدار قطاع غير قليل منها الى الفئات الأدنى.

ويرجع المعارضون هذه الظواهر الى الارتباك في توزيع عوائد الملكية والذي ترتب على عملية «إعادة الصياغة» القانونية للملكية العامة، ما أدى الى احتكار القلة للثروة في البلاد، وهو ما ابرزته صحيفة «الأهالي» حينما نشرت نتائج تقرير الدليل الدولي لرجال الأعمال، لتاكيد ملاحظاتها على ان ثمار الاصلاح الاقتصادي لم تمتد الى الفقراء، حيث ارتفع نصيب اغنى ٢٠ في المئة من السكان، الى نسبة ٤٦ في المئة، من الناتج المحلي الاجمالي، بينما هبط نصيب افقر ٢٠ في المئة من السكان الى ١.٧ في المئة بعد ان كان ٣.٧ في المئة.

وترى المعارضة اليسارية، ان توجهات سياسة التخصيص، لا تهدف الى توسيع قاعدة الملكية الخاصة، أو تحقيق ما يطلق عليه «الراسمالية الشعبية»، وإنما حقق نقل الملكية العامة، الى فئات محددة بهدف تحويل البلاد الى النمط الراسمالي، وتصفية الدور المركزي للدولة، بما يحقق دمج مصر بالمنظومة الراسمالية العالمية.

ويدلل اليسار على صحة تحليله، الى الواقع الاجتماعي في السنوات العشر الأخيرة، حيث يعتبر ان نظام الامتيازات الممنوحة للمستثمرين، والاعفاءات الجمركية والضريبية التي يحصلون عليها، قللت من موارد الدولة، ومن ثم تركت آثاراً واضحة في تمويل القطاعات الخدمية المتعددة، وعلى رغم زيادة نصيبها في الموازنة العامة للدولة، إلا ان ارتفاع الاسعار ونسب التضخم، وانتزاع الدولة لدورها في تنمية الخدمات العامة أديا الى ابتلاع الزيادة في المخصصات النقدية، وكشفا عن تراجع القيمة الحقيقية لهذه الزيادات.

ويرى اليسار بمختلف فصائله، انه لا مستقبل لحل المشكلات الاساسية في المجتمع المصري، والتي تتفاقم سنوياً، في ظل تخلي الدولة عن دورها في إطار سياسات التخصيص، وما يتبع ذلك من تراجع دور التخطيط والبرامج المتكاملة، والاعتماد على القطاع الخاص، الذي يفضل النشاط التجاري والصناعات الخفيفة، ولا يقدم حلولاً فاعلة لمشكلات البطالة، أو تحديث الصناعة، أو إصلاح الجهاز الاداري، وتحقيق طفرة ايجابية في الانتاج الزراعي، وخصوصاً في المحاصيل الاستراتيجية أو في رفع معدلات الادخار، لتحقيق معدل نمو سنوي يزيد على ٧ في المئة خلال المرحلة المقبلة.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	الجريدة
الموضوع الفرعي :	في مصر :عام	رقم العــــدد :	١٣٧١٧
المصــــدر :	الحياة	تاريخ الصــدور :	٢٠٠٠/١٠/١

تجربة التخصيص المصرية: خلافات على الإنجاز واتفاق على التميز والخصوصية

□ *القاهرة - «الحياة»*

■ يتفاخر المسؤولون المصريون دوماً، ان تجربة التخصيص في بلادهم متميزة ومغايرة، لكل ما سبقها من تجارب، في مختلف بلدان العالم، واعتمدت على الفهم العميق للظروف المجتمعية والنفسية للدولة بكل عناصرها.

وربما يكون ذلك، هو الحقيقة الوحيدة المتفق عليها، في مصر، بين مؤيدي ومعارضي سياسة التخصيص، سواء داخل فصائل الكتل السياسية، او في أوساط الراي العام، او حتى في التقارير الدولية الدورية التي تتعرض لتقويم التجربة المصرية، وهو ما دفع الدولة الى التصميم على المضي في برنامج الاصلاح، وتذليل كل العقبات التي يواجهها. واكتسبت تجربة التخصيص المصرية اهميتها، من زوايا عدة، فهي تتم أولاً في دولة حاكمة استراتيجياً في إقليمها، ذات دور سياسي مهم، وتأثير إقليمي غير محدود، وهي حدثت في بلد اعتاد المركزية، ودوراً جوهرياً للدولة في العملية الانتاجية والخدمية لآلاف السنين، وهي تمت في وطن ظل يعيش منذ مطلع الخمسينات في ظل اهداف سياسية، وتوجهات اجتماعية مغايرة، بل مناقضة ومعادية للخلفيات الفكرية لمعاني التخصيص ومن ينفذها.

وعلى رغم كل ذلك، فإن عشر سنوات من مرحلة الانتقال، لم تكف لخلق إجماع على هذه السياسة، على رغم قناعة كل الأطراف، ان النكوص عنها ضرب من المستحيل، بعد ما حققته من نتائج ومتغيرات مهمة في البلاد.

ولعل ضخامة حجم المؤسسات والهيئات الاقتصادية العامة في مصر، المطروحة للتخصيص (٣١١ شركة)، وارتفاع قيمة اصولها الدفترية (٨٠ مليار جنيه) والدور المهم الذي لعبته في تعبئة الاقتصاد الوطني في مرحلة المواجهات العسكرية، بالاضافة الى مساهمتها في موازنة الدولة لتوفير الخدمات وتحقيق التوازن الاجتماعي، كانت كلها عوامل وراء الصعوبات التي واجهتها سياسة التخصيص، وارتفاع حدة المعارضة ضدها.

وتمثل القضية الاخيرة (الأبعاد الاجتماعية) نقطة التوازن، التي تمسكت بها الحكومات المصرية، على مدار عقد كامل، لضمان مسيرة آمنة مستقرة، تحقق اهداف الانتقال الى الاقتصاد الحر، باقل الخسائر الممكنة، ومن دون اضطرابات طبقية، ويمكن القول إن تحقق ذلك كان السبب الجوهري وراء نجاح الحكومة، في الانتقال بسياسات الاقتصاد الحر الى ملفات ذات آثار متنوعة اجتماعية وسياسية.

ويمكن رصد مرحلتين لعملية التحول في مصر، الاولى ١٩٩٠ - ١٩٩٥، والتي استقرت في ملف الاصلاح المالي والنقدي، وشهدت نتائج ايجابية وسلبية في آن واحد، والثانية تتعلق بالإصلاح الهيكلي، وبيع الشركات العامة.

وتحققت نتائج مهمة، من خلال تطبيق المرحلة الاولى، إذ انخفضت نسبة التضخم بحسب الاحصاءات الرسمية بمعدلات سريعة لتبلغ الآن نحو ١.٥ في المئة، بعد ان تجاوزت في نهاية الثمانينات نسبة ٢٨ في المئة، ونجحت حكومة الدكتور عاطف صدقي في تثبيت سعر الصرف، والقضاء على السوق السوداء في المضاربة على العملة الصعبة، وتحقيق احتياطي من النقد الأجنبي، غير مسبوق في تاريخ البلاد (١٨ مليار دولار). وادت تلك السياسات الى سد العجز في الموازنة العامة للدولة، وزيادة حجم المدخرات الشخصية في البنوك بعد رفع سعر الفائدة الى أرقام غير مسبوقة (١٨ في المئة)، لتتجاوز المدخرات (١٨٠ مليار جنيه)، وزادت موارد الخزانة العامة للدولة، والتي استخدمت لسد العجز في الموازنة، كما رفعت الحكومة من سعي فوائد الائتمان، ما أدى الى انخفاض الاقبال على الاقتراض.

غير ان تلك السياسات عكست في الوقت ذاته أوضاعاً اجتماعية وانتاجية صعبة، حيث اقبل المواطنون على إيداع اموالهم في المصارف، فساد كساد تجاري واسع في البلاد، وتسبب ذلك في انخفاض الانتاجية، وضعف عمليات الاستثمار الجديدة، ما ترتب عليها زيادة في اعداد البطالة، التي بلغت آنذاك - بحسب إحصاءات الحكومة - (٦ في المئة) بينما قدرتها المعارضة (١٤ في المئة)، وارتفاع في الأسعار في مقابل زيادة محدودة في الدخول، ما اطلق عليه المفكر الاقتصادي الدكتور اسماعيل صبري عبدالله ظاهرة «الكساد التضخمي» كظاهرة فريدة في علم الاقتصاد.

ولم تتجاهل حكومة صدقي هذه الظواهر، بل اعترفت بها امام البرلمان، مرات عدة، على خلفية ان السياسات المطبقة، تستهدف الاصلاح النقدي والمالي بالأساس، من خلال الحد من الانفاق، وزيادة الادخار، للحد من عجز الموازنة العامة، ومواجهة غول التضخم، ومن ثم فوجود انعكاسات اقتصادية واجتماعية، امر طبيعي ولا بد من حدوثه.

وشهدت تلك المرحلة تعديلات جوهرية على البنية التشريعية، استهدفت إعداد المسرح، لاستقبال الممثلين الجدد، فظهرت قوانين عدة تتعلق بالاستعداد لمرحلة الاصلاح الهيكلي، ونقل الملكية القانونية للمؤسسات العامة، الى القطاع الخاص، وتأهيل المؤسسات المصرفية للتعاطي مع الاوضاع المستقبلية الجديدة، وكان كل ذلك في إطار تنفيذ المرحلة الأصعب، التي أطلقت عليها المعارضة «مرحلة البيع».

واللافت ان فترة الاصلاح النقدي، تواكبت مع تحولات واسعة في التركيبة السياسية للدولة، إذ احتلت مجموعة الاصلاحيين قمة السلطتين التنفيذية والتشريعية، (وإن كانوا جميعهم من صفوف المدرسة البيروقراطية)، وصاحب ذلك دخول المعارضة اليسارية للبرلمان، من خلال حزب التجمع بتمثيل محدود (٥ اعضاء)، وحصل الحزب الناصري على رغم برنامجه المتشدد، على ترخيص تأسيسه العام ١٩٩٢. وفي المقابل، تراجعت المعارضة الليبرالية والإسلامية (الوفد والعمل والإخوان المسلمين)، التي احتلت مقاعد المعارضة في البرلمان بكثافة (٩٠ عضواً) خلال حقبة الثمانينات. وجهت خلالها انتقادات عنيفة الى استمرار الأوضاع الموروثة من فترة المد الاشتراكي في عهد الزعيم الراحل جمال عبدالناصر، ومارست ضغوطاً على الحكومات المتوالية آنذاك لدفعها الى تبني الاتجاه المضاد، وتطبيق سياسات الاقتصاد الحر.

الموضوع الرئيسي : الخصخصة — اسم كاتب المقال : الجريدة

الموضوع الفرعي : في مصر :عام — رقم العـــــدد : ١٣٧١٧

المصـــــــدر : الحياة — تاريخ الصـدور : ٢٠٠٠/١٠/١

ورصد مراقبون سياسيون تلك التحولات، واعتبروا انها بمثابة الخلفية الملائمة للبناء الفوقي، القادر على التعامل مع طرح سياسة التخصيص، من خلال وجود معارضة يسارية، تلعب دوراً في الضغط المضاد، تستوعب من خلاله الرأي العام، وتمارس عملية «فرملة» سياسية لقوة الاندفاع، بدلاً من معارضة ليبرالية تضغط في اتجاه مزيد من الاندفاع. وأثمرت تلك الأوضاع ضغوطاً حقيقية على الحكومة من خلال انتقال حمى الضغط الى صفوف نواب الحزب الوطني الحاكم، وإن كانت بالطبع بدرجات اقل حدة واستهدافات مغايرة لما تطرحه المعارضة.

وعلى رغم ان غياب المعارضة الليبرالية والاسلامية، ارتبط شكليا بقرارها مقاطعة الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٠، احتجاجاً على الأوضاع السياسية، إلا ان ذلك لا يعد السبب الفعلي لهذه التطورات، خصوصاً ان اليسار غاب أيضاً تماماً عن المعادلة السياسية طوال الثمانينات، وظل خارجها قسراً أو اختيارياً، وهو ما تبدل في حقبة التسعينات.

ولا يمكن تجاهل آثار ظاهرة الحوار، والتعاطي مع ما يطلق عليه الاتجاه الاسلامي المعتدل، في الثمانينات والتي عبرت عن نفسها في مشاركة «الاخوان» بكثافة في البرلمان، عبر التحالف تارة مع حزب الوفد، وأخرى مع حزب العمل (ما زالت الأخيرة حتى الآن)، والسماح لهم بالعمل العام في منابر سياسية واقتصادية واجتماعية عدة، حتى جاءت مرحلة الصدام المتوازية مع تفجر أعمال العنف والإرهاب، مطلع التسعينات، ومتواكبة مع بدء تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي، فكان انقلاب الأوضاع الى اتجاه مناقض، ما زال قائماً حتى الآن.

وعلى رغم كل هذه التفاعلات المتنوعة، إلا ان اللافت، محدودية أثر سياسات الخصخصة في طبيعة الملكية العامة، خلال هذه الفترة. فعلى رغم حدة الهجوم الذي تعرضت له حكومة صدقي، لم تتجاوز عمليات بيع الشركات العامة ٣ هيئات، اثنتان للمياه الغازية، والثالثة للمراجل البخارية، والأخيرة أثارت ضجة، ما زالت تداعياتها ممتدة حتى الآن، نظراً للطبيعة الاستراتيجية لهذا النشاط.

وفي المقابل طاولت يد الخصخصة في الفترة من العام ١٩٩٥ وحتى آذار (مارس) من العام الماضي، بيع كامل الملكية في ٩ شركات عامة الى مستثمر رئيسي، وبحسب احصاء رسمي صادر عن وزارة قطاع الأعمال العام، بلغ عدد الشركات التي انتقلت ملكيتها بالكامل من أملاك الدولة الى القطاع الخاص ١٣ شركة فقط. وتكشف الاحصائية عن مفارقات عدة، تشير الى عدم دقة ما يتردد عن تنفيذ الحكومات المتوالية برنامج بيع كل الممتلكات العامة، فقد تخلصت الدولة المصرية حتى الآن عن غالبية اسهم ٣٦ شركة فقط تم طرحها في أسواق المال، وباعت نسبة اقل من ٥٠ في المئة من أسهم ١٩ شركة، وشاركت القطاع الخاص في ٢٧ شركة عامة، وطرحت كاسهم ملكية ٢٨ شركة.

ومن هذا السياق، يتبين ان برنامج الخصخصة المصري، وعلى مدار ١٠ سنوات، طاول ١٢٣ شركة فقط تمثل حوالى ٤٠ في المئة من الملكية العامة المطروحة للتخصيص وعددها ٣١١ شركة، وفي الوقت ذاته، لا تتجاوز نسبة البيع الكامل ١ في المئة من إجمالي المطروح للتخصيص سواء في صورة التخلص من غالبية الأسهم أو اقلها.

وربما كانت هذه المظاهر، هي المسؤولة عن توصيف حكومة الدكتور عاطف عبيد لدى تعيينها في تشرين الاول (اكتوبر) الماضي، أنها «حكومة الخصخصة والبيع»، لأن سالفتها برئاسة الدكتور كمال الجنزوري والتي استمرت ٣ سنوات ١٩٩٦ - ١٩٩٩ وعلى رغم إعلانها المتكرر عن طرح عشرات الشركات للتخصيص، عبر أسواق المال، فإنها وفي ما بدا، تحركت في إطار الانتقال التدريجي على وتيرة هادئة مثل سابقتها برئاسة صدقي.

ودائماً ما يطلق المسؤولون المصريون، إشارات متضاربة، ومتعاكسة عن برنامج التخصيص، فتارة تظهر التصريحات عن إلغاء الملكية العامة، وإعداد الشركات المطروحة للبيع، في سياق رغبة ملحّة للبيع من دون مبرر، وهو ما اطلقت عليه صحيفة «الاهالي» اليسارية في احد إصداراتها «هيستيريا البيع الحكومي»، وتارة اخرى يسعى الإعلان الحكومي لتأكيد معان للخصخصة مخالفة لانتقادات المعارضة، ونافية ما يتردد عن الاتجاه الى البيع.

ووفقاً لتصريحات عبيد المتكررة، فإن التخصيص لا يعني في مفهوم الحكومة «البيع»، وإنما إعادة صوغ قانونية لملكية الشركات العامة، عبر وسائل متعددة، تتخلص فيها الدولة من امتلاك بعض الانشطة الاقتصادية، وتتيح مشاركة القطاع الخاص في البعض الآخر، وتحقق توسيع قاعدة الملكية للمواطنين، بطرح أسهم بعض الشركات في الأسواق المالية، واستغلال حصيلة هذه العمليات في إصلاحات نقدية ومالية أخرى.

المؤكد أنه ومن ثنايا هذا التضارب، يبرز التوجه الأساسي للدولة، في تغيير مفاهيم التملك القائمة، والاجهاز على مرحلة الملكية العامة، والانتقال الى مرحلة الملكية الخاصة، باتباع وسائل متعددة ومتنوعة وعبر إجراءات متدرجة لكنها في الوقت ذاته مؤثرة، وكما يقول المثل «ببطء ولكن بثقة».

وعلى هذا الأساس، انطلقت الدولة بسياسات الخصخصة، الى قطاعات أبعد من بيع الشركات العامة، أو إطلاق النشاط الخاص في كل المجالات، حيث واجهت واحدة من أصعب مراحل برنامج الاصلاح الاقتصادي، وهو ما يتعلق بتحرير العلاقات الايجارية في الأرض الزراعية، وإنهاء صفة الأبدية التي لحقت بالعلاقة بين الملاك والمستأجرين، على مدار ٤٠ عاماً، منذ اعتمدتها ثورة تموز (يوليو) في ٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢. وتوقع معارضو الخصخصة، انتكاس برنامج الحكومة، مع تطبيق قانون الزراعة الجديد العام ١٩٩٧. وشهدت الساحة السياسية، مواجهات مع أحزاب المعارضة، غير انها اكتست باللهجة الدعائية والتحذيرية، اكثر منها مواجهة عملية، ووقعت احداث عدة في قرى كثيرة في مختلف المحافظات، غير ان الاجمالي العام، أثمر بمفهوم الدولة خسائر محدودة، لم تترك آثاراً ذات ضرر كبير في الاتجاه العام للدولة.

وانطلقت الدولة الى آفاق متعددة، منها: خصخصة العلاقة الايجارية في المساكن الجديدة، واطلاق حرية التعاقد في المحال والوحدات السكنية التجارية، واخضاعها لقواعد السوق، وانتشرت المستشفيات الاستثمارية، وتضخمت أعداد المدارس الخاصة، ذات التكلفة الباهظة، وظهرت مدارس تتعامل بالعملات الأجنبية (الدولار والاسترليني).

وأطلقت الحكومة لسياستها العنان ودخلت مرحلة التعامل مع الملفات المتوترة، فخضع قطاع الخدمات للخصخصة، وصدرت قوانين الامتياز في إنشاء وإدارة الطرق والموانئ الجوية والبحرية، وتحولت هيئات الهاتف والاتصالات والكهرباء الى شركات عامة، لطرحها على مراحل في صورة أسهم في بورصة الأوراق المالية.

لكن قوة الدفع الفنية التي تلقاها برنامج الاصلاح، والمحطات الصعبة التي اجتازها، لم تساعده على الاقتراب من ملفين، تتعامل معهما الحكومة بحساسية وحذر شديدين، وهما العلاقة الايجارية في المساكن القديمة وعلاقات العمل، واللذان يمثلان الجسر الأخير للتخصيص الاجتماعي، الأول يتعامل مع ٨٠ في المئة من شعب مصر، والثاني يتصل بأوضاع العمالة المصرية في كل القطاعات، عدا العاملين في الحكومة وما تبقى من شركات محدودة تابعة للقطاع العام.

الموضوع الرئيسي : الخصخصة
اسم كاتب المقال :
الجريدة
الموضوع الفرعي : في مصر :عام
رقم العـــــدد : ١٣٧١٧
المصـــــدر : الحياة
تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/١٠/١

كما ان عدم حدوث ردود فعل شعبية واسعة النطاق أو مؤثرة، مهد الطريق لولوج مـحطة جديدة، تعد من أهم أركان برنامج الاصلاح الاقتصادي، وهي اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية، وإزالة العقبات من طريقها لإغرائها على الاستثمار في كل المجالات من دون استثناء (عدا القطاعات الحربية). فكانت التعديلات التشريعية التي ساوت في الامتيازات بين الاستثمار الوطني والأجنبي، وأنهت مرحلة القرارات والقوانين ذات الأبعاد الاستثنائية والاجتماعية، حتى ان امين عام الحزب الناصري السيد ضياء الدين داود، وقف أمام البرلمان العام ١٩٩٣، زاجراً الحكومة وداعياً اياها الى «إصدار قانون من مادة واحدة، ينص على أن تعود الأوضاع الى ما كانت عليه قبل ثورة ٢٣ تموز (يوليو) وكفى».

ولكن مع كل هذه التطورات، يمكن القول إن هذه الانجازات والمتغيرات، لم تنجح في تحقيق آمال وطموحات الحكومات المتعاقبة، في جذب الاستثمارات الأجنبية، والتي ما زالت مشاركتها في المشروعات الانتاجية محدودة للغاية، وأقل من المستهدف بكثير.

وشهدت السنوات الأخيرة، معلومات متناثرة من مصادر اقتصادية وسياسية عدة، حول مظاهر سلبية، تتعلق باستثمار الأموال المقترضة من البنوك، والتي بلغت سقوفاً مرتفعة، تجاوزت في بعض الأحيان حدود الأمان، وتثير مخاوف عدة على مستقبل الاقتصاد الوطني، خصوصاً مع حال الكساد التي عاودت الظهور مجدداً، وشهد البرلمان سيلاً من الأسئلة وطلبات الإحاطة في هذا الشأن، ولعل هذه التفاعلات تفسر حركة التغييرات الواسعة التي شهدتها المناصب القيادية في المصارف الوطنية، والتحقيقات الكثيرة التي قامت بها أجهزة رقابية، لكن المسؤولين الذين لم ينفوا بعض هذه التطورات، عملوا في الوقت ذاته على تأكيد متانة قواعد الاقتصاد الوطني.

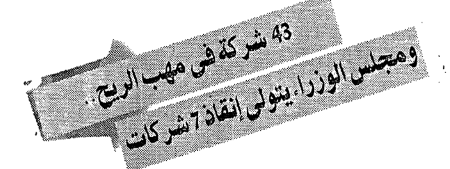
وفي سياق هذه التأكيدات، يأتي الإعلان الأخير للحكومة، عن اخضاع ٦١ شركة عامة جديدة للتخصيص في برنامج العام الجاري، منها ٤٩ شركة رابحة، و١٢ شركة خاسرة، سيتم اصلاحها قبل طرحها للبيع في الأسواق.

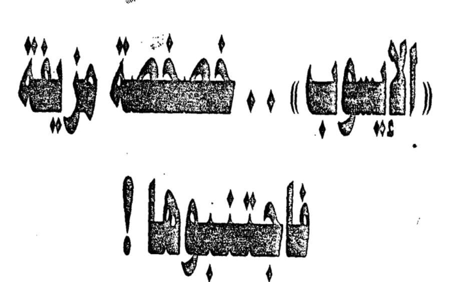
وعلى خلفية تجربة السنوات الماضية، بدأت الحكومة خطة إصلاح أوضاع ٦٢ شركة خاسرة، بتطبيق نظام المعاش المبكر بكلفة ١٢٢٠ مليون جنيه، وسداد مديونية هذه الشركات للبنوك وتبلغ ٣٠١٢ مليون جنيه، وإتاحة الفرصة للمستفيدين بنظام المعاش المبكر لانشاء مشروعات صغيرة، عبر قروض الصندوق الاجتماعي، ثم إعادة هيكلة انشطة هذه الشركات لتتحول الى هيئات اقتصادية مجدية. وزير قطاع الأعمال الدكتور مختار خطاب ادلى ببيان للصحافة قبل أيام، ذكر فيه ان عائد عملية التخصيص، بلغ حتى الآن ١١٠٦٥ مليون جنيه، تم تحصيل ١٠٠٠٨ ملايين جنيه، من بيع الشركات العامة، واستخدم من هذه الحصيلة ٣٦١٠ ملايين جنيه لسداد مديونيات البنوك، و١٩٣٠ مليون جنيه لمصلحة المحالين على المعاش المبكر، و٣٣١ مليون جنيه لإعانة عمال المناجم واجور الشركات الخاسرة، و٤١٣٧ مليون جنيه تم تحويلها الى وزارة المال.

الإعلان عن بيع الشركات الجديدة، يمثل في حد ذاته تشديداً على استمرار الدولة في سياسات الخصخصة، وإعلان ثقة في متانة الأوضاع، ونفي ما يتردد عن سلبيات التجربة، على خلفية قدرة السوق على استيعاب المشروعات المطروحة للبيع، ووفرة السيولة النقدية لدى راغبي الشراء، واستمرار إقبال الأجانب على استثمارات رؤوس اموالهم في مصر. وارتبطت تفاعلات برنامج الخصخصة، بخطط اجتماعية كانت احد الجوانب الأساسية، الملازمة لبرامج الحكومات المتعاقبة، والتي استهدفت سد جانب من الثغرات الناجمة عن عملية التحول، وفي الوقت ذاته توفير مقدار من الحماية للطبقات والفئات الاجتماعية المتضررة من سياسات الخصخصة وتداعياتها، إلا أن كل المجهودات المبذولة في هذا الشأن، لم تمنع من اتساع الفارق الاجتماعي، فوفقاً لما أعلنه رئيس الحكومة السابق الدكتور كمال الجنزوري أمام البرلمان مطلع العام ١٩٩٩، فإن نسبة السكان تحت خط الفقر بلغت ٢٩ في المئة من مجموع السكان، وهو ما تعتبره الحكومة إنجازاً على خلفية الانخفاض بنسبة ٦ في المئة عن المراحل السابقة، فيما تعتبره المعارضة مؤشراً على فشل سياسات التخصيص في معالجة الأوضاع الاجتماعية والمسؤولية المباشرة عن زيادة الفقر في البلاد، وتآكل الطبقة الوسطى، ونزول أغلبها الى مصاف محدودي الدخل.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	حسن عامر
الموضوع الفرعى :	فى مصر : عام	رقم العـــــدد :	٣٠٠٢
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١٢/٤

بيع الوحدات الصناعية والخدمية لاتحادات العاملين..
طبقا لبرنامج الايسوب..
تجربة غير وردية فى مصر... وفاشلة فى العالم..
عمرها فى القاهرة خمس سنوات..
بدأت بإحدى عشرة شركة.. وارتفع الرقم إلى 43 شركة..
التجربة لا تحقق أيا من أهداف الخصخصة..
لم تنقل ملكية الدولة إلى القطاع الخاص..
ولم توسع دائرة الملكية..
ولم تحسن الإدارة والإنتاجية..
ولم تنشط الموارد الاقتصادية..
وكرست سيطرة النخبة الإدارية العاجزة عن الانجاز..





الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	حسن عامر
الموضوع الفرعي :	في مصر : عام	رقم العـــــدد :	٣٠٠٢
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١٢/٤

11 دراسة دولية تؤكد نجاح تجربة نقل الملكية

للقطاع الخاص

الدليل على مصداقية هذه الاحكام اثنان لا واحد..

□ الأول بيان مجلس الوزراء الصادر في 2000/11/27

□ الثاني دراسة واسعة قام بها خبراء البنك الدولي حول تجربة الايسوب في أنحاء مختلفة من العالم..

بيان مجلس الوزراء جاء فيه: «ناقشت اللجنة «الوزارية» الوسائل المطروحة لتذليل العقبات التي تواجه شركات الشحن والتفريغ والتوكيلات والتوريدات البالغ عددها سبع شركات والتي تم بيعها لاتحاد العاملين المساهمين بما يحقق نقلة نوعية. ويقضي على العقبات التي تواجهها نتيجة الخدمات البحرية في عام 1998 واستقر الراى على أن يصدر وزير النقل القرارات التي تحقق ذلك»...

البيان يشير بوضوح إلى عجز الشركات السبع عن العمل والمنافسة بفضل استمرار التشكيلات الإدارية السابقة دون تغيير.. ولهذا تستنجد بمجلس الوزراء..

الدليل الثاني «أي دراسة البنك الدولي» وتقدم ثلاث نتائج رئيسية:

□□ إن اتحادات العاملين التي تنتقل اليها الملكية تمثل كيانا قانونيا هلاميا لا هو بالشركة ولا هو بالجمعية التعاونية. بل كيان يغتصب حقوق الأفراد. ويصادر حقوق الملكية الثلاثة: «التصرف والعائد والتوريث». فاسهم الاتحاد معنوية وليست شخصية. ملكية عامة لا خاصة وليست هناك حصص موزعة باسم كل عضو في الاتحاد ولا يحق للعضو أن يتصرف في نصيبه بالبيع إلا للاتحاد. ولا يحق أن يتسلم هذا النصيب حتى عند بلوغ سن التقاعد. بل تنقطع الصلة تماما بين الفرد وحصته «غير المحددة» بمجرد الخروج من العمل. وبالتالي لا توريث لهذا النصيب.

■■ النتيجة الثانية: إن الإدارة تنتقل عند توقيع العقود إلى نفس النخبة الإدارية العاجزة والفاشلة..

■■ النتيجة الثالثة: إن من يسيطر على إدارة الكيان الهلامي يستطيع توجيه الموارد لضمان الاستمرار وغالبا ما يشكل «عصابة» ذات منافع متعددة لتوثيق الولاء. والابقاء على السيطرة الشخصية أو الفردية.

الموضوع الرئيسي : الخصخصة — اسم كاتب المقال : حسن عامر
الموضوع الفرعي : فى مصر : عام — رقم العــــــدد : ٣٠٠٢
المصـــــــدر : العالم اليوم — تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/١٢/٤

مختار خطاب: أجور العمال تحسنت بنسبة 96٪ فى 27 شركة مخصخصة

حسن عامر

شهادتان

والسؤال الآن: إلى اى حد تنطبق النتائج الثلاث على التجربة المصرية؟

قبل الاجابة نستمع إلى شهادتين يرجع تاريخهما إلى 1995..

الشهادة الأولى أدلت بها الدكتورة فاطمة خطاب التى تولت تنفيذ الدفعة الأولى من الايسوب. وكانت أنذاك خبيرة بشركة «بيكتل». وتحتل الأن موقع المستشار بوزارة الاقتصاد.

والشهادة الثانية أدلى بها الدكتور مدحت حسانين وزير المالية.. وكان أنذاك مستشارا لمشروعات نقل الملكية..

قالت فاطمة خطاب: الايسوب يمثل الحروف الأولى من العبارة اللاتينية «مشاركة العمال ملكية الوحدات الاقتصادية». والمشاركة ينظمها قانون قطاع الأعمال. وقانون سوق المال. كلاهما يتضمن مواد لتنظيم «اتحادات ملاك الأسهم». ويسمح لهذه المنظمات بشراء حصة محددة من أسهم الوحدات التابعة لقطاع الأعمال. بشرط الا تقل عن 10٪ بسعر خاص. ويمكن شراء ما يزيد على ذلك بالأسعار المتداولة فى البورصة أو باسعار التقييم..

وبهذه المشروعية تم تمليك 11 شركة من القطاع الزراعى إلى اتحادات العاملين. وتضم القائمة: العقارية المصرية. والعامة لاستصلاح الأراضى. ووادى كوم إمبو لاستصلاح الأراضى والعربية لاستصلاح الأراضى البور. والعامة لأبحاث المياه «رجواء والكراكات المصرية وكراكات الوجه القبلى. وكراكات الوجه البحرى. والرى للاشغال العامة. والمكتب الاستشارى للتصميمات الهندسية ومشروعات الرى. والمكتب العربى للإنشاءات والاستشارات الهندسية. وتم بيع 40٪ فقط من الشركة الأخيرة..

● كيف دفع العاملون قيمة الشركات؟

●● أجاب الدكتور مدحت حسانين: يقضى قانون القطاع العام المعروف برقم 97 لعام 1963 باحتجاز 15٪ من الارباح الموزعة لحساب العمال. وتتجمع هذه النسبة تحت بند فوائض التوزيع النقدى والخدمات الأجتماعية. وتوظف فى حالة توافر السيولة لخدمات الاسكان والرياضة والترفيه وغيره. وتجمد فى حساب خاص إذا لم تتوافر السيولة. ويبدو أن معظم الشركات كانت تجمد الرصيد دون إبداء الأسباب.

هذا النص اختفى من القانون 203 الذى نقل ملكية شركات القطاع العام إلى قطاع الأعمال العام. كما لم تحدد الأحكام التمهيدية مصير الرصيد المجمد طوال العقود الثلاثة الماضية.

وعندما تولت شركة «بيكتل» تنظيم المرحلة الأولى من الخصخصة. تمكنت من تحويل الرصيد إلى اتحادات العاملين. وبالتالى تمكنت الاتحادات من تملك حصة عينية فى كل شركة تصل إلى 10٪ من القيمة السوقية..

سألت فاطمة خطاب: إذا كانت اتحادات العاملين تملك 10٪ فقط من القيمة السوقية للشركة. كيف تمكن العاملون من شراء 11 شركة بنسبة 100٪.

●● أجابت: اشتروا 95٪ من كل شركة. ويبقى 5٪ لحساب الشركة القابضة بسبب تشابك المصالح بين الشركة القابضة والشركات التابعة..

● قلت لها: ماذا يعنى تشابك المصالح؟

●● أجابت: هناك نموذج يوضح الموقف تماما. الشركات التابعة تمتلك أراضى بور. وأراضى مستصلحة. أو تحت الاستصلاح. مثل هذه الاعمال تحتاج إلى تسهيلات خاصة مثل المبانى الادارية وآلات الحفر وأجهزة تصميم الابار وشبكات الرى وغيرها. ومن الخطأ أن تمتلكها الشركات التابعة لأنها مكلفة جدا. ومن الصواب أن تستأجرها من الشركة الأم.

بهذا المنظور تم توقيع العقود على أن يتم سداد الصفقة من الرصيد المجمد. سداد بقية القيمة على اقساط متساوية خلال خمس سنوات.

تجربة غير ناجحة

القراءة المبشرة للشهادتين تؤكد: إن الخزانة العامة لم تستفد شيئا من عملية الايسوب بينما أحد الأهداف المعلنة للخصخصة «استخدام جزء من الحصيلة لسداد ديون الخزانة العامة التى تحملتها بسبب القطاع العام»..

كما لم يتولد عن الإيسوب حصص مالية جديدة لتخصيب الاقتصاد القومى. بينما أحد الأهداف المعلنة للخصخصة «جذب رؤوس الأموال المحلية أو الاجنبية فى شكل تدفقات مالية أو خبرات أو تكنولوجية لتحسين إنتاجية الاقتصاد القومى»..

ولم نسمع عن شركة «من بين 11 شركة إيسوب» حققت نجاحا باهرا باستثناء شركة «ريجوا»..

ومع ذلك استمرت تجربة الايسوب. وانضم إليها 32 شركة أخرى بالقيم السوقية التالية: مساهمة البحيرة (49 مليون جنيه) النيل للنقل البرى (27 مليونا). النيل للنقل الثقيل (27 مليونا). النيل لنقل البضائع (24 مليونا) النيل للنقل المباشر (18 مليونا) النيل لاعمال النقل (12 مليونا) المصرية للتوريدات والاشغال البحرية (16 مليونا) مضارب أرز كفر الشيخ (13 مليونا). مضارب أرز الشرقية (39 مليونا). أمون للتوكيلات الملاحية (26 مليونا) وطنية للتوكيلات الملاحية (26 مليونا) ممفيس للتوكيلات الملاحية (43 مليونا). الدقهلية لمضارب الارز (37 مليونا) الاسكندرية لمضارب الأرز (27 مليونا) دمياط لمضارب الارز (49 مليونا) رشيد لمضارب الأرز (12 مليونا) السويس للشحن والتفريغ (22 مليونا) البحيرة لمضارب الأرز (22 مليونا) . المصرية للرى والصرف (5 ملايين) صان الحجر الزراعية (18 مليونا) المصرية للأعمال البحرية ـ مارترانس (43 مليون جنيه). وبلغت قيمة كل هذه الصفقات 870 مليون جنيه..

وتراوحت حصة العاملين فى قائمة الايسوب مابين 95٪ كما حدث للدفعة الأولى: و51٪ كما حدث للمصرية للتوريدات والاشغال البحرية.

بينما بلغت حصة اتحاد العاملين فى التوكيلات الملاحية الثلاثة 88٪ فى كل منها. وتم الاعتراف بحصة القطاع الخاص القديمة والبالغة 12٪.

● والسؤال الآن: هل حقق الايسوب نقلا أصيلا لملكية الدولة إلى القطاع الخاص؟

●● الاجابة: لا..

مسمار جحا

فمازالت هذه الشركات محكومة بمسمار جحا. وهى حصة الشركة القابضة. مازال رئيس الشركة القابضة «حاكما بامره». يفرض أوامره وتعليماته ومصالحه أيضا.. ولأن اتحاد العاملين يمثل شكلا هلاميا فإن السلطات تمكنت من تدجينه ومنعته من التصرف والابتكار والتمثيل الحقيقى لحقوق العاملين..

● السؤال الثانى: هل شعر العمال بأن ثمة فرقا فى العائد المالى بعد نقل الملكية إلى اتحاد العاملين؟

●● الاجابة: لا

الدليل أن الاتحاد لم يرفع الأجر. ولم يحسن الخدمات. ولم ينظم برامج لإعادة تدريب وتأهيل العاملين. ولم يوجد فرصا جديدة. ولم يضف خطا إنتاجيا جديدا. ولم يعد للعامل أدميته المهدرة تحت إدارة القطاع العام. ولم يتح أية فرصة عمل جديدة. ولم يحدث أى أثر نفسى..

(بعكس الشركات التى انتقلت ملكيتها بالكامل إلى القطاع الخاص)..

● السؤال الثالث: هل حقق الايسوب توسيعا للملكية بالقدر الذى تستهدفه الخصخصة؟

●● الاجابة: لا

الموضوع الرئيسي : الخصخصة — اسم كاتب المقال : حسن عامر
الموضوع الفرعي : في مصر : عام — رقم العدد : ٣٠٠٢
المصدر : العالم اليوم — تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/١٢/٤

والدليل: أن كل شركات الايسوب خارج البورصة، فلا قيمة سوقية للاسهم وهي ممنوعة التداول. وغير مطابقة لمعايير الشفافية. ولا أحد يعرف عنها شيئا بالمرة.. (باستثناء توكيل طيبة وأبو سمبل)..

● السؤال الثالث: هل تتم إدارة هذه الوحدات بكفاءة؟

●● الاجابة: لا بدليل أن مجلس الوزراء خصص جزءا من اجتماعه مساء 27 نوفمبر الماضي لدراسة وضع شركات الخدمات الملاحية.

ولا أحد يعرف حجم المشاكل التي تعانيها... رغم أن اتحادات العاملين حصلت على ميزة نسبية عالية عند توقيع صفقة البيع. فقد تم تخفيض رؤوس أموال التوكيلات الملاحية الثلاثة «أمون وممفيس وأبو سمبل» من 25 مليونا إلى 5 ملايين جنيه لكل منها، أي أنها بيعت بنحو 20٪ من القيمة الدفترية..

وأصاب التخفيض حصص القطاع الخاص بمكروه عميق. فأصبحت 20٪ من قيمتها..

وتعود هذه الحصص إلى 9 عائلات هي:

عائلة محمد رشيد 75 ألفا و794 سهما منها 25267 سهما في أمون و25261 سهما في ممفيس، و25266 سهما في أبو سمبل.

عائلة المسيري (محمد وليلى) 4316 سهما وملك الدمياطي 862 سهما وخوري «مريم جان واسكندر وشفيق وايفت ماري» 2773 وفؤاد جرجس 215 سهما والبارودي (حسين وعديلة) 3323 سهما ومحمد سامح محروس 6555 سهما وعادل طهبو 1774 سهما وكمال جرجس مينا 1746 سهما.

لا شيء تغير

● السؤال الرابع: هل تغيرت الادارة وهل شق جيل جديد من اتحاد العاملين طريقه نحو الادارة العليا؟

●● الاجابة: لا.

بالعكس ظلت النخبة الإدارية القديمة مستمرة، رغم أنها السبب الرئيسي في كل الكوارث التي لحقت بالشركات. وبالتالي استمر طراز الإدارة العاجزة الشائع بين شركات القطاع العام.. كل هذه النتائج تتنافى تماما مع الأهداف التي سعت الدكتورة فاطمة خطاب إلى تحقيقها عند بدء التجربة: وحددتها فيما يلي:

■■ تحول الاسلوب الاداري والتنظيمي الى تنظيم أكثر فاعلية وأقل تكلفة.

■■ تحول العامل من اجير الى مالك..مما يشجعه على الانتاج بأعلى طاقة.

■■ تعزيز شعور العاملين بالولاء والانتماء لشركاتهم باعتبارهم ملاكا.

■■ إيجاد طاقات افضل واقوى مما يؤدي الى ارتفاع الانتاجية.

■■ الشعور بالاطمئنان مما يؤدي الى زيادة الجهد المطلوب لتعظيم الربحية.

■■ اشراك العاملين في دراسة الظروف المحيطة مما يؤدي الى سعة ادراكهم وزيادة الخبرة لديهم.

■■ الحرص على خفض التكاليف وترشيد الانفاق وسيادة مفهوم الحرص على المال العام.

● هل تحقق واحد من هذه الاهداف؟

■ الاجابة.. لا بالخط العريض..

ويمكن قياس مدى النجاح والفشل بمقارنة نتائج الايسوب البائسة باحدى عشرة دراسة ميدانية اجراها البنك الدولي حول مشروعات الخصخصة حول العالم.

الدراسات عرضها جون نيلز الخبير بالبنك الدولي تحت عنوان «عائدات الخصخصة على الاقتصاديات الوطنية» الى جانب دراسة خاصة قدمها الدكتور مختار خطاب وكيل وزارة قطاع الاعمال المصرية.. قبل ان يصبح وزيرا.

1 – الدراسة الاولى اجريت عام 1994 في 18 دولة واختارت عينة تضم 61 شركة تبين ان الادارة الخاصة حققت زيادات ملحوظة في المبيعات والارباح والاستثمارات وتحسنا جيدا في الاداء ووفرت مزيدا من الفرص الوظيفية (بعكس ما يقال ان الخصخصة تؤدي الى البطالة وتسريح العمال).

2 – الدراسة الثانية اجريت عام 1995 في 4 دول واختارت 12 شركة عملاقة وتبين ان 11 منها حققت تحسنا ملحوظا في الموارد المالية والاستثمارات وهو امر انعكس على مستوى الرفاهية الحياتية للعاملين.

3 – الدراسة الثالثة عام 1996 أجريت في 5 شركات عملاقة في الارجنتين وتبين ان الادارة الخاصة نجحت في اعادة ترتيب الهياكل المالية في 4 شركات وتحسين الاداء الاقتصادي وزيادة الانتاجية من حيث الكم والجودة كما اكدت رضاء الحكومة والمستثمرين وتباينت استجابات العمال بين مؤيد ومعارض.

4 – الدراسة الرابعة 1997 واجريت على عشر شركات صناعية كبرى في بنجلاديش وتبين ان 7 منها حققت نتائج ممتازة في الانتاج والمبيعات واستخدام الطاقة العمالية. كما انخفضت تكلفة الانتاجية ما بين 18٪ الى 21٪.

5 – الدراسة الخامسة 1997 اجريت على 500 شركة وسط اوروبا وخاصة في جمهوريات تشيكيا والمجر وبولندا وتبين انها جميعا حققت خفضا في التكلفة بمعدلات أسرع من الشركات التي مازالت خاضعة للقطاع العام. وزادت مواردها المالية ورغم ان برامج الخصخصة بدأت بتسريح شريحة كبيرة من العمال الا انها وفرت فرصا اكبر للعمل بعد عامين من الانتقال للملكية الخاصة بينما عجزت مشروعات الدولة عن توفير اي فرصة عمل.

6 – الدراسة السادسة 1997 اجريت على 218 شركة في المكسيك وسجلت النتائج التالية بالارقام لا بالعبارات الوصفية زادت الارباح 40٪ وانخفضت التكلفة 18٪ وتحسنت الانتاجية 42٪ ووفرت مزيدا من فرص العمل بنسبة 20٪ وارتفعت الاجور بنسبة 120٪ للياقات الزرقاء و 78٪ للياقات البيضاء.

7 – الدراسة السابعة 1997 واختارت وحدات صناعة الكهرباء التي خضعت للخصخصة في بريطانيا وتبين أن العائدات على الاصول زادت بنسبة 40٪ وتحسنت شروط البيئة وانخفضت الاسعار للمستهلكين وزادت حصة الحكومة من الضرائب وحملة الاسهم من الارباح الموزعة.

8 – الدراسة الثامنة عام 1997 اجريت على 6300 شركة موزعة على 7 دول عبر العالم ومضى على انتقال ملكيتها للقطاع الخاص 4 سنوات وتبين انها حققت زيادة في الانتاجية تتراوح ما بين 3 الى 5 مرات كما زادت فرص التشغيل من 5 الى 10 مرات.

9 – الدراسة التاسعة عام 1998 اجريت في 25 دولة على 78 شركة وتبين أنها جميعا حققت زيادة جوهرية في المبيعات والارباح والانتاجية مع ثبات معدلات الاستثمار والتشغيل.

10 – الدراسة العاشرة 1998 اجريت على 92 شركة في جورجيا وتبين ان الخصخصة لم تحقق بعد نتائج ملحوظة على مستوى اعادة هيكلة الوحدات الانتاجية لكنها عززت من القدرات التنافسية للمنتجات في مواجهة السلع الاجنبية التي تتدفق على جورجيا بغزارة.

11 – الدراسة الحادية عشرة اجريت على 79 شركة في الدول الاقل نموا وتبين ان الخصخصة ساعدت على تحسين الارباح والانتاجية والاستثمار والعائدات وحقوق المساهمين وكذلك على فرص التشغيل مرتين أو ثلاثا.

وللدكتور مختار خطاب (قبل ان يصبح وزيرا لقطاع الاعمال العام) دراسة اخرى تؤكد نجاح تجربة نقل ملكية الشركات من الدولة للقطاع الخاص، وجاء فيها ان المبيعات زادت بنسبة 70٪ في 20 شركة تم نقلها للقطاع الخاص. وارتفعت العائدات على الاسهم قبل خصم الضرائب بنسبة 68٪ في 19 شركة وتحسنت اجور العمال بنسبة 96٪ في 27 شركة. واعيد تصويب الهياكل المالية بنسبة 82٪ في 23 شركة.

● نتائج المقارنة واضحة:

ان الايسوب لا خصخصة ولا يحزنون..

وانما تزييف صريح للخصخصة شكلا ومضمونا..

وللتزييف مآرب اخرى غير مصلحة الدين والدنيا.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	مجدى عبيد
الموضوع الفرعي :	فى مصر : عام	رقم العـــــدد :	٣٠١٩
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١٢/٢٤

تقرير إقتصادى أمريكى يرصد:

مؤشرات إيجابية لبرنامج الخصخصة المصرى

خطوات جادة فى قطاعات الكهرباء والطيران والبترول

كتب. مجدى عبيد:

رصد تقرير اقتصادى أمريكى عدة مؤشرات ايجابية بشأن برنامج الخصخصة المصرى، واكد التقرير زيادة وضوح البرنامج للفترة المقبلة، وساق عدة امثلة تدل على صحة استنتاجاته.

صدر التقرير عن وحدة الدعم والتعاون لبرنامج الخصخصة التى تشرف عليها مؤسسة كارانا وتمولها المعونة الأمريكية وتركز التقرير حول متابعة برنامج الخصخصة المصرى خلال الفترة من يوليو إلى سبتمبر 2000.

ومن ابرز الايجابيات التى رصدها التقرير قيام وزارة قطاع الاعمال بتحديد مايقرب من 65 شركة يتم بيع حصة الدولة فيها، علاوة على حصول وزارة الاتصالات والمعلومات على موافقة لبيع حصة قدرها 20٪ فى الشركة المصرية للاتصالات.

ولفت التقرير النظر إلى أن الحكومة قامت باتخاذ خطوات جادة نحو خصخصة قطاع الكهرباء، وتم اصدار قانون جديد من أجل تحويل الهيئة المصرية العامة للكهرباء إلى الشركة المصرية القابضة للكهرباء فى ظل القانون رقم 159، كما تم انشاء مرفق الكهرباء وجهاز حماية المستهلك، ويقوم الجهاز بمتابعة وتنظيم جميع الامور المتعلقة بتوفير الكهرباء ودعم المنافسة القانونية فى مجال توليد ونقل وتوزيع الكهرباء.

وتضمن التقرير اشارة إلى اعلان وزارة النقل الانتهاء من الدراسات الخاصة بتحويل شركة مصر للطيران إلى شركة قابضة تتبعها نحو 12 شركة تابعة تعمل فى مجال الخدمات الأرضية والصيانة مشيرا إلى أنه يتم حاليا اجراء التعديلات التشريعية اللازمة لتحويل هيئة الطيران المدنى وهيئة ميناء القاهرة الجوى إلى هيئات اقتصادية.

. ونقل التقرير عن الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء فى الكلمة التى القاها خلال مؤتمر اليوروموني قوله بأن وزارة البترول فى مرحلة الاعداد والتخطيط لأولى عمليات الخصخصة فى هذا القطاع، حيث سيتم خصخصة بعض الكيانات فى قطاع البترول والتوزيع، وسوف يتم بيع حصص فيها لمستثمرين من القطاع الخاص وذكر التقرير أن وزارة الاسكان والمرافق والمدن الجديدة تقوم حاليا بدراسة 19 مشروعا خاصا بالمياه، والصرف الصحى، ستنفذ وفقا لنظام BOOT ومن خلال حقوق الانتفاع، ومن خلال منح مقدمة من الدول والمؤسسات المانحة.

كما لاحظ التقرير استمرار اهتمام وزارة الصناعة برفع مستويات الكفاءة وتحسين معايير المنتجات المصرية والبحث عن طرق مختلفة لزيادة قدراتها التنافسية فى الاسواق العالمية.

ورصد التقرير تعليق وزارة التموين والتجارة الداخلية انشطة الخصخصة فى اعقاب نقل سبع شركات للمجمعات الاستهلاكية إلى وزارة قطاع الاعمال العام لتقييمها والاشراف على عمليات خصخصتها.

الخصخصة فى مصر
من الناحية الاقتصادية -
قطاع البنوك

الخصخصة

من الناحية الاقتصادية

قطاع البنوك

عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
الاطار التشريعى لخصخصة البنوك فى مصر	احمد خليل الضبع	كتاب الاهرام الاقتصادى	١٥٣	نوفمبر ٢٠٠٠	٣٢
خصخصة البنوك وانعكاساتها	امنية امين حلمى	كتاب الاهرام الاقتصادى	١٥٣	نوفمبر ٢٠٠٠	٦٠

الإطار التشريعي لخصخصة البنوك في مصر

الأستاذ أحمد خليل الضبع*

مقـــدمة:

شهد عالمنا المعاصر العديد من التطورات السريعة والمتلاحقة التى ساهمت فى صياغة مناخ جديد من العلاقات السياسية والاقتصادية، تقوم بصفة أساسية على الابتكار والمنافسة وقد ساهمت تلك التطورات جميعها فى حدوث تغيرات جذرية على الساحة المالية والمصرفية، سواء فيما يتعلق بإزالة الحواجز بين أسواق المال المختلفة، أو استحداث مؤسسات مالية جديدة، أو تكريس الجهد والفكر المصرفى البناء فى ابتكار منتجات وآليات مستحدثة للتمويل الدولى.

وكان من الضرورى أن تواكب مصر هذه التغيرات، بعدد من الآليات والوسائل أهمها التشريع الذى يعد أحد الأدوات الحاسمة والمؤثرة التى تمتلكها الدولة فى تحقيق أهدافها وخاصة اذا ما جاء تعبيرا صادقا وأمينا عن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تمر بها البلاد.

ويحاول هذا الفصل أن يلقى الضوء على الإطار التشريعى الحاكم للعمل المصرفى فى الماضى والحاضر، ومحاولة استشراف آفاق المستقبل، من خلال تناول عدد من النقاط الرئيسية أهمها دور البنوك فى تحقيق التنمية فى مصر، وأسباب اللجوء الى الخصخصة ى البنوك، والوضع الحالى للبنوك العامة والخاصة، وتطور التشريعات الحاكمة للعمل المصرفى، والإطار التشريعى الحالى، ومستقبل العمل المصرفى فى ضوء التشريع الحالى.

الموضوع الرئيسي : الخصخصة	اسم كاتب المقال : احمد خليل الضبع
الموضوع الفرعي : فى مصر:قطاع البنوك	رقم العـــدد : ١٥٣
المصـــدر : كتاب الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور : نوفمبر ٢٠٠٠

(أولاً) البنوك : دورها وأوضاعها ودوافع تطويرها:

(١) البنوك ودورها فى التنمية فى مصر:

تلعب البنوك دورا بالغ الأهمية فى عملية التنمية، فهى تقوم بدور الوسيط المالى الذى يعمل على تجميع المدخرات ثم يقوم بتوجيهها الى أوجه الاستثمار المختلفة مما يجعلها من أهم مصادر تمويل التنمية، وتتزايد أهميتها فى الدول النامية ومنها مصر لسد الفجوة الاستثمارية القائمة بين حجم المدخرات المحلية وحجم الأموال المطلوب استثمارها، حيث أن الإدخار المحلى هو عصب عملية التنمية، خاصة وأن الإدخار الأجنبى لا تزيد نسبته فى أى من الدول النامية عن ٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى. الى جانب ان البنوك هى المسئولة عن رسم السياسة النقدية والائتمانية واختيار الأساليب اللازمة لتحقيقها ووضعها موضع التنفيذ وتزداد أهمية السياسة النقدية والائتمانية اذا علمنا انه لا يرجى نجاح لخطط التنمية اذا لم تأخذ العوامل النقدية فى حساباتها، كما أن السياسة النقدية والائتمانية غير الملائمة تجعل تحقيق التنمية الاقتصادية أمرا صعبا إن لم يكن مستحيلا، وتتمثل صعوبة إدارة هذه الساسة فى التوفيق بين متطلبات الاستقرار النقدى ومتطلبات النمو الاقتصادى.

وهكذا تتضح معالم الدور الملقى على عاتق الجهاز المصرفى ويتمثل فى تعبئة الموارد ثم حسن استخدام هذه الموارد ويضاف اليهما تهيئة المناخ اللازم لتحقيق التنمية بأعلى معدل ممكن وبأقل تكلفة اجتماعية ممكنة.

هذا ويمكن إيجاز الدور التنموى الذى يقوم به الجهاز المصرفى فى ما يلى:

- تمويل خطط التنمية والمشروعات القومية سواء عن طريق تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية للحكومة أو للمستثمين، أو عن طريق الإسهام المباشر بالمشاركة فى رؤوس أموال تلك المشروعات.

- العمل على تجميع المدخرات وخلق سوق مالى ونقدى لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، مع توفير مزيد من توظيفاتها فى المنطقة، وذلك لتغطية احتياجات مشروعات التنمية الاقتصادية. وبالتالى تخطى أحد المعوقات الرئيسية التى تؤثر على حجم الاستثمار فى البلاد.

- تدعيم علاقتنا مع أسواق المال العالمية وتوفير التسهيلات المصرفية اللازمة لتمويل تجارتنا مع العالم الخارجى، ودعم - وفتح - الأسواق الخارجية لمنتجاتنا والترويج لها بإستخدام الوسائل المستحدثة للارتقاء بمستوى الخدمة المصرفية.

- مساعدة الحكومة فى برنامجها للإصلاح الاقتصادى والخصخصة بوسائل عديدة أهمها المساهمة فى شراء أسهم المشروعات المطروحة والمساعدة الفنية للبرنامج فى مختلف مراحله: التقييم والترويج والبيع.

- القيام بدور هام فى تنشيط سوق المال المصرى من خلال:

- جانب العرض بتوفير الأوراق المالية المطلوبة للسوق سواء كانت أسهم البنوك التى ترغب فى زيادة رأسمالها أو التى تود توسيع قاعدة ملكيتها.

- جانب الطلب عن طريق الشراء المباشر للأسهم والسندات من السوق لتكوين المحفظة المالية للبنك أو عن طريق صناديق الاستثمار التى تقوم بإنشائها فضلا عن المساعدة فى إنشاء الشركات الداعمة لنشاط السوق مثل السمسرة والترويج للاكتتاب والحفظ المركزى وغيرها.

- تعد البنوك أداة رئيسية فى يد الحكومة للتحكم فى حجم الاستثمار وتوزيعها القطاعى، وإعطاء مزايا إضافية لأنشطة معينة مثل الإسكان والزراعة والصناعة والصادرات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- تلعب البنوك دور كبير فى خلق فرص العمل وتوليد الدخول سواء بطريقة مباشرة عن طريق ما تستوعبه من عمالة أو بطريقة غير مباشرة عن طريق المشروعات التى تساهم فى إنشائها.

- دورها الاجتماعى الكبير فى توفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وصرف المعاشات وغيرها، إضافة الى دورها فى الظروف غير العادية مثلما حدث فى أزمات الزلزال والسيول.

(٢) دوافع الخصخصة فى البنوك:

لاشك أن إتجاه مصر ضمن معظم دول العالم لتحرير أسواقها وخصخصة مشروعاتها الاقتصادية، ومنها القطاع المصرفى، جاء انعكاسا لرغبتها فى مواكبة التطورات ومواجهة المنافسة الدولية وإصلاح الأداء فى بنوكها العامة، وهو ما يتضح تفصيلا فى عدد من النقاط:

١ - مواجهة التحديات والمتغيرات العالمية التى تواجه العمل المصرفى وأهمها:

- تغيير طبيعة النشاط المصرفى بعد تراجع أهمية الخدمات المصرفية التقليدية وظهور أنشطة جديدة كالصرافة الاستثمارية وإدارة الأصول والتوريق وخدمات التأمين.

- تزايد إتجاه المؤسسات غير المصرفية الى اقتحام العمل المصرفى كمنافس للبنوك وخاصة فى مجال شراء الفواتير بالجملة وتقديم خدمات حفظ حسابات وتحصيل ديون العميل والحماية من مخاطر الائتمان وإصدار السندات والأسهم فى أسواق المال مما أدى الى تناقص نسبة الاقتراض من البنوك الى جملة ما تحصل عليه الشركات من تمويل فى معظم دول العالم حيث تراجعت هذه النسبة على سبيل المثال فى فرنسا من ٣٥ ٪ عام ١٩٨٣ الى ١٦ ٪ عام ١٩٩٣.

- تزايد إتجاه الأفراد الى تحويل مدخراتهم بالبنوك الى أدوات استثمار فى سوق المال بشكل مباشر، أو من خلال صناديق الاستثمار سواء التابعة للبنوك أو الشركات.

- التوسع فيالخدمات الألكترونية عن طريق توظيف التقدم الهائل فى تكنولوجيا الاتصالات والحسابات الآلية، ومن أمثلة ذلك تنفيذ العملية المصرفية باستخدام التليفون ببصمة الصوت أو عبر شبكة الانترنت.

- انتشار ظاهرة التكتل والاندماج بين المصارف والموسسات المالية لتكوين كيانات مصرفية عملاقة، ومثال ذلك إندماج مصرفى سيتى بنك الأمريكى مع سالمون سميث باريس، ليكونا أكبر بنك فى العالم يخدم تجمعا يصل الى بليون نسمة.

٢ - تزايد الضغوط الدولية على مصر لتحرير القطاع المصرفى. فبعدما تم قطع شوط لا بأس به فى هذا المجال فى إطار برنامج الإصلاح الاقتصادى بالتعاون مع

الموضوع الرئيسي : الخصخصة	اسم كاتب المقال : احمد خليل الضبع
الموضوع الفرعي : فى مصر:قطاع البنوك	رقم العدد : ١٥٣
المصدر : كتاب الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور : نوفمبر ٢٠٠٠

الصندوق والبنك الدوليين جاء توقيع مصر في ديسمبر ١٩٩٧ ضمن ٧٠ دولة على إتفاقية تحرير التجارة فى الخدمات المالية فى إطار منظمة التجارة العالمية لتضع سقف زمنى للتحرير حيث التزمت مصر ضمن مجموعة الدول النامية بالسماح بملكية أجنبية لبنك محلى بنسبة ١٠٠٪.

٣ - تحقيق عدد من الايجابيات أهمها الوصول الى المصارف الشاملة وتعميق المشاركة فى الثورة المصرفية المصاحبة لثورة الإتصالات وجذب تقديم التكنولوجيا المصرفية المتقدمة، وضخ رؤوس أموال جديدة، وتطوير الإدارة والارتفاع بمستوى كفاءة العاملين وزيادة الإنتاجية وتحسين الخدمات المصرفية وتوسيع النطاق الجغرافى والنوعى للخدمات والأنشطة مع تطويرها وتحديثها بصفة مستمرة، وإيجاد فرص أفضل للأستثمار وتقليل معدلات المخاطر وتنمية سوق رأس المال.

٤ - الخصخصة فى مجال البنوك تأتى فى إطار المنظومة التشريعية الجديدة التى تتفق مع المرحلة النهائية للإصلاح الاقتصادى. وتعد رسالة الى العالم بأن مصر على أعتاب مرحلة جديدة من الانطلاقة الاقتصادية الجديدة فى إطار آليات السوق الحر واستمرارا لسياسة إصلاح القطاع المالى لضمان سلامة المعاملات المصرفية والمالية، وتجنب العديد من العثرات والكوارث والتجاوزات التى كشفت عنها الانهيارات الآسيوية.

٥ - الخصخصة تعد أحد البدائل الضرورية للبدء فى التطوير وزيادة القدرة التنافسية للقطاع المصرفى المصرى حيث أن البدائل الاخرى مثل الدمج والتحالفات الاستراتيجية تواجه فى المرحلة الحالية عقبات عديدة أهمها التباين الكبير فى الهياكل المالية والتوظيفات الاستثمارية للبنوك فضلا عن مشاكله الروتينية والبيروقراطية فى القطاع العام. ولذا لا يمكن إتباعها إلا فى الحالات التى تسمح بذلك، حيث تنوى الحكومة دمج البنك العقارى العربى مع العقارى المصرى، ولكن ليس معنى ذلك أن الخصخصة هى أفضل الطرق لزيادة القدرة التنافسية، ولكنها فى الحالة المصرية تعد خطوة أساسية فى سبيل إطلاق حرية هذه البنوك لعملية التطوير المرتقبة.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	احمد خليل الضبع
الموضوع الفرعى :	فى مصر:قطاع البنوك	رقم العــــدد :	١٥٣
المصـــــدر :	كتاب الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصــدور :	نوفمبر ٢٠٠٠

(٣) الوضع الحالى للبنوك العامة والخاصة:

لعله من الضرورى أن نستعرض أوضاع الجهاز المصرفى بشكل عام، والبنوك العامة بشكل خاص، حتى نتعرف على القطاع المستهدف بصورة أكثر واقعية ففى مصر ٨١ بنكا، منها أربعة بنوك عامة تجارية، وبنكان عقاريان، وبنك للتنمية الصناعية وبنك للتنمية والائتمان الزراعى، والباقى موزع ما بين بنوك مشتركة أو فروع لبنوك أجنبية ويكن التعرف على أوضاعها من خلال استعراض عدد من المحاور الرئيسية:

(أ) وضعية المصارف المصرية بالنسبة للمصارف العربية:

يتكون القطاع المصرفى العربى من ٣٣٨ مصرفا تجاريا، منها حوالى ٢٤٣ مصرفا محليا، و ٩٥ مصرفا غير محلى، كما يضم هذا القطاع ٩٦ من المصارف المتخصصة والمؤسسات المصرفية التى تعمل فى مجالات الاستثمار والإقراض الصناعى والزراعى والإسكانى وتنمية الريف، وتوفر هذه المصارف والمؤسسات خدماتها عبر شبكة تضم ٩١٦٩ فرعا. وعن وضعية البنوك المصرية بالنسبة للجهاز المصرفى العربى فيمكن استعراضها من خلال قراءة سريعة لما ورد بالتقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٩٧ مقارنة بالعام السابق فى عدد من النقاط التالية:

– تشكل المصارف المصرية حوالى ٢٠ ٪ من إجمالى عدد المصارف الموجودة فى الدول العربية.

– متوسط نسبة الكثافة المصرفية فى مصر (عدد الفروع لكل ١٠ آلاف نسمة) أقل من ٠,٣ مقابل ٠,٤ كمتوسط عام للدول العربية.

– بلغت نسبة نمو اجمالى الموجودات بالمصارف المصرية ١٣,٢ ٪ مقارنة مع متوسط عام بلغ ٦,٧ ٪ بالنسبة للدول العربية.

– تبلغ نسبة الودائع الى إجمالى الخصوم ٧٣,١ ٪ فى مصر مقابل متوسط عام بلغ ٦٣,٤ ٪ بالنسبة للدول العربية.

– جاءت مصر فى المركز الثانى من حيث القيمة الإجمالية للودائع المصرفية، وذلك بعد السعودية حيث بلغت فى الدولتان ٥٧,٥ و ٤٧,٣ مليار دولار على التوالى.

– بلغت نسبة الودائع الإجمالية للناتج المحلى الإجمالى ٤٠٪ فى مصر، مقابل متوسط عام بلغ ٥٠٪ بالنسبة للدول العربية.

– بلغ نصيب قطاع الصناعة، من الائتمان للقطاعات الاقتصادية ٣٥,٨٪ فى مصر مقابل ١٧,٨٪ للدول العربية، فيما بلغ نصيب قطاع التشييد والإسكان ١٠٪ مقابل ١٥,٣٪ للدول العربية أيضا.

– زادت نسبة القروض قصيرة الأجل من إجمالى رصد القروض المصرفية المقدمة فى مصر عن ٧٠٪، مقابل نحو ٥٢,٢٪ و ٥٤,٧٪ و ٥٨,٧٪ فى الإمارات وتونس وقطر.

– بلغت نسبة زيادة القواعد الرأسمالية ١٥,٨٪ فى المصارف التجارية المصرية، مقابل نحو ١٠,١٪ للدول العربية.

– بلغ معدل رأس المال منسوب الى إجمالى الودائع للمصارف التجارية العربية ما يزيد عن ١٠٪ فى مصر، مقابل ١٥,٣٪ فى الدول العربية.

– بلغ المعدل الأساسى لرأس المال للمصارف المصرية ١١,٩٪مقابل ٩,٧٪ بالنسبة للدول العربية.

(ب) تطور أداء البنوك المصرية خلال عام٩٦/ ١٩٩٧ مقارنة بالعام السابق:

تشير مؤشرات تطور أداء البنوك المصرية خلال عام ٩٦/١٩٩٧ مقارنة بعام ٩٥/١٩٩٦ الى ما يل:

الودائـــــع:

– ارتفاع إجمالى الودائع من ١٧٤ مليار جنيه الى ٢٠٠ مليار جنيه بمعدل نمو قدره ١٥٪.

– ارتفاع إجمالى الودائع بالعملة المحلية من ١٢٤ مليار جنيه بأهمية نسبية قدرها ٧١,٣٪ الى ١٥١ مليار جنيه بأهمية نسبية قدرها ٧٥,٦٪

– انخفاض إجمالى الودائع بالعملة الأجنبية من ٤٩,٩ ما قيمته مليار جنيه الى ٤٨,٦ مليار جنيه.

مصــــــادرها:

– أما مصادر هذه الودائع لعام ١٩٩٧/٩٦ وفقا لقطاعات الاقتصاد القومى فيأتى فى مقدمتها القطاع العائلى بنسبة ٥٩ ٪، ثم قطاع الأعمال الخاص بنسبة ١٦ ٪، ثم القطاع الحكومى بنسبة ١٤,٥ ٪، ثم قطاع الأعمال العام بنسبة ١٠ ٪، ثم العالم الخارجى بنسبة ٧,٪.

الإقــراض والخصــم :

– زادت أرصدة الإقراض والخصم من ١٢٨,٨ مليار جنيه الى ١٥٢,٢ مليار جنيه بمعدل نمو ١٨ ٪.

توزيعـــــــها:

– احتل قطاع الأعمال الخاص المرتبة الأولى فى الحصول على أرصدة الإقراض والخصم بنسبة ٥٤,٢ ٪، ثم قطاع الأعمال العام بنسبة ٢١ ٪، ثم القطاع العائلى بنسبة ١٣ ٪، ثم القطاع الحكومى بنسبة ١٠,٦ ٪، ثم العالم الخارجى بنسبة ٩,٪.

– توزعت أرصدة الإقراض والخصم بين ٧٥ ٪ منها بالعملة المحلية، والباقى بالعملات الأجنبية.

– أما توزيعها وفقا للنشاط الاقتصادى لغير الحكومة، فقد جاءت الصناعة فى المركز الأول بنسبة ٣٥ ٪، ثم التجارة بنسبة ٢٧,٦ ٪، ثم الخدمات بنسبة ١٩ ٪، كما يحصل قطاع الزراعة على نسبة ضئيلة لا تتعدى ٢,٧ ٪.

البنــوك العامـــة:

– وعلى صعيد البنوك العامة فقد زاد إجمالى رؤوس أموالها من أربعة مليارات جنيه فى يونيو ١٩٩١ الى ستة مليارات فى يونيو ١٩٩٧، وزادت الاحتياطيات من ١,٤ مليار

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	احمد خليل الضبع
الموضوع الفرعي :	فى مصر:قطاع البنوك	رقم العـــــدد :	١٥٣
المصـــــدر :	كتاب الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	نوفمبر ٢٠٠٠

الى ٣,٣ مليار، وزادت المخصصات لبند الديون المشكوك فى تحصيلها من ٤,٧ مليار الى ١٦,٦ مليار، وانخفضت التزاماتها قبل البنوك فى الخارج من ٨,٣ مليار الى ٣,٨ مليار، وزادت الودائع من ٨١,٦ مليار الى ١٧٦,١ مليار، وزادت أرصدة الإقراض والخصم من ٤٣,٣ مليار الى ١١٦ مليار.

– أما عند مقارنة أداء البنوك العامة بالبنوك الخاصة فنجد أن الصورة تتغير كثيرا، فأرقام الربحية والنمو متدنية، وخاصة فى البنوك المتخصصة حيث لم يتجاوز العائد على الاستثمار فى أفضلها نسبة ٤٢ فى الألف، والعائد على حقوق الملكية أقل من ٨٪ والمخصصات لمواجهة الخسائر تبلغ نسبتها ٧٤٪ من صافى ايرادات النشاط، كما أنها تعانى من محفظة قروض صعبة، ومن عدم كفاية المخصصات رغم ضخامتها ومن ضعف القوة الايداعية، ومن تدنى التصنيف الائتمانى الدولى، وكل ذلك أدى الى ضعف الأداء بشكل عام، مما أدى لعدم قدرتها على الاحتفاظ بحصتها فى السوق نظرا لمحدودية قدرتها التنافسية.

(ثانيا) الإطار التشريعى للعمل المصرفى:

(١) تطور التشريعات المصرفية:

شهد الجهاز المصرفى فى مصر تطورات عديدة متباينة اعتبارا من منتصف القرن الماضى وحتى الآن، يمكن تقسيمها الى خمس مراحل، هى:

المرحلــة الاولـــى (١٧٦٠-١٨٨٠):

تميزت هذه الفترة بالعمليات المثمرة من خلال قروض الخديوى، وقد تأسس خلال هذه الفترة بنك الأنجلو المصرى (١٨٦٤)، والذى اندمج فى بنك باركليز فى عام ١٩٢٥. وعلى إثر ذلك تم تأسيس كل من البنك العثمانى (١٨٧٦) وبنك باريس للخصم (١٨٦٩) وبنك الكريديه ليونيه (١٨٧٤). ولم يمارس بنك الإئتمان الزراعى بنفسه إلا العمليات الخاصة. بأذون الخزانات الخديوية. وحذا حذوه بنك الإئتمان العقارى الفرنسى. وقد

..ـدت كثير من البنوك الأوروبية، وخاصة الفرنسية، نفسها ملتزمة بتقديم تسهيلات إئتمانية الى الحكومة المصرية.

المرحلـــة الثانيـــة (١٩١٤- ١٩٥٧):

تميزت هذه المرحلة بصفة عامة بازدهار البنوك التجارية. وقد جاء هذا الازدهار نتيجة لنمو الودائع المصرفية بدرجة كبيرة لارتفاع أسعار القطن المصرى بشكل كبير. ثم أنشيىء أول بنك وطنى فى مصر عام ١٩٢٠ باسم بنك مصر، وساهم هذا البنك فى وضع أسس التنمية الصناعية، وإنشاء شركات وطنية لتدعيم الهيكل الاقتصادى المصرى. وترتب على نجاح بنك مصر فى تحقيق أهدافه إنشاء بنوك وطنية أخرى بدأت ببنك القاهرة عام ١٩٥١ ثم تلاه بنك الجمهورية.

وقد صدر القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ كأول محاولة لتنظيم أعمال البنوك فى مصر، ونص على اعتبار البنك الأهلى المصرى بنكا مركزيا مع تمصير إدارته وزثناء أزمة قناة السويس عام ١٩٥٦ تعمدت البنوك الأجنبية الاحجام عن تمويل محصول القطن وغيره من أوجه النشاط الاقتصادى الرئيسية مما جعل البنك الأهلى المصرى بمعاونة بنكى مصر والقاهرة يقومون وحدهم بهذا العبء الكبير.

المرحلـــة الرابعـــة (١٩٥٧- ١٩٧٤):

ونتيجة لما سبق تم إصدار قانون تمصير البنوك رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ والذى قضى بأن تتخذ جميع البنوك شكل الشركات المساهمة المصرية، وأن تكون ملكية أسهمها وعضوية مجالس إدراتها للمصريين وحدهم.

وبإنشاء لجنة التخطيط القومى فى عام ١٩٥٧ بدأت مرحلة جديدة تطلب تعبئة الموارد المقابلة لمطالب، التنمية الاقتصادية، وكان من الضرورى تهيئة الجهاز المصرفى لأداء وظيفته المرجوة فصدر قانون البنوك والإئتمان رقم ١٩٦٣ لسنة ١٩٥٧ لمعالجة الثغرات القائمة فى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١، ولإعطاء البنك المركزى سلطات أوسع

فى توجيه الإئتمان والإشراف على البنوك وتنظيم السياسة الإئتمانية والمصرفية وفقا للخطط العامة للدولة.

وفى الثالث عشر من يوليو ١٩٥٧ أخضعت البنوك للإشراف الكامل للبنك المركزى (البنك الأهلى المصرى) وأن يستخدم فى سبيل تحقيق أغراضه الوسائل الآتية:

– التأثير فى توجيه الإئتمان من حيث كميته ونوعه وسعره بما يكفل مقابلة الحاجات الحقيقية لنواحى النشاط التجارى والصناعى والزراعى.

– اتخاذ التدابير المناسبة لمكافحة الاضطرابات الاقتصادية أو المالية العامة والمحلية.

– مراقبة الهيئات المصرفية بما يكفل سلامة مركزها المالى.

– إدارة احتياطيات الدولة من الذهب والنقد الأجنبى.

– يكون للبنك المركزى مجلس إدارة يباشر السلطات المخولة طبقا لأحكام هذا القانون.

أما عن علاقة البنك مع الحكومة فقد حددها فى:

– يقوم البنك بأعمال مصرف الحكومة ولا يتقاضى أى أجر عن الخدمات التى يؤديها لها ويجوز للبنك – بعد موافقة مجلس إدارته – أن يقوم بالأعمال المصرفية للأشخاص الاعتبارية العامة الأخرى بالشروط ذاتها.

– ينوب البنك عن الحكومة فى ادارة الدين العام وإصداره، والقيام بخدمته واستهلاكه، ويعطى البنك المشورة للحكومة قبل عقد قروض محلية أو خارجية.

– يجوز للبنك ان يقدم قروضا للحكومة لتغطية ما قد يكون فى الميزانية العامة من عجز موسمى، بشرط ألا تزيد قيمة هذه القروض على ١٠٪ من متوسط ايرادات الميزانية العامة فى خلال السنوات الثلاث السابقة، وتكون هذه القروض لمدة ثلاثة أشهر قابلة للتجديد لثلاثة أشهر أخرى. وهكذا، على أن تؤدى خلال، إثنى عشر شهرا على الأكثر من تاريخ تقديمها، وتعين الشروط الخاصة بهذه القروض بالإتفاق بين الحكومة والبنك وذلك وفقا لحالة النقد والائتمان السائدة وقت تقديمها.

وفيما يتعلق بالرقابة على البنوك التجارية:

- يعتبر بنكا تجاريا كل منشأة تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو بعد أجل لا يجاوز سنة.

- يحظر على البنك التجارى أن يباشر العمليات الآتية:

(أ) التعامل فى المنقول أو العقار بالراء أو البيع أو المقايضة فيما يلى:

- العقار المخصص لإدارة أعمال البنك أو للترفيه عن موظفيه.

- المنقول أو العقار الذى تؤول ملكيته الى البنك إيفاء لدين له قبل الغير، على أن يقوم البنك بتصفيته خلال سنة من أيلولة الملكية بالنسبة للمنقول وخمس سنوات بالنسبة للعقار. ويجوز لمجلس إدارة البنك المركزى مد هذه المدة فى ظروف معينة.

(ب) إصدار أذون قابلة للدفع لحاملها وقت الطلب.

(ج) قبول الأسهم التى يتكون منها رأس مال البنك بصفة ضمان، أو التعامل فى هذه الأسهم أو امتلاكها، ما لم تكن هذه الأسهم قد آلت ملكيتها الى البنك وفاء لدين له قبل الغير، على أن يبيع البنك هذه الأسهم خلال سنة من تاريخ أيلولة الملكية.

ويجوز وفقا لمقتضيات حالة الإئتمان فى هذه القواعد تنظيم المسائل الآتية:

- تحديد نسبة ونوع الأوال السائلة التى يجب أن تحتفظ بها البنوك التجارية استثمار الأموال فيها، وتحديد الاحتياطيات الواجب توافرها لمقابلة الأصول المعرضة لتقلبات شديدة فى قيمتها، وتعيين الحد الأقصى لقروض البنوك التجارية واستثماراتها بالنسبة لأنواع معينة من القروض والاستثمارات.

- على كل بنك تجارى أن يحتفظ بالبنك المركزى، ويدون قيد دائن، بنسبة معينة مما لديه من الودائع يعينها البنك المركزى.

فضلا عن صدور عدد من المواد فيما يتعلق بالرقابة على البنوك غير التجارية ووسائل تنظيم الإئتمان وإحصائيات الإئتمان والعقوبات وتلى ذلك صدور قرار رئيس الجمهورية بالنظام الأساسى للبنك المركزى فى ١٥ يولية ١٩٥٧، ثم باللائحة التنفيذية

لقانون البنوك والائتمان فى ١١ نوفمبر ١٩٥٧، وأصبح البنك الأهلى المصرى هوالبنك المركزى للدولة، ثم صدر القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ ببعض الأحكام الخاصة بمزاولة عمليات البنوك وأهمها: يجب أن تتخذ البنوك التى تعمل فى جمهورية مصر شكل شركات مساهمة مصرية ويعتبر فى حكم البنوك فروع ووكالات البنوك الأجنبية التى تعمل فى مصر، ويشترط فى هذه الشركات أن تكون أسهمها جميعها إسمية تكون مملوكة لمصريين دائما، وألا يقل رأس مال الشركة المدفوع عن خمسمائة ألف جنيه.

ثم صدر القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٠ «الذى حظر على البنوك التجارية إعطاء قروض أو مبالغ تحت الحساب أو تسهيلات ائتمانية أو ضمان من أى نوع لأعضاء مجلس إدارة البنك أو لأية منشأة يكون أعضاء مجلس إدارته شركاء فيها أو أعضاء فى مجالس إدارتها وذلك بصفتهم الشخصية»، «وكذلك لا يجوز للبنوك العقارية أو للبنوك الصناعية أن تقدم سلفيات من أى نوع لأى عضو من أعضاء مجلس إدارتها أو لأية منشأة يكون أعضاء مجلس ادارة البنك شركاء فيها أو أعضاء فى مجالس إدارتها وذلك بصفتهم الشخصية».

وقد تمثلت أهم التشريعات بعد ذلك فى تأميم البنك الأهلى وبنك مصر بموجب القانونين رقمى ٣٩ و ٤٠ الصادرين فى ١١ فبراير ١٩٦٠، ثم تأميم البنك البلجيكى والدولى بمصر في أول ديسمبر ١٩٦٠ بموجب القانون ٢٨٨ لسنة ١٩٦٠. وبتأميم البنك الأهلى المصرى فصلت اختصاصات البنك المركزى عن الأعمال المصرفية العادية التى يمارسها.

ثم صدر في ١٩ يولية ١٩٦٠ القانون رقم ٢٥٠ المعدل بالقانون رقم ٢٧٧ الصادر فى ٧ نوفمبر ١٩٦٠ بانشاء مؤسسة عامة مستقلة باسم البنك المركزى المصرى لمباشرة سلطات واختصاصات البنك المركزى طبقا لقانون البنوك والإئتمان. ويؤول اليها كل ما يتعلق بوظائف البنك المركزى من أصول وخصوم البنك الأهلى المصرى اعتبارا من أول يناير ١٩٦١، على أن يظل البنك الأهلى كبنك تجارى مسجل لدى البنك المركزى.

وأعقب ذلك صدور القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ من قوانين يوليو الاشتراكية الذى أصبحت بمقتضاه جميع البنوك تابعة للقطاع العام. وبصدور قوانين التأميم رؤى تنظيم

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	احمد خليل الضبع
الموضوع الفرعى :	فى مصر:قطاع البنوك	رقم العـــــدد :	١٥٣
المصـــــدر :	كتاب الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	نوفمبر ٢٠٠٠

الشركات فى مجموعة متجانسة تشرف عليها وتوجهها مؤسسات عامة وكان أن إختصت المؤسسة المصرية العامة للبنوك بالإشراف على الجهاز المصرفى متعاونة مع البنك المركزى.

وعقب التأميم اتخذت بعض الإجراءات التنظيمية المتعلقة بتصفية بعض البنوك وإدماج البعض الآخر سواء لصغر حجمها أو لسوء حالتها بحيث اقتصر عددها فى أكتوبر ١٩٦٣ على خمسة بنوك تجارية وثلاثة بنوك عقارية وبنك صناعى وبنوك التسليف الزراعى والتعاونى. وجميعها مسجلة لدى البنك المركزى. وبهذا الإدماج اكتفى البنك المركزى رقيبا وموجها وألغيت المؤسسة المصرية العامة للبنوك بالقرار الجمهورى رقم ٢٤٦٦ فى ١٠ ابريل سنة ١٩٦٤.

واعتبارا من أول يولية ١٩٦٤ طبقت تجربة التخصص القطاعى، وبمقتضى هذا النظام وزعت القطاعات على البنوك الخمسة مع مراعاة الأهمية النسبية لمعاملات شركات المؤسسات المختلفة مع البنوك، على أن تشارك البنوك الخمسة فى تمويل تسويق الحاصلات الرئيسية للبلاد لما تتطلبه من تسهيلات إئتمانية كبيرة فى موسم محدد.

كما أنشىء عام ١٩٦٤ البنك العربى الأفريقى للتعامل بالعملات الحرة فقط بهدف تحقيق التعاون بين رؤوس الأوال العربية والافريقية ولا يخضع لأحكام قوانين البنوك والإئتمان.

وحول بنك التسليف الزراعى والتعاونى بموجب القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ الى المؤسسة المصرية العامة للإئتمان الزراعى والتعاونى، وتختص بالتخطيط المركزى للإئتمان الزراعى والتعاونى فى حدود السياسة العامة للدولة، وحولت فروعه بالمحافظات ألى بنوك للإئتمان الزراعى والتعاونى لتأخذ شكل الشركات المساهمة وتتبع المؤسسة المذكورة على أن يباشر كل من هذه البنوك نشاطه بدائرة المحافظة ويكون مقره عاصمتها، وتعتبر توكيلات بنك التسليف الزراعى والتعاونى القائمة فروعا لهذه البنوك.

وبحلول السبعينات بدأت مرحلة جديدة فى تاريخ الجهاز المصرفى، ففى ٢٣ سبتمبر ١٩٧١ صدر قانون السيد رئيس الجمهورية رقم ٢٤٢٢ بتطوير الجهاز المصرفى وإدخال

تجربة التخصص الوظيفي للبنوك، بديلا للتخصص القطاعى الذى كان مطبقا منذ يولية ١٩٦٤ فاختص البنك الأهلى بتمويل التجارة الخارجية، واختص بنك مصر بعد أن أدمج فيه البنك الصناعى بتمويل القطاع الإنتاجي، واختص بنك القاهرة بشئون الخدمات، كما اختص البنك العقارى المصرى بعد أن أدمج فيه الإئتمان العقارى بخدمة شئون التشييد والإسكان، وترك للقطاع الخاص حرية التعامل مع كافة البنوك.

كما صدر فى نفس التاريخ قرار السيد رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ فى شأن استثمار المال العربى والمناطق الحرة، ثم صدر القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ بانشاء بنك ناصر الاجتماعي بغرض المساهمة فى توسيع قاعدة التكافل الاجتماعى بين المواطنين وقرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٧١ بانشاء البنك المصرى الدولى للتجارة الخارجية والتنمية، الذى تحول فى أغسطس ١٩٧٣ الى المصرف العربى الدولى بهدف تمويل الاستثمارات بالعملة الأجنبية وتنمية التجارة الخارجية، على أن يقتصر تعامله على العملات الحرة فقط، وألا يخضع للقوانين المنظمة للمصارف والإئتمان والرقابة على النقد.

المرحلـة الخامسة (منذ ١٩٧٤ وحتى الآن):

تمثل ذلك فيما عرف بسياسة الإنفتاح الاقتصادى، فصدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ فى شأن استثمار المال العربى الأجنبى والمناطق الحرة، ليحل محل القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ ، متضمنا قواعد تنظيم الاستثمار الأجنبية فى كافة الأنشطة الاقتصادية ومنها النشاط المصرفي، ويستهدف القانون إفساح المجال لمشاركة رأس المال الوطنى العام والخاص لرؤوس الأموال العربية والأجنبية، وبالتالى قيام مركز مالى ونقدى فى جمهورية مصر العربية يتمشى واحتياجات المنطقة العربية لهذا النوع من النشاط. وتقديم الحوافز المناسبة لتشجيع الاستثمار، هذا بالإضافة الى إعطاء الأولوية للمشروعات التى تساعد على زيادة موارد البلاد من العملات الأجنبية، وكذلك المشروعات التى تجلب للتكنولوجيا المتقدمة، وقد سبق إنشاء سوق موازية للنقد فى عام ١٩٧٣ يتم التعامل فيها بسعر صرف تشجيعى، وفى سبيل تعزيز سياسة الإنفتاح الاقتصادى تضمنت توجيهات

السيد رئيس الجمهورية للحكومة أن يكون الإنفتاح هو القاعدة والقيود هى الإستثناء، وأن يراعى الربط بين الإنفتاح الداخلى والإنفتاح الخارجى.

ونص قانون الاستثمار على أن تكون مجالات استثمار المال العربى والأجنبى بالنسبة لقطاعات البنوك فى شكل بنوك استثمار وبنوك أعمال يقتصر نشاطها على العمليات التى تتم بالعملات الحرة، وأن تكون البنوك التى تقوم بعمليات بالعملة المحلية فى صورة مشروعات مشتركة مع رأسمال محلى مملوك لمصريين لا تقل نسبته فى جميع الأحوال عن ٥١٪.

وتمكينا لبنوك القطاع العام من العمل فى ظروف متكافئة مع البنوك المشتركة والأجنبية، وعلاجا للمشكلات التى كشف عنها تطبيق التخصص الوظيفى، ومن أهمها انعدام التوازن بين حجم الأعباء الملقاة على عاتق البنوك ومع ما هو متاح لها من إمكانيات مادية وبشرية، صدر القرار الجمهورى رقم ٦٦٣ لعام ١٩٧٥ بالغاء نظام التخصص الوظيفى، واطلاق مواردها وإمكانياتها، وكذا الارتفاع بمستوى الخدمة المصرفية.

وتمشيا مع سياسة الإنفتاح الاقتصادى، وما تقتضيه من تدعيم لدور البنك المركزى صدر القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن البنك المركزى والجهاز المصرفى، وبموجبه أعطى مجلس إدارة البنك المركزى السلطة الكاملة لتنظيم السياسة النقدية والإئتمانية والإشراف على تنفيذها بما يضمن مزاولة جميع البنوك لأعمالها فى إطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأصبح من سلطة البنك المركزى تحديد أسعار الفائدة الدائنة والمدينة على العمليات المصرفية دون التقيد بالحدود المنصوص عليها فى أى تشريع آخر.

كما صدر القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بشأن تنظيم التعامل فى النقد الأجنبى لتحرير المعاملات بالنقد الأجنبى من غالبية القيود التى كان يفرضها القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧، حيث أعطى الحق للأشخاص الطبيعيين والمعنويين باستثناء الجهات الحكومية ووحدات القطاع العام بالاحتفاظ بالنقد الأجنبى الذى يؤول اليهم من غير عمليات

التصدير السلعي والسياحي. وإمكانية استخدامه عن طريق مجمع المصارف المعتمدة، كما سمح بالتعامل الآجل فى النقد الأجنبى، وفتح اعتمادات بالعملة الأجنبية للجهات التى يتولد عن نشاطها نقد أجنبى.

وفى عام ١٩٧٦ تحولت المؤسسات المصرية العامة للإئتمان الزراعى والتعاونى الى البنك الرئيسى للتنمية والائتمان. نظرا لما كشف عنه قانون أستثمار رأس المال العربى والأجنبى عن وجود بعض الثغرات الى جانب بعض التعارض مع القوانين المحلية، فقد عدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ لمعالجة هذا الأمر واعطاء مزيد من المزايا والضمانات لاستثمار رؤوس الأموال العربية والأجنبية.

ومع ازدياد الطلبات المقدمة الى البنك المركزى لانشاء بنوك أو فروع للبنوك الأجنبية للعمل فى مصر، أعطيت الأفضلية للبنوك ذات السمعة الطيبة للاستفادة من خبراتها على أن يكون النشاط الغالب لها موجها فى المقام الأول لخدمة الاستثمارات اللازمة لمتطلبات تنمية ودعم الاقتصاد القومى، وكذلك تمويل التجارة الخارجية لتيسير التبادل التجارى مع العالم الخارجي.

ثم جاء القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ بأن يتولى مراجعة حسابات البنك مراقبان للحسابات، ولا يجوز للمراقب أن يحصل على قروض بضمان أو بغير ضمان من البنك الذى يراجع حساباته واستثناء من ذلك يجوز بقرار من محافظ البنك المركزى المصرى الإذن للمراقب بمراجعة حسابات ثلاثة بنوك فى وقت واحد.

ثم صدر القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨١ فى شأن تسوية الأوضاع بين البنوك العاملة فى مصر، والذى أعفى البنك العربى الأفريقى الدولى من أحكام التأميم والقوانين المنظمة للشركات المساهمة وتنظيم التعامل فى النقد الأجنبى، كما لا تسرى على بنك فيصل الإسلامى المصرى وفروعه أحكام القوانين المنظمة للهيئات العامة أو شركات القطاع العام أو الموسسات ذات النفع العام، وتسرى على البنك أحكام قانون الشركات المساهمة وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذا القانون، كذلك تسرى أحكام المادة (١٦) من

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	احمد خليل الضبع
الموضوع الفرعي :	فى مصر:قطاع البنوك	رقم العـــــدد :	١٥٣
المصـــــدر :	كتاب الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	نوفمبر ٢٠٠٠

قانون استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة الصادرة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والقوانين المعدلة له فيما يتعلق بالإعفاءات الضريبية، على أموال البنك وأرباحه وتوزيعاته وكافة أوجه نشاطه وعملياته.

ثم صدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام قانون البنوك والائتمان وقانون البنك المركزى المصرى والجهاز المصرفى وأهم ما جاء به بأن يجوز شطب تسجيل البنك فى الأحوال الآتية:

- إذا ثبت مخالفة أحكام هذا القانون أو أحكام لائحته التنفيذية أو قرارات مجلس ادارة البنك المركزى المصرى الصادرة تنفيذا للأحكام المشار اليها، ولم يقم بازالة المخالفة خلال المدة وبالشروط التى يحددها مجلس إدارة البنك المركزى المصرى.
- اذا تبع سياسات من شأنها الإضرار بالمصلحة الاقتصادية العامة أو بمصالح المودعين أو المساهمين.
- اذا توقف عن مزاولة نشاطه.
- اذا إندمج فى بنك آخر.
- اذا اشهر إفلاسه أو تقررت تصفيته.
- اذا تبين أن التسجيل تم على أساس بيانات خاطئة قدمها الى البنك المركزى المصرى.
- يحظر على البنك منح العميل الواحد تسهيلات ائتمانية من أى نوع تجاوز فى مجموعها ٢٥ ٪ من رأس المال المدفوع للبنك واحتياطياته، ويستثنى من هذا الحظر التسهيلات الأئتمانية الممنوحة الى الجهات الحكومية والهيئات العامة وشركات القطاع العام.
- يخول مجلس إدارة البنك المركزى المصرى برئاسة وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية اختصاصات الجمعية العامة بالنسبة لبنوك القطاع العام.

ثم صدر القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٢ بتعديل بعض أحكام قانون البنوك والإئتمان وقانون البنك المركزى المصرى والجهاز المصرفى، حيث أجاز لمحافظ البنك المركزى

الموضوع الرئيسي : الخصخصة	اسم كاتب المقال : احمد خليل الضبع
الموضوع الفرعي : فى مصر:قطاع البنوك	رقم العـــــدد : ١٥٣
المصـــــدر : كتاب الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور : نوفمبر ٢٠٠٠

التصريح للبنوك الأجنبية بفتح مكاتب تمثيل لها فى جمهورية مصر العربية وفق عدداً من الشروط كما صرح لمجلس إدارة البنك المركزى المصرى فى حالة تعرض أحد البنوك البنوك لمشاكل مالية تؤثر على مركزه المالى أن يطلب من إدارة ذلك البنك توفير الموارد المالية الإضافية اللازمة فى صورة زيادة رأس المال المدفوع أو إيداع أموال مساندة لدى البنك بالشروط التى يضعها مجلس إدارة البنك المركزى وخلال المدة التى يحددها. فضلا عن إنشاء صندوق يسمى التأمين على الودائع بالبنوك العاملة فى مصر والمسجلة لدى البنك المركزى المصرى، ويخضع لإشراف البنك المركزى المصرى، وألا يقل رأس المال المرخص به عن مائة مليون جنيه مصرى ورأس المال المدفوع عن خمسين مليون جنيه مصرى، ويجوز سداد رأس المال كليا أو جزئيا بالمعادل من العملات الحرة. على أنه بالنسبة لفروع البنوك الأجنبية يجب ألا يقل المال المخصص لنشاطها فى مصر عن مبلغ خمسة عشر مليون دولار أمريكى أو ما يعادله بالعملات الحرة. وتلتزم البنوك وفروع البنوك الأجنبية المسجلة لدى البنك المركزى باستيفاء هذه الحدود خلال فترة لا تجاوز أربع سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون طبقا للبرنامج الزمنى الذى يحدده مجلس إدارة البنكالمركزى المصرى الى جانب تحديد أسعار الخصم ومعدلات العائد على العمليات المصرفية حسب طبيعة هذه العمليات وآجالها ومقدار الحاجة اليها وفقا لسياسة النقد والإئتمان دون التقيد بالحدود المنصوص عليها فى أى تشريع آخر، وللمجلس تخويل البنوك حرية تحديد معدلات العائد على العمليات المصرفية التى تقوم بها.

ثم صدر القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٣ بتعديل بعض أحكام قانون البنوك والإئتمان، والذى أجاز لوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية أن يصرح للبنوك وفروع البنوك الأجنبية القائمة وقت العمل بهذا القانون، والتى يقتصر تعاملها على العملات الحرة، أن تتعامل بالعملة المحلية.

ثم تلى ذلك صدور القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٦ والذى يجيز تملك القطاع الخاص المحلى والأجنبى لأكثر من نسبة ٤٩٪ من رأس المال المصدر لأى بنك، وبالتالى عدم خضوع تلك البنوك للمواد التى تتناول تشكيل وسلطات مجلس الإدارة فى القانون رقم

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	احمد خليل الضبع
الموضوع الفرعي :	في مصر:قطاع البنوك	رقم العـــــدد :	١٥٣
المصـــــدر :	كتاب الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	نوفمبر ٢٠٠٠

١٢٠ لسنة ١٩٧٥ وخضوعها للأحكام التى تنظم مجالس إدارتها فى قانون شركات الأموال.

(٢) الإطار التشريعى لخصخصة البنوك:

(أ) قانون خصخصة البنوك:

جاءت موافقة مجلس الشعب على قانون جديد برقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٨ ينظم مساهمة القطاع الخاص فى رؤوس أموال بنوك القطاع العام استمراراً لسياسة التحرر الاقتصادى التى تتبعها مصر منذ بداية السبعينات وقد جاء القانون الجديد فى خمس مواد، أهم ما جاءت به ما يلى:

– جواز قيام القطاع الخاص بالمشاركة فى أسهم رؤوس أموال البنوك المملوكة بالكامل للدولة تنفيذا لسياسة الدولة فى هذا الشأن، وخضوعا لحكم القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٦، والذى يجيز تملك القطاع الخاص المصرى والأجنبى لأكثر من نسبة ٤٩٪ من رأس المال المصدر لأى بنك، وبالتالى عدم خضوع تلك البنوك للمواد التى تتناول تشكيل وسلطات مجلس الإدارة فى القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ وخضوعها للأحكام التى تنظم مجالس إدارتها فى قانون شركات الأموال.

– يعين بقرار من رئيس مجلس الوزراء بعد أخذ رأى وزير الاقتصاد ومحافظ البنك المركزى من يمثل المال العام فى اجتماعات الجمعية العامة للبنك وذلك بالنسبة لما تملكه الدولة فى رأسماله.

– يمثل القطاع الخاص فى مجلس الادارة بنسبة ما يملكه من رزسمال البنك مع حظر تملك أى شخص طبيعى بالشراء أو بالميراث ما يزيد على ٢٠٪ من إجمالى قيمة الأسهم، وإلا يتعين عليه أن يوفق أوضاعه خلال مدة لا تجاوز سنتين من تاريخ أيلولة هذه الزيادة.

– سريان أحكام القوانين التى تحكم نشاط البنوك الخاصة على تلك البنوك بعد مساهمة القطاع الخاص فيها.

- استمرار فعالية الرقابة المصرفية من خلال الحفاظ على البنك المركزى قويا ومستقلا والتحديث الدائم للإطار القانونى والمؤسس الحاكم لهذه الرقابة مع ضرورة التنسيق بين السلطات الرقابية على كل من سوق النقد وسوق المال، وذلك حتى تكون الملكية الخاصة فى المؤسسات المالية أكثر فعالية من الملكية العامة.

وعبرت الحكومة عن تلك الضوابط عمليا فى القانون واللائحة التنفيذية المقترحة التى شملت عدداً من البنود منها:

- ضوابط لمنع التحايل حول زيادة نسبة التملك على ١٠٪ لمساهم واحد.

- اجراءات لتحول الشركة أو البنك من القطاع العام الى الخاص بعد بيع أى نسبة من الأسهم وتطبيق أحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على البنك المخصص، وأهمها تنظيم البيانات التى يجب أن تعلمها الحكومة على الممالك وجنسيته ونسبة مشاركته فى الشركات التابعة له ونسبة مساهمة هذه الشركات فى البنوك بحيث أن الشخص وشركاته التابعة لا يمتلك أكثر من ١٠ ٪ وذلك حتى لا يتم احتكار أسهم البنوك.

- طرح أى نسبة من البنوك للجمهور يترتب عليه خروج البنوك عن أحكام قانون القطاع العام وخضوعه لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وذلك على عكس الحال فى شركات قطاع الأعمال العام التى لا تتحول من قانون القطاع العام الى الخاص إلا بعد بيع ٥١ ٪ للقطاع الخاص.

- إجراءات التحول من قانون القطاع العام للخاص تشمل دعوة جمعية عامة غير عادية لنظر النظامالجديد للبنك طبقا لأحكام قانون الشركات المساهمة ولائحته التنفيذية وما يترتب من إعادة تشكيل مجلس الإدارة وإعادة تشكيل هيكل البنك بما يتفق وأحكام القطاع الخاص.

كما أن الحكومة اختارت البديل الأكثر سلامة وأمنا فى تنفيذ برنامج الخصخصة من خلال إعلانها أنها ستطرح أسهم الزيادة فى رأسمال تلك البنوك فى سوق المال وليس نسبة من الأسهم الحالية وذلك على سبيل توسيع قاعدة الملكية والتقليل من نسبة الحصة المباعة الى إجمالى رأس مال البنك، طالما أن البدائل الأخرى وأهمها خصخصة الإدارة

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	احمد خليل الضبع
الموضوع الفرعي :	فى مصر:قطاع البنوك	رقم العـــــدد :	١٥٣
المصـــــــدر :	كتاب الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	نوفمبر ٢٠٠٠

وقد آثار هذا القانون جدلا واسعا فى الساحة الاقتصادية حول مستقبل القطاع المصرفى بعد الخصخصة، نظرا لخصوصية الدور الذى تلعبه البنوك فى مجال التنمية والإصلاح الاقتصادى، وخاصة فى شقيه المالى والنقدى، فضلا عن دورها الكبير فى الظروف غير العادية مثل الأزمات أو الحروب حيث تعتمد عليهاالحكومة بشكل رئيسى فى إدارة الأزمة، الى جانب الدور الاجتماعى الذى تلعبه من خلال استيعابها لحجم كبير من العمالة وتمويل المشروعات الصغيرة وصرف المعاشات وغيرها، والأهم من ذلك هو اختلاف الخصخصة فيها عن باقى المشروعات العامة الأخرى، نظرا لتأثر أداء الاقتصاد بشكل عام بمؤشراته الكلية المختلفة بأدائها هذا من ناحية، ووجود ظواهر خاصة بالعمل المصرفى مثل تداعى الخسائر وضرورات السيولة وضوابط استثمار ودائع الأفراد من ناحية أخرى، ومما زاد من حدة الجدل ان هذا القانون لم يضع حد أقصى لمساهمة القطاع الخاص المحلى والأجنبى فى البنوك العامة، وذلك تنفيذا لالتزامات مصر فى إتفاقية تحرير التجارة فى الخدمات المالية فى إطار منظمة التجارة العالمية (W.T.O) التى عصفت بمعظم الاقتصادات الآسيوية وكان للبنوك دور كبير فى حدوثها ولدرء المخاوف التى نتجت عن صدور هذا القانون أعلنت الحكومة عدداً من الضوابط والضمانات التى تحكم تنفيذ برنامجالخصخصة فى البنوك، أهمها:

– خصخصة البنوك ستتم وفق أسس معينة حسب كل حالة منفردة.

– التدرج فى خصخصة البنوك العامة بزيادة رووس أموالها عن طريق الاكتتاب العام بحيث يكون نصيب القطاع الخاص فى حدود نسبة ٣٠٪ من رأس مال البنك لضمان عدم سيطرة فئة بعينها.

– وضع حدود قصوى لملكياتالمساهمين المختلفين بحد أقصى ١٠ ٪ من أسهم البنك.

– مراعاة التوازن فى البورصة عند طرح أسهم البنوك العامة للاكتتاب العام بحيث لا تطغى أسهمها على أسهم قطاعات أخرى.

– توفير مزيد من الشفافية وتبنى حملة لإقناع الشارع المصرى بضرورة خصخصة البنوك كأداة هامة لجذب استثمارات القطاع الخاص ورفع مستوى كفاءة الأداء خاصة فى ظل أطر قانونية وتشريعية تحول دون احتكار القلة.

أو البيع لمستثمر رئيسى لم تحظ بالتأييد لعدم الرغبة فى تحقيق نوع من السيطرة والاحتكار على قطاع حيوى بالنسبة للاقتصاد القومى.

(ب) قانون البنك المركزي الجديد:

كان من الطبيعى أن يأتى التفكير فى البحث عن دور جديد للبنك المركزى مواكبا للتغيرات الدولية والمحلية التى مر بها العمل المصرفى، وانعكاسا للتطورات الكبرى التى شهدتها البنوك فى مصر، حيث تضخم الجهاز المصرفى المصرى وتعددت أنشطته، بحيث لم تعد أدوات الرقابة التقليدية تصلح لتمكين البنك المركزى من القيام بوظائفه الأساسية والضرورية وأهمها رسم السياسات النقدية والإئتمانية وإصدار النقود وإدارة الإحتياطى وتنظيم ومتابعة سوق الصرف الأجنبى والرقابة والإشراف على البنوك والقيام بالعمليات المصرفية للحكومة والبنوك ومتابعة أوضاع سوق المال.

ولذا جاء قرار الرئيس مبارك باستقلالية البنك المركزى وتبعيته لمؤسسة الرئاسة ودعم سلطاته ووظائفه الرقابية والإشرافية فى إطار الإتجاه العالمى لذلك، وخاصة فيما يتعلق بتوصيات لجنة بازل فى سويسرا والقمة المصرفية الدولية عام ١٩٩٨، والأهم من ذلك هو تحقيقا لعدد من الأهداف أهمها:

– تمكين البنك المركزى من إتباع آليات رقابية أكثر فعالية على البنوك وهى فلسفة الرقابة على النشاط والإدارة، وليس على الملكية خاصة مع بدء برنامج الخصخصة فى القطاع المصرفى.

– تمكين البنك المركزي من إسداء النصيحة النقدية المجردة للحكومة والتى قد يدفعها موقف اقتصادى معين لإحداث بعض التجاوزات الاقتصادية الكلية.

– تمكين البنك المركزى من القيام بوظائفه بكفاءة وفعالية، وخاصة فيما يتعلق بمراجعة السياسات النقدية والمالية والمصرفية التى تكفل اطراد نمو النشاط الاقتصدى، دون هزات عنيفة مثلما حدث فى جنوب شرق آسيا، خاصة مع التطورات الجذرية التى شهدها القطاع المصرفى فى العالم.

وحتى يمكن للبنك المركزى تحقيق تلك الأهداف، يرى العديد من الخبراء أن إصدار التشريعات وزيادة السلطات وتحقيق الاستقلالية لا يكفى وحده لتحقيق تلك الأهداف، حيث أن العبرة بالواقع العملى والتنفيذ الفعلى من خلال خلق آليات جديدة وفعالة، والأهم من ذلك وجود الكوادر المصرية المدربة على أعلى مستوى حتى تتمكن من خلال تلك الآليات من القيام بوظائفها بكفاءة وفعالية وفى هذا الإطار يرى العديد من الخبراء أن التطوير يجب أن يأخذ فى الحسبان عددا من الاعتبارات أهمها:

– الاستفادة من التجارب الناجحة للدول الغربية فى مجال العمل المصرفى خاصة وأن بنوكها المركزية ذات خبرة طويلة فى اتباع آليات الرقابة فى ظل إقتصاد السوق.

– إعادة النظر بصورة شاملة فى البنك المركزى من حيث نظم العمل وأساليب الإدارة والبنية الأساسية المعلومتية واستخدام أحدث ما توصل اليه العلم والتكنولوجيا فى هذا المجال.

– ترسيخ مبادىء الدقة والأمانة والشفافية والمساءلة فى العمل حفاظا على التاريخ الطويل والعريق للبنك المركزى المصرى الذى بدأ عام ١٩٦٠ بعد ما كان البنك الأهلى يقوم بهذا الدور منذ تأسيسه عام ١٨٩٨ وحتى تم تقسيمه عام ١٩٦٠.

(٣) مستقبل العمل المصرفى فى ضوء التشريع الحالى:

بالرغم ممن إجراءات الخصخصة قد بدأت عمليا فى البنوك منذ عام ١٩٩٤، حيث تم بيع أسهم البنوك العامة فى ٢٧ بنك مشترك من إجمالى ٣٥ بنك مشترك، إلا أن تلك الإجراءات لم تحظ بنفس القدر من الجدل مثلما حدث مع القانون الأخير وعلى كل الأحوال، وبصرف النظر عن مغالاة البعض فى المخاوف من الخوض فى تلك التجربة، فهناك قدر من الإتفاق على بعض الإعتبارات والضوابط التى يجب مراعاتها فى التنفيذ العملى لهذا القانون. طالما أنه أصبح واقعا عمليا فرضته ضرورات محلية وتحديات دولية.

ورغم ما طرحته الحكومة من ضوابط لخصخصة البنوك والتى انعكست فى التشريع الأخير واللائحة التنفيذية المقترحة إلا أن العديد من الخبراء يرى أنه مازال هناك عدد من الضوابط يجب مراعاتها سواء على المستوى التشريعى أو الإجرائى، أهمها:

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	احمد خليل الضبع
الموضوع الفرعى :	فى مصر:قطاع البنوك	رقم العـــــدد :	١٥٣
المصـــــــدر :	كتاب الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	نوفمبر ٢٠٠٠

١ – ضرورة إصدار قانون شامل لجميع البنوك قبل البدء فى إجراءات الخصخصة يراعى فيه الضوابط العامة وكذلك حقوق وواجبات الموزعين والمقترضين.

٢ – ضرورة احتفاظ الدول بقوة تصويتية عالية، سواء عن طريق حصتها فى رأس المال أو عن طريق آليات جديدة مثل السهم الذهبى الذى له قوة اعتراض فى التصويت، كما هو متبع فى العديد من دول العالم المتقدمة.

٣ – ضمان أن يكون المالك الجديد مؤسسة مصرفية تتميز بمركز مالى قوى وإدارة محترفة، وتلتزم بوضع خطة تنفذها بعد مناقشتها وإقرارها من البنك المركزى، وعلى أن تكون هناك مسئولية مشتركة فى الرقابة بين البنك المركزى المصرى والسلطة الرقابية بدولة المقر. ويجب أن تكون خطة استراتيجية المالك بشكل تفصيلى لثلاث سنوات وإجمالى لمدة خمس سنوات.

٤ – وضع الضوابط الكفيلة بأن تؤدى الخصخصة فى القطاع المصرفى الى تحقيق الهدف منها، وخاصة فيما يتعلق بتحسن الأداء وتطوير الخدمة وزيادة الإنتاجية وسلامة المعاملات.

٥ – ضرورة الاستفادة من تجربة السبعينات فى تحرير القطاع المصرفى، وخاصة فيما يتعلق بمنع تكرار حدوث ظواهر مثل تهريب المدخرات للخارج والقروض بدون ضمانات لاسيما مع الأثر السلبى الكبير الذى تحدثه مثل هذه الظواهر على صغار المودعين وميزان المدفوعات وسوق المال والاقتصاد بشكل عام وفى هذا الإطار تجدر الإشارة الى ضرورة وضع ضوابط للتمويل العقارى، وخاصة الترفى، لاسيما وأنه كان هناك محاولات لاستصدار قانون يسمح للبنوك التجارية بالتمويل العقارى بالمخالفة لأحكام القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٧٥ والذى فرق بين البنوك التجارية والمتخصصة على أساس أن الأولى تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب او بعد أجل معين، أما الثانية لا يكون قبول الودائع تحت الطلب من أوجه نشاطها الأساسى.

٦ – مراعاة التدرج فى التطبيق العملى للبرنامج خاصة مع أستمرار الحاجة لتلك البنوك فى دعم موازنة الدولة، ومساعدة برنامج الخصخصة فى الشركات ودعم وتمويل

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	احمد خليل الضبع
الموضوع الفرعى :	فى مصر:قطاع البنوك	رقم العـــــدد :	١٥٣
المصـــــدر :	كتاب الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	نوفمبر ٢٠٠٠

المشروعات القومية التى شرعت الحكومة فى تنفيذها. وفى هذا الإطار لابد أن يطور البنك المركزى من آلياته بحيث تمتد لمراقبة السياسات المتبعة وأهدافها ونتائجها على الاقتصاد القومى بآليات جديدة مرنة محفزة وذكية لتوجيه السياسات الإئتمانية والاستثمارية لتلك البنوك نحو المشروعات التنموية، وأهمها إدارة السياسة النقدية مثل عمليات السوق المفتوحة وسعر الخصم والإحتياطى النقدى جنبا الى جنب مع سياسات قادرة على تفهم المستحدثات المصرفية وسوق المال، حيث أن متطلبات التنمية الاقتصادية سوف تصل الى آفاق تتطلب دفع موارد هذا القطاع لتحقيق أغراض تنموية لا أن يقتصر على تحقيق أهداف مؤقتة لمجرد تحقيق أرباح سريعة.

٧ – ضرورة إصلاح الهياكل المالية للبنوك، وخاصة فيما يتعلق بتسوية ديون شركات القطاع العام التى تصل الى حوالى ٣٠ مليار جنيه قبل البدء فى طرح أسهمها.

٨ – مراعاة خصوصية البنوك عامة والبنوك العامة خاصة، وفى هذا الإطار يجب وضع معايير واضحة للتقييم ولطرق اختيار البنك الذى سيطرح للبيع والحصة المناسبة وتوقيت الطرح ودراسة حالة سوق المال وغيرها. خاصة وأنها عملية صعبة للغاية وتتطلب جهدا ضخما وخبرات كبيرة، لاسيما وأن طرح أى نسبة من البنوك العامة للجمهور يترتب عليه خروج البنوك عن أحكام قانون القطاع العام وخضوعه لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١، وذلك على عكس الحال فى شركات قطاع الأعمال العام التى لا تتحول من قانون القطاع العام الى الخاص إلا بعد بيع ٥١٪ للقطاع الخاص.

٩ – ضمان حقوق المودعين بتشديد الوسائل الرقابية ونظم المساءلة والجزاءات على مسئولى البنوك، وهنا يقترح البعض إدراج مادة واضحة وصريحة فى قانون البنك المركزى تعتبر أموال المودعين أموالا عامة، والتقصير فى المحافظة عليها يعرض المسئول عن ذلك الى جزاء جنائى؛ حيث أن الملكية فى المؤسسات المالية لها مفاهيم تختلف عن غيرها من المؤسسات التجارية أو الخدمية، فهى لا ترتبط بحجم ما يحوزه المالك، ولكن بقدر ما فى يده من سيطرة أو إدارة، وذلك لأن البنوك تؤدى خدمات بأموال الغير فهى صناعة مادتها الخام أموال المودعين، وهو ما يفرض الخصوصية فى مفاهيم الملكية فى البنوك، ومن ثم فإن السيطرة أو الإدارة المشار اليها لابد أن تأخذ فى

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	احمد خليل الضبع
الموضوع الفرعى :	فى مصر:قطاع البنوك	رقم العـــدد :	١٥٣
المصـــدر :	كتاب الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	نوفمبر ٢٠٠٠

الإعتبار حجم ملكية الآخرين، وأيضا تصرفات الآخرين والنوايا فى الإدارة الى جانب دعم صندوق حماية أموال المودعين الذى تقرر إنشاؤه مؤخرا.

١٠ – العمل على حل مشكلة بطء إجراءات التقاضى فى قضايا البنوك أمام المحاكم العادية حتى لا تصبح قضايا البنوك مشابهة لقضايا الشيكات بدون رصيد التى تتجاوز عددها ٣٥ مليون قضية قيمتها ٣٧ مليار دولار، على أن تشمل الحلول إنشاء دوائر متخصصة للنظر فى قضايا البنوك، لاسيما وأن هذه الدوائر معمول بها داخل العديد من دول العالم المتقدم إضافة إلى أن هناك دوائر متخصصة فى مصر للنظر فى قضايا الضرائب والعمال وغيرها.

التوصيــــات:

– ضرورة إصدار قانون شامل لجميع البنوك قبل البدء فى إجراءات الخصخصة يراعى الضوابط العامة وكذلك حقوق وواجبات المودعين والمقترضين.

– ضرورة احتفاظ الدولة بقوة تصويتية عالية سواء عن طريق حصتها فى رأس المال أو عن طريق آليات جديدة مثل السهم الذهبى الذى له قوة اعتراض فى التصويت، كما هو متبع فى العديد من دول العالم المتقدمة.

– ضمان أن يكون المالك الجديد مؤسسة مصرفية تتميز بمركز مالى قوى وإدارة محترفة وتلتزم بوضع خطة تنفذها بعد مناقشتها وإقرارها من البنك المركزى.

– وضع الضوابط الكفيلة بأن تؤدى الخصخصة فى القطاع المصرفى الى تحقيق الهدف منها وخاصة فيما يتعلق بتحسين الأداء وتطوير الخدمة وزيادة الإنتاجية وسلامة المعاملات. مع الاستفادة من تجربة السبعينات فى تحرير القطاع المصرفى وخاصة فيما يتعلق بمنع تكرار حدوث ظواهر مثل تهريب المدخرات للخارج والقروض بدون ضمانات.

– مراعاة التدرج فى التطبيق العملى للبرنامج خاصة مع استمرار الحاجة لتلك البنوك فى دعم موازنة الدولة، ومساعدة برنامج الخصخصة فى الشركات ودعم وتمويل المشروعات القومية التى شرعت الحكومة فى تنفيذها.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	احمد خليل الضبع
الموضوع الفرعي :	في مصر:قطاع البنوك	رقم العـــــدد :	١٥٣
المصـــــــدر :	كتاب الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	نوفمبر ٢٠٠٠

– ضرورة أن يطور البنك المركزى من آلياته بحيث تمتد لمراقبة السياسات المتبعة وأهدافها ونتائجها على الاقتصاد القومى بآليات جديدة مرنة محفزة وذكية لتوجيه السياسات الإئتمانية والاستثمارية لتلك البنوك نحو المشروعات التنموية.

– ضرورة إصلاح الهياكل المالية للبنوك، وخاصة فيما يتعلق بتسوية ديون شركات القطاع العام التى تصل الى حوالى ٣٠ مليار جنيه قبل البدء فى طرح أسهمها.

– وضع معايير واضحة للتقييم ولطرق اختيار البنك الذى سيطرح للبيع والحصة المناسبة وتوقيت الطرح ودراسة حالة سوق المال وغيرها.

– إدراج مادة واضحة وصريحة فى قانون البنك المركزى تعتبر أموال المودعين أموالا عامة والتقصير فى المحافظة عليها يعرض المسئول عن ذلك الى جزاء جنائى.

– إنشاء دوائر متخصصة للنظر فى قضايا البنوك.

خصخصة البنوك وإنعكاساتها على التنمية الإقتصادية في مصر

د. أمنية أمين حلمي*

مقـــدمة:

منذ عام ١٩٩١، بدأت مصر برنامجاً للتثبيت الإقتصادى والإصلاح الهيكلى، بهدف الإرتفاع بمعدلات النمو الإقتصادى ورفع مستويات المعيشة وخلق فرص للعمل، وتمهيد الطريق نحو إندماج مصر فى الإقتصاد العالمى.

وقد حققت سياسات التثبيت الإقتصادى المتبعة فى مصر خلال الفترة (٩١ - ١٩٩٢، ٩٦ - ١٩٩٧)، قدر كبيرا من النجاح. فقد انخفض معدل التضخم من ٢٠٪ فى المتوسط خلال الفترة من (٨٩- ١٩٩٢)، إلى ٧,١٪ فى ٩٥ - ١٩٩٦ وإرتفع معدل النمو الحقيقى الى ٥٪ تقريبا فى ٩٦ - ١٩٩٧ بعد أن كان لا يتجاوز ٣,٪ و ٥,٪ فى أول عامين من بدء جهود التثبيت. وانخفض العجز المالى من حوالى ١٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى ٩٠-١٩٩١ إلى ١,٣٪ منه فى عام ٩٥-١٩٩٦. وخلال فترة التثبيت الإقتصادى، تحول الحساب الجارى من عجز قدره ٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى، إلى فائض يقدر بنحو ١,١٪ منه، أما عن نسبة الدين الخارجى الى الناتج المحلى الإجمالى، فقد إنخفضت من حوالى ٨٣٪ فى ٩٠ -١٩٩١ الى حوالى ٤٠٪ فى ٩٦-١٩٩٧. كما أن نسبة مدفوعات خدمة الدين إنخفضت من ٧٤٪ فى ٨٩-١٩٩٠ لأقل من ١٣٪ فى ٩٦-١٩٩٧ (Subramanian, 1997)

وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، فهناك العديد من التحديات طويلة الأجل التى يجب أن يعمل الإقتصاد المصرى على مواجهتها. حيث يبلغ معدل البطالة الآن

الموضوع الرئيسي : الخصخصة — اسم كاتب المقال : امنية امين حلمي
الموضوع الفرعي : في مصر: قطاع البنوك — رقم العـــــدد : ١٥٣
المصـــــدر : كتاب الاهرام الاقتصادي — تاريخ الصــدور : نوفمبر ٢٠٠٠

حوالى ١٠ ٪، ووفقا لتقديرات البنك الدولى، تستطيع مصر أن تخفض هذا المعدل الى ٦,٤ ٪، إذا نجحت فى رفع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى إلى ٦,٥ ٪ سنويا من الآن وحتى عام ٢٠٠٢ (The World Bank, 1998).

ولمواجهة هذا التحدى، ينبغى العمل على رفع مستويات الإستثمار وتحسين كفاءة الاستثمارات وضمان تمويل مستمر لها، خاصة وأن مصر تعانى من إنخفاض فى معدل الإدخار المحلى والذى يبلغ الآن حوالى ١٧ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى.

وتؤكد العديد من الدراسات، أن القطاع المالى المتطور والكفء، يسهم فى تحقيق مستوى أعلى من النشاط الاقتصادى. وأن الدول التى تتمتع بنظم مالية عميقة ومتطورة غالبا ما تنجح فى تحقيق معدلات نمو اقتصادى مرتفعة. فالوسطاء الماليون يعملون على تعبئة المدخرات وتوفير وسائل الإدخار وتسهيل عملية تنويع المخاطر. كما يلعبون دوراً هاماً فى عملية تخصيص الموارد لإستثمارات أكثر كفاءة، مما يؤدى إلى نمو إقتصادى أسرع. ولا يقتصر اهتمام الوسطاء الماليون على أفضل الإستخدامات الجارية للموارد، بل يشمل أيضا أفضل الإستخدامات فى المستقبل. ومن ثم، فإنهم يشجعون على الابتكار وهو أحد القنوات الهامة التى تدفع لمزيد من النمو الاقتصادى (Berthelemy and Varou-dakis, 1996).

ولذلك فقد إتبعت مصر برنامجاً للإصلاح المالى؛ يتضمن تخفيض أو إلغاء التدخل الحكومى فى تحديد أسعار الفائدة، وتقليص دور الحكومة فى قرارات الإئتمان. بالإضافة الى زيادة درجة التنافسية فى الأسواق والسماح بدخول ومشاركة الأجانب وإعادة هيكلة البنوك وتعميق الأسواق. كما عملت على إصلاح البنية الأساسية المالية مثل نظم المحاسبة والمراجعة.

كما قامت مصر أخيرا بالسماح للقطاع الخاص بالمشاركة فى رؤوس أموال بنوك القطاع العام المملوك رأس مالها بالكامل للدولة. وأجازت فتح حدود ملكية الأجانب فى رؤوس أموال هذه البنوك لتزيد عن ٤٩ ٪، دون تحديد حد أقصى.

والهدف من هذا الفصل هو مناقشة الأبعاد المختلفة لعملية خصخصة البنوك العامة، وما قد تثيره من مخاوف وما تتطلبه من معايير وضوابط حتى تنعكس بصورة إيجابية

على التنمية فى مصر، وذلك فى ضوء النقاط التالية:

أولا: الإتجاهات العالمية الحديثة.

ثانيا: التحرير المالى فى مصر.

ثالثا: إلتزامات مصر الدولية.

رابعاً : أهداف خصخصة البنوك.

خامساً : الأوضاع المصرفية فى مصر.

سادساً : الدور التنموى لبنوك القطاع العام التجارية الأربعة

أولا: الإتجاهات العالمية الحديثة:

منذ بداية التسعينيات، وفى عديد من دول العالم، شهد النظام المالى بصفة عامة والنظام المصرفى بصفة خاصة، تغيرات هيكلية هامة. فقد قامت عديد من الدول بتحرير الخدمات المالية وتفكيك مختلف القيود المحلية، مما أدى الى زيادة حدة المنافسة بين البنوك. كما شهد العالم تطورات تكنولوجية هائلة فى نظم الإتصالات والمعلومات، أدت إلى إزالة الحواجز بين أجزاء النظام المالى وبين الدول، وسمحت بخلق وإستخدام منتجات مالية جديدة وشديدة التعقيد.

وقد أدى التقدم الفنى بالإضافة إلى إزالة الحواجز الرسمية على تدفقات رؤوس الأموال، إلى زيادة هائلة فى المعاملات والأنشطة المالية، والى نمو سريع فى الأسواق المالية الدولية. كما تم تقوية الروابط والعلاقات بين الأسواق المالية، وأصبحت الأوضاع المالية فى مختلف الدول أكثر حساسية للتطورات فى الأسواق الخارجية.

والواقع أن هذه التغيرات الهيكلية كانت لها آثار هامة على عمل القطاع المصرفى. فقد أدت زيادة حدة المنافسة إلى تقوية الإتجاه نحو تكوين المؤسسات المالية الضخمة. وتزايدت أهمية أنشطة أسواق الأوراق المالية بالنسبة إلى الإقراض المصرفى التقليدى، مما أدى الى تراجع دور البنوك فى المجالات التقليدية، وشجعها على التوسع فى أنشطة أخرى، على سبيل المثال زيادة تدخلها فى أسواق رأس المال.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	امنية امين حلمى
الموضوع الفرعى :	فى مصر: قطاع البنوك	رقم العـــــدد :	١٥٣
المصـــــدر :	كتاب الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	نوفمبر ٢٠٠٠

كما أصبحت البنوك أكثر إقداماً على الإئتمان مرتفع المخاطرة والذى تتوقع أن يحقق لها أرباحا أعلى. وقد ترتب على ذلك أن أصبحت البنوك أكثر عرضة للصدمات غير المواتية وفى عديد من الدول إضطرت السلطات الى إنقاذ البنوك على حساب دافعى الضرائب.

ثانياً: التحرير المالى فى مصر:

فى يناير ١٩٩١، تم تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة. وفى أكتوبر ١٩٩٢ ويوليو ١٩٩٣ تم إلغاء الأسقف على الإقراض للقطاعين الخاص والعام على التوالى. كما سمح لشركات القطاع العام بالتعامل مع كافة البنوك دون الحاجة الى تصريح من بنك قطاع عام. وبحلول يونيو ١٩٩٢ أدت الزيادة الكبيرة فى أسعار الفائدة على الودائع بالعملة المحلية، فضلا عن إنخفاض معدلات التضخم، إلى تحقيق معدلات عائد حقيقية موجبة، وإنحسار ظاهرة الدولرة.

وإتجه البنك المركزى المصرى إلى الإعتماد المتزايد على أدوات السياسية النقدية غير المباشرة. فقد بدأ طرح أذون الخزانة من يناير ١٩٩١. وقد اعتمد البنك المركزى على بيع وإعادة شراء هذه الأذون للتحكم فى إحتياطيات البنوك، ومن ثم التوسع فى الإئتمان.

وفى أكتوبر ١٩٩٢، تم توحيد أسعار صرف الجنيه المصرى، وأصبح قابلا للتحويل تماما*. ومنذ ذلك الحين، أصبح سعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار الأمريكى شبه مستقر، بفضل التدخل الشديد من قبل البنك المركزى المصرى. وقد ترتب على ذلك إلغاء مخاطر سعر الصرف. (IMF, 1997) وقد قامات الحكومة المصرية، بتحرير المعاملات الرأسمالية فى ميزان المدفوعات بحيث سمحت بإنتقال رؤوس الأموال الدولية دون قيود وبحرية تامة.

---

* بالإضافة الى سعر الصرف فى السوق الحرة، يطبق سعر صرف ١,٣ جنيه للدولار بالنسبة للمعاملات التى تتم فى ظل إتفاق الدفع الثنائى مع السودان. كما يتم إستخدام سعر صرف ٠,٢٩١٣ جنيه للدولار، لتصفية ما تبقى من إتفاقيات الدفع الثنائية. (IMF. 1997)

أى أن مصر قد إتبعت حرية كاملة فى إنتقال رؤوس الأموال الدولية واستخدمت سعر الصرف كمرساة إسمية، كما قامت بالتحرير المالى. وقد نتج عن ذلك كله، تدفقات ضخمة لرؤوس الأموال الأجنبية. ففى عام ١٩٩٧/٩٦ بلغت تدفقات الإستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر ٧٦٩,٧ مليون دولار أمريكى؛ كما تقدر تدفقات إستثمارات الحافظة الأجنبية بحوالى ١,٥ مليار دولار. (البنك المركزى المصرى ٩٦- ١٩٩٧) وخلال الفترة ٩١ - ١٩٩٢ و٩٥- ١٩٩٦ بلغت تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الى مصر حوالى ٦ مليار دولار، أى أكثر من مليار دولار سنويا. (Subramanian, 1997)

وقد أدت هذه التدفقات الضخمة لرؤوس الأموال الأجنبية، إلى تراكم الإحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزى المصرى، حتى وصلت إلى حوالى ٢٠,٣ مليار دولار فى نهاية يونيو ١٩٩٧، أى ما يغطى نحو ١٧ شهرا من الواردات. وتثير هذه التدفقات الضخمة من رؤوس الأموال الأجنبية إلى مصر عديد من المخاوف التى من أهمها:

١ - أن التراكم السريع لهذه الإحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزى، قد مارس ضغوطا شديدة لزيادة خلق النقود المحلية. وقد حاول البنك المركزى المحافظة على السيطرة النقدية مع تجنب الإرتفاع الإسمى فى قيمة الجنيه المصرى، وذلك من خلال سياسة التعقيم.

إلا أن سياسة التعقيم أدت إلى زيادة رصيد أذون الخزانة إلى حوالى ٣١ مليار جنيه، خلال الفترة ٩١ - ١٩٩٢ و٩٣ - ١٩٩٤. أى أكثر من ٨٠٪ من متوسط رصيد نقود الإحتياطى خلال هذه الفترة. وأصبح رصيد أذون الخزانة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ٢٤٪ فى يونيو ١٩٩٤، بعد أن كان لا يتجاوز ٤,١٪ فقط فى يونيو ١٩٩١.

وتقدر التكاليف المالية للتعقيم بحوالى ٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى، خلال سنوات التثبيت الإقتصادى نسبة. (Subramanian, 1997) كما تفاقم الدين المحلى ليصل إلى حوالى ٧٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة ٩١ - ١٩٩٢ و٩٣- ١٩٩٤، وإن انخفض إلى حوالى ٥٢٪ منه فى ٩٦ - ١٩٩٧.

٢ - أن التدفقات الضخمة لرؤوس الأموال الأجنبية ما لم يتم تعقيمها بالكامل، قد تسمح للجهاز المصرفى بالتوسع السريع فى منح الإئتمان، خاصة إذا كانت الرقابة على

البنوك غير كافية* . وهذا التوسع السريع فى الإئتمان، قد يؤدى الى طفرة فى الإنفاق الإستهلاكى، مما يساعد على إرتفاع سعر الصرف الحقيقى للعملة الوطنية، واتساع عجز الحساب الجارى وزيادة كبيرة فى أسعار الأصول.

ومما يزيد الأمور تعقيدا، إن هذا الإرتفاع الكبير فى أسعار الأصول، وارتفاع سعر الصرف الحقيقى للعملة الوطنية، سوف يشجعان مرة أخرى على مزيد من الإنفاق ومزيد من الإقراض المصرفى.

وهكذا فإن الإرتفاع فى سعر الصرف الحقيقى للعملة الوطنية وأسعار الأصول، فضلاً عن إتساع العجز الخارجى وتفاقم المديونية، ستجعل الإقتصاد أكثر عرضة للصدمات غير المواتية.

٣ – أن تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل وإستثمارات الحافظة تتميز غالبا بشدة وسرعة التقلب، خاصة مع ظهور أية بوادر لحدوث أزمة محتملة. ومن ثم فإن سهولة وسرعة خروج مثل هذه الأموال الضخمة من الوطن تؤدى إلى إنخفاض شديد فى أسعار الأصول. ووفقاً لنظام سعر الصرف السائد، قد تخسر الدولة قدراً كبيراً من إحتياطياتها الدولية، وترتفع بها أسعار الفائدة المحلية، أو تعانى من تدهور سعر الصرف الإسمى لعملتها الوطنيةك بل وربما جميع هذه الآثار مجتمعة، وإن كانت بدرجات مختلفة. وفى نهاية الأمر، إذا استمرت هذه المشكلة، فقد تفضى إلى أزمة شديدة فى ميزان المدفوعات. (Helmy, 1997).

ثالثاً : إلتزامات مصر الدولية:

وقعت مصر على إتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية فى ديسمبر ١٩٩٧، على أن يبدأ تطبيقها فى بداية عام ١٩٩٩ . وبموجب هذا الإتفاق، تلتزم مصر بالقيام بفتح الأسواق

* الملاحظ فى مصر أن الإئتمان المصرفى بالجنيه المصرى الممنوح للقطاع العائلى، قد زاد بنسبة ٤٧,٤٪ فى عام ٩٤ – ١٩٩٥ . ثم إرتفع مرة أخرى بنسبة ١٩,٧٪ فى عام ٩٥ – ١٩٩٦ . وقد إتجهت نسبة كبيرة من هذه التسهيلات الإئتمانية إلى تمويل شراء سلع إستهلاكية معمرة وعقارات (البنك المركزى المصرى ١٩٩٥).

المالية والبنوك والخدمات المالية عموما أمام المستثمرين من الدول الأخرى الموقعة على الاتفاق*. وتلتزم مصر بموجب هذه الإتفاقية بالسماح بملكية أجنبية بنسبة ١٠٠٪ من رأسمال بنك محلى، كما تسمح مصر بأن يكون المدير العام للبنك مصرياً أو أجنبياً، بشرط أن تتوافر لديه ١٠ سنوات خبرة.

ووفق إتفاقية تحرير الخدمات المالية، تلتزم مصر بإزالة كل القيود أمام مشاركة الأجانب فى سوق المال، سواء فى عمليات الإكتتاب أو شركات السمسرة والتجارة فى الأوراق المالية أو المقاصة والتسوية أو التسويق وتنشيط السوق، أو إدارة محفظة الأوراق المالية والإستثمار، أو إنشاء صناديق الإستثمار الجماعية ورأس المال المخاطر. وأصبحت لا توجد أية قيود على توريد هذه الخدمات عبر الحدود أو إستهلاكها فى الخارج أوالتواجد التجارى وتواجد الأشخاص الطبيعيين (النجار، ١٩٩٨).

وقد سمحت هيئة سوق المال بإصدار شهادات الإيداع للأسواق المالية الدولية وفقاً لشروط التسجيل فى تلك الأسواق ويتمتع المتعاملون فى البورصة المصرية بحرية الدخول والخروج فى أى وقت. كما أن الضرائب على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن تداول الأوراق المالية والتى كانت تبلغ ٢٠٪ قد تم الغاؤها فى منتصف ١٩٩٦ وفى عام ١٩٩٧ أدرجت البورصة المصرية فى مؤشر البورصات العالمية وفى مؤشر الإستثمار العالمى.

وتجدر الإشارة إلى أن سوق الأوراق المالية بدأت تنافس بشدة النظام المصرفى كأداة للوساطة المالية. حيث إرتفعت الإصدارات الجديدة كنسبة من الإئتمان المصرفى الجديد من ١٨٪ عام ١٩٩٣ إلى حوالى ٨٠٪ فى أوائل ١٩٩٧ (النجار ١٩٩٨).

رابعاً: أهداف خصخصة البنوك:

تسعى الدولة من خلال خصخصة البنوك العامة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف:

* هذه الدول مجموعها ٧٠ دولة بما فيها مصر، وتمتلك هذه الدول نحو ٩٥٪ من أسواق الخدمات المالية على مستوى العالم (البنك الأهلى المصرى (١٩٩٧).

أ - زيادة المنافسة في السوق المصرفية وتحسين الأداء الإقتصادي:

تؤدى زيادة المنافسة بين البنوك إلى خفض هامش الوساطة المالية. كما أن التنافس المتزايد بينها سوف يجعلها توجه الإئتمان المصرفى نحو المشروعات الأكثر إنتاجية والأكثر ربحية، مما قد يسهم فى إعادة تخصيص الإئتمان المصرفى بالإعتماد على المعايير الإقتصادية السليمة (عزت ١٩٩٨).

ب - تنشيط سوق الأوراق المالية وتوسيع قاعدة الملكية:

تساعد خصخصة البنوك العامة من خلال طرح أسهمها فى سوق الأوراق المالية على زيادة المعروض من الأوراق المالية ومن ثم زيادة سعة السوق وتطورها. خاصة وأن أسهم البنوك عادة تلقى ثقة كبيرة فى التداول. كما أن طرح أسهم البنوك للإكتتاب العام يعمل على توسيع قاعدة الملكية لأفراد المجتمع، مما قد يشجعهم على زيادة مدخراتهم لإستثمارها فى شراء تلك الأسهم، ويجعل عملية تحويل الملكية العامة للبنوك إلى الملكية الخاصة، أكثر سهولة.

ج - تحديث الإدارة وزيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية:

تتيح خصخصة البنوك، حرية فى إتخاذ القرارات سواء فى مجالات الإستثمار أو أداء الخدمات المصرفية أو المساهمة فى دعم أسواق المال والنقد. فالبنوك تخضع لعوامل المنافسة والتطور المستمر فى تكنولوجيا العمل المصرفى، وتحتاج بشدة إلى تحرير الإدارة وزيادة درجة إستقلالها بعيدا عن التدخل الحكومى. خاصة أن البنوك المشتركة وبنوك الإستثمار والأعمال وفروع البنوك الأجنبية تستقطب أفضل العناصر البشرية المتاحة لدى البنوك العامة.

د. ترشيد الإنفاق العام وإدارة أفضل للسياسة النقدية:

إن تخفيض سيطرة الدولة على البنوك، قد تدفع الحكومة الى ترشيد إنفاقها العام. كما أن خصخصة البنوك تتيح إدارة السياسة النقدية بطرق غير مباشرة مثل إستخدام عمليات السوق المفتوحة، وبكفاءة أكبر فى ظل وجود أوراق مالية متطورة، بدلا من التدخل فى تخصيص الإئتمان.

خامساً : الأوضاع المصرفية فى مصر:

منذ تطبيق سياسة الإنفتاح الإقتصادى فى ١٩٧٤، وحتى منتصف الثمانينات، أصبح فى مصر ١٠ بنوك للإستثمار، يمتلك المصريون ٥١٪ من رأسمالها كحد أدنى وتمارس نشاطها بالجنيه المصرى والعملات الأجنبية. بالإضافة إلى ٢٢ بنكاً أجنبياً هى فروع لبنوك أجنبية وتتعامل بالعملات الأجنبية فقط، وبنك مشترك واحد يتعامل بالعملة الأجنبية فقط ويعمل وفقا لنظام المنطقة الحرة.

وقد تمتعت هذه البنوك الأجنبية بإعفاءات ضريبية متعددة*. كما كان لا يجوز تأميمها أو مصادرتها أو الحجز على أموالها أو فرض الحراسة عليها من غير الطريق القضائى. وكان مسموحا لها بالتجاوز عن شرط السنوات الخمس الخاصة بإعادة تحويل المال إلى الخارج أو التصرف فيه. وكان عملاء هذه البنوك يودعون أموالهم لديها فى حسابات خاصة حرة يسهل تحويلها للخارج ولا يجوز الحجز عليها، عكس الحال فى بنوك القطاع العام.

ومنذ بدء تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادى، تسارعت عملية تحرير قطاع البنوك، بما فتح المجال أمام البنوك الأجنبية لإنشاء فروع ومكاتب تمثيل والتعامل بالعملات الحرة والمحلية، وحق الأجانب فى إمتلاك أكثر من نصف رأسمال البنك الذى يشاركون فيه.

فبمقتضى القانون ٣٧ لسنة ١٩٩٢، أصبح من حق محافظ البنك المركزى المصرى التصريح للبنوك الأجنبية بفتح مكاتب تمثيل لها فى مصر، إذا لم يكن لها فروع بها. ويجب أن تكون هذه البنوك الأجنبية خاضعة فى الدول التى توجد فيها لرقابة السلطة النقدية فى تلك الدول (النجار ١٩٩٨).

كما تضمن هذا القانون التصريح للبنوك وفروع البنوك الأجنبية التى يقتصر تعاملها على العملات الحرة، أن تتعامل بالعملة المحلية، بشرط أن تتخذ تلك الفروع شكل شركة مساهمة مصرية.

* تشمل هذه الإعفاءات الضريبية، ضريبة إيرادات القيم المنقولة وضريبة الأرباح، وإعفاء الأسهم الصادرة عنها من رسم الدمغة لمدة خمس سنوات، وإعفاء كافة عناصر الأصول الرأسمالية والمواد وتركيبات البناء اللازمة لإنشاء المشروعات من كل أو بعض الضرائب والرسوم الجمركية.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	امنية امين حلمى
الموضوع الفرعى :	فى مصر: قطاع البنوك	رقم العـــــدد :	١٥٣
المصـــــدر :	كتاب الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	نوفمبر ٢٠٠٠

فى الواقع، بدأت عملية إجراءات خصخصة البنوك فى مصر منذ عام ١٩٩٤، حيث كان هناك ٢٧ بنكا مشتركا، تمتلك فيها البنوك العامة حصصا تتراوح ما بين ٥١٪ و ٩٠٪. وبعد أن تم طرح أسهم البنوك العامة، أصبح الآن لا يوجد سوى ثلاثة بنوك مشتركة لا تتجاوز فيها ملكية البنوك العامة ٥١٪ ومنها البنك المصرى لتنمية الصادرات. كما تتراوح ملكية البنوك العامة فى بنكين ما بين ٢٠٪ و ٥٠٪. أما باقى البنوك المشتركة فقد تم بيع أسهم البنوك العامة فيها.

وقد نص القانون ٩٧ لسنة ١٩٩٦، على أنه يجوز أن تزيد نسبة ما يملكه الأجانب فى رؤوس أموال البنوكالمشتركة والخاصة على ٤٩٪ من رأس المال المصدر لأى بنك. ويحظر على أى شخص طبيعى - بغير طريق الميراث - أو على أي شخص إعتبارى أن يمتلك ما يزيد على ١٠٪ من رأسمال أى بنك من البنوك إلا بعد موافقة البنك المركزى المصرى.

أما القانون ١٥٥ لسنة ١٩٩٨، فقد سمح بمشاركة القطاع الخاص فى رؤوس أموال بنوك القطاع العام المملوك رأسمالها بالكامل للدولة. ويسرى عليها نص القانون ٩٧ لسنة ١٩٩٦، السابق ذكره والخاص بفتح حدود ملكية الأجانب فى البنك لتزيد عن ٤٩٪ دون تحديد حد أقصى. ووفقا لهذا القانون، فإن مجلس إدارة البنك العام الذى يساهم القطاع الخاص المحلى أو الأجنبى فى رأسماله، يتم تشكيله من عدد لا يقل عن خمسة ولا يجاوز خمسة عشر عضوا وتختار الجمعية العامة للبنك عددا منهم بنسبة ما يملكه القطاع الخاص فى رأسمال البنك، ويصدر بتعيين باقى الأعضاء قرار من رئيس مجلس الوزراء. وبالتالى، إذا إمتلك القطاع الخاص الأجنبى رأسمال البنك كلية فإن مجلس إدارته سيكون أجنبيا صرفا.

سادساً : الدور التنموى لبنوك القطاع العام التجارية الأربعة:

إن أى تقييم لتحرير القطاع المصرفى وبصفة خاصة خصخصة البنوك العامة، لابد وأن ينطلق من أهمية الدور الذى تلعبه هذه البنوك فى النهوض بقضايا النمو فى المجتمع

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	امنية امين حلمى
الموضوع الفرعي :	فى مصر: قطاع البنوك	رقم العـــــدد :	١٥٣
المصـــــــدر :	كتاب الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	نوفمبر ٢٠٠٠

من خلال تعبئة المدخرات وتمويل الإستثمار والإقراض. خاصة وأن هذه العمليات فى مجملها تؤثر فى تحديد مستوى النمو الإقتصادى والتشغيل ومعدل التضخم.

فالبنوك العامة تلعب دورا هاما فى التنمية، من خلال جذب وتعبئة المدخرات المحلية وتمويل المشروعات القومية العملاقة والمساهمة فى مشروعات البنية الأساسية وغيرها بشروط ميسرة. وتقوم البنوك العامة بدور فعال فى تنشيط أسواق رأس المال، بدعم برنامج الخصخصة والترويج للأوراق المالية وتقييم الأصول وخدمة الإكتتاب العام وإنشاء صناديق الإستثمار.

وتقوم البنوك العامة بوظائف البنوك الشاملة لصالح الحكومة. كما يسهم الفائض السنوى لهذه البنوك فى تمويل الخزانة العامة، حيث تحصل الحكومة على نصيب من الأرباح المحققة بإعتبارها صاحبة رأس المال المستثمر فى هذه البنوك. وتتزايد أهمية هذه البنوك فى أوقات الأزمات، مثل قيام بنك مصر بإنقاذ مودعى بنك الإعتماد والتجارة مصر. ويمكن إلقاء الضوء على أهمية الدور التنموى لبنوك القطاع العام التجارية، من خلال مجموعة من المؤشرات الأساسية: (الجبالى، ١٩٩٨).

١ – تتميز البنوك التجارية العامة بالإنتشار الجغرافى الأوسع على مستوى الجمهورية، حيث تبلغ فروعها حوالى ٨٨٨ فرعا. بينما يقتصر عدد الفروع بالنسبة للبنوك التجارية المشتركة والخاصة على ٣٠١ فرع فقط، وبنوك الإستثمار والأعمال على ٩٣ فرع.

٢ – تستحوذ البنوك العامة التجارية على ١٢٤,٧ مليار جنيه من الودائع (أى ما نسبته ٦٢,٢ ٪ من إجمالى الودائع لدى الجهاز المصرفى). بينما يقتصر نصيب البنوك التجارية المشتركة والخاصة على ٥١,٥ مليار جنيه.

٣ – يعتبر القطاع العائلى هو المساهم الأكبر فى إجمالى الودائع المجمعة لدى بنوك القطاع العام التجارية. حيث تبلغ ودائعه حوالى ٦١,٥ ٪ من إجمالى الودائع لدى هذه البنوك العامة مقابل ٢٧,٥ ٪ من القطاع العام، و ٩,٩ ٪ فقط من القطاع الخاص.

الموضوع الرئيسى : الخصخصة	اسم كاتب المقال : امنية امين حلمى
الموضوع الفرعى : فى مصر: قطاع البنوك	رقم العـــدد : ١٥٣
المصـــدر : كتاب الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصــدور : نوفمبر ٢٠٠٠

٤ – قدمت بنوك القطاع العام التجارية ٧٦,٢ مليار جنيه من إجمالى أرصدة الإقراض والخصم حتى نهاية يونيو١٩٩٧ (أى حوالى ٥٠٪ من الإجمالى لدى الجهاز المصرفى ككل).

٥ – إستحوذ القطاع العام على النسبة الكبرى من رصيد الإقراض والخصم الموجه من البنوك التجارية العامة (٥١,٦٪ من الإجمالى)؛ مقابل ٣٩,٨٪ للقطاع الخاص. وذلك رغم التراجع النسبى لنصيب القطاع العام منذ بداية التسعينيات وحتى الآن. أما بالنسبة للبنوك التجارية المشتركة والخاصة، فإن نصيب القطاع الخاص من أموالها يصل الى ٨١,٨٪ على حين لا يتجاوز نصيب القطاع العام ٥٪ فقط (أنظر الشكل رقم ١).

٦ – فيما يتعلق بتمويل الأنشطة الإقتصادية، نجد أن بنوك القطاع العام التجارية توجه معظم إقراضها إلى قطاع الصناعة الذى يستحوذ على ٣٥,٨٪ من الإجمالى، يليه قطاع الخدمات بنسبة ٢٤,٩٪ ثم التجارة ٢٢,٣٪؛ ويقتصر نصيب الزراعة على ١٪ فقط. أما بالنسبة للبنوك التجارية المشتركة والخاصة، فإن القطاع التجارى يستحوذ على ٣٤٪ من الإقراض المقدم من هذه البنوك، مقابل ٣٠,٩٪ و ١٩٪ للخدمات و ٢,٨٪ للزراعة (أنظر الشكل رقم ٢)

ومن الجدير بالذكر أن مصر قد سعت إلى تقوية الجهاز المصرفى منذ ١٩٩١، بإتباع قواعد الرقابة الحصيفة، والتى تتعلق بإنكشاف العملات الأجنبية، ومعدل كفاية رأس المال، وتصنيف الأصول والإحتياطيات، ومتطلبات الإحتياطى القانونى، وتركز الإئتمان، ونسبة السيولة، وتركز الإستثمارات فى الخارج، ومطالبة البنوك بإعداد ونشر التقارير المالية على أساس المعايير المحاسبية الدولية، بما يوفر الإفصاح والشفافية فى القطاع المصرفى. وبنهاية يونيو ١٩٩٧، حققت البنوك التجارية العامة معيار كفاية رأس المال (٨٪ حسب معايير لجنة بازل). ونجحت البنوك المشتركة والخاصة فى ذلك أيضا (فيما عدا ثلاثة منها والتى لا تمثل سوى أقل من ٣٪ من الأصول المصرفية).

ويقع على عاتق البنوك العامة مسئولية إجتماعية. حيث تقوم هذه البنوك بتقديم بعض الخدمات المصرفية ذات الطابع الإجتماعى مثل خدمة أصحاب المعاشات وتوفير

الإئتمان الميسر للنقابات العمالية والمهنية. كما تساعد المشروعات الصغيرة والحرفية والتعاونية على الحصول على تمويل من الصندوق الإجتماعى للتنمية؛ وتقديم المعونات الفنية والإدارية لهم.

وعلى الرغم مما سبق، تعانى البنوك التجارية العامة من بعض المشاكل الهامة التى تستوجب الإصلاح، وأهمها:

١ - بالنسبة لربحية البنوك، تشير تقديرات صندوق النقد الدولى، إلى أن معدل العائد على حقوق الملكية فى البنوك المشتركة، كان يزيد على ٢٠٪، فى حين لم يتجاوز ١٠٪ فى بنوك القطاع العام التجارية فى ٩٦ - ١٩٩٧.

٢ - أما فيما يتعلق بالكفاءة فإن أحد المؤشرات التى يستدل بها صندوق النقد الدولى على إرتفاع كفاءة فروع البنوك الأجنبية والبنوك المشتركة، مقارنة بالبنوك العامة التجارية، هو نسبةالعمالة للأصول. حيث أن كل خمسة عشر مليون جنيها من الأصول، يقابلها موظف واحد فى فروع البنوك الأجنبية، وثلاثة من الموظفين فى المشتركة، وخمسة منهم فى البنوك العامة. ولعل الفرق فى ذلك يعود ولو بصورة جزئية إلى كثافة فروع البنوك العامة. وفى ضوء الإتجاه إلى ميكنة نظم العمل المصرفية، بالإضافة إلى خصخصة تلك البنوك، يصبح من المتوقع تسريح بعض الأيدى العاملة فى البنوك التجارية العاملة.

٣ - وتشكل الودائع قصيرة الأجل حوالى ٥٣٪ من الودائع الإدخارية غير الحكومية بالعمل المحلية لدى البنوك التجارية. وهذه الودائع قصيرة الأجل تستخدم فى صورة قروض طويلة الأجل.

٤ - ترتفع قيمة المحفظة المالية للبنوك بحيث بلغت ٥٣,١ مليار جنيه فى نهاية ١٩٩٧ (أى بنسبة ١٧,٦٪ من إجمالى المراكز المالية للجهاز المصرفى) وبلغ ما فى حوزتها من أذون على الخزانة ٢٩ مليار جنيه، ومن السندات الحكومية ١٣,٦ مليار، ومن السندات غير الحكومية ١,٥ مليار، والمساهمات فى الشركات ٦,٦ مليار، والأوراق المالية والأجنبية ما يعادل ٢,٤ مليار جنيه.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	امنية امين حلمى
الموضوع الفرعى :	فى مصر: قطاع البنوك	رقم العـــدد :	١٥٣
المصـــــدر :	كتاب الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	نوفمبر ٢٠٠٠

٥ – ترتفع أرباح البنوك العامة من الإستثمار فى الأوراق المالية وتجاوزت أرباحها عن النشاط المصرفى العادى، وهكذا وصلت نسبة أرباح محفظة بنك مصر لإيراد النشاط إلى ٨٨,٢٪ وفى بنك الإسكندرية ٧٦,٤٪ وفى بنك القاهرة ٥٢,٣٪ و ٣٩٪ للبنك الأهلى. جاءت النسبة الغالبة من أرباح المحفظة من أذون الخزانة والسندات الحكومية. فقد شكلت ٥٣٪ من أرباح محفظة بنك مصر و ٨٠,٦٪ من أرباح محفظة البنك الأهلى و ٨٤٪ من أرباح بنك القاهرة و ٧٣٪ لبنك الإسكندرية.

وفى ضوء العرض السابق، يبدو أن عملية خصخصة البنوك العامة لها أبعاد كثيرة توجب الحذر والتأنى والتدرج. وأن هناك العديد من المحاذير والمعايير والضوابط التى ينبغى أخذها فى الإعتبار، حتى تنعكس عملية خصخصة البنوك بصورة إيجابية على التنمية فى مصر وأهمها:

١ – أن هيكل القطاع المصرفى حاليا يضم كل أنواع الملكية فى البنوك وأن القوانين الحالية لا تحول بين القطاع الخاص المحلى والأجنبى فى تملك البنوك فى مصر أو تأسيس بنوك جديدة. ويبدو أن التعديلات التشريعية الأخيرة فى قانون البنوك تحاول إنهاء دور الحكومة فى هذا القطاع. ولكن فى ضوء الدور الهام الذى تقوم به البنوك التجارية العامة فى التنمية الإقتصادية والإجتماعية نرى أنه من الأفضل أن تظل الحكومة متملكة قدرا من الجهاز المصرفى يمكنها من توجيه المدخرات إلى المشروعات ذات البعد الإجتماعى بالنسبة للإقتصاد فإعتباراتها تشمل النفقة والعائد الإجتماعى وليس العائد التجارى فقط.

٢ – جنسية المشترين: قد تكون الحكومة ملزمة بتحرير القطاع المصرفى، بموجب برنامج الإصلاح الإقتصادى وبموجب إتفاقية تحرير الخدمات المالية فى ديسمبر ١٩٩٧، لكنها ليست ملزمة بأن تبيع بنكا عاما للأجانب. فالأفضل أن يقتصر دخول الأجانب فى القطاع المصرفى حاليا على البنوك الخاصة والمشتركة؛ وقد سمح القانون بزيادة نسبة مساهماتهم فيها الى ١٠٠٪ من رزس المال. وأن يكون البيع للمصريين فقط لمنع سيطرة الأجانب على المصارف المصرية خاصة بعد إنتقال ملكية عدد كبير من البنوك المشتركة للأجانب وذلك فى ضوء أن المستثمر الأجنبى عادة ما يلجأ إلى تحويل الأرباح إلى

الخارج ولا يستثمرها داخل البلاد ويهتم بالأرباح المادية فقط دون المبالاة بالإعتبارات القومية، وربما يفضل تمويل الشركات عابرة القوميات.

كما تجدر الإشارة فى هذا السياق، إلى أن قيمة عمليات التداول التى يقوم بها الأجانب بيعاً وشراءً فى البورصة المصرية، قد بلغت نحو ٩,٩ مليار جنيه خلال شهر أكتوبر ١٩٩٦ وحتى نهاية مارس ١٩٩٨، وبلغت نسبتها إلى إجمالى التداول ٣٥,١٪ من قيمة التعاملات فى البورصة المصرية، خلال نفس هذه الفترة. وهذه الأحجام من التعاملات تتيح لمن يقوم بها أن يسيطر على تحديد إتجاه الأسعار (النجار، ١٩٩٨).

٣ – أهمية إستقلالية البنك المركزى المصرى وقوته فى الإشراف والمتابعة المستمرة وإمتلاكه للأدوات التى تمكنه من القيام بدوره الرقابى والإشرافى بفعالية. فالخصخصة يجب أن تتم بما لا يخل بضروريات الرقابة على المؤسسات المالية. فيجب أن يمارس البنك المركزى دوره الأدبى أو الإقناع الودى مع وحدات الجهاز المصرفى لتنفيذ السياسة النقدية وتوجيه المدخرات نحو الإستثمارات الأكثر أهمية للإقتصاد القومى وأن تكون الأجور لدى البنك المركزى المصرى مرتفعة إلى الحد الذى يجذب العمالة الماهرة عالية الكفاءة، ويدفعها إلى الإستقرار فى العمل به. كما ينبغى أن تتمشى الزيادة فى عدد مراقبى البنوك مع الزيادة والتوسع فى عدد البنوك والأفرع. ويجب أن تكون المعلومات التى يتم الإفصاح عنها دقيقة وموثوق بها، حتى تكون القرارات الإقتصادية للمتعاملين فى الأسواق سليمة.

٤ – بالنسبة للبعد الزمنى لخصخصة البنوك العامة التجارية، فمن الأفضل أن تؤجل إلى حين الإنتهاء من:

أ – خصخصة البنوك المشتركة تماماً.

ب – برنامج خصخصة المؤسسات العامة. حيث تبلغ الديون القائمة على هذه المؤسسات لدى الجهاز المصرفى حوالى ٣٢ مليار جنيه. ويقدر أن ٦٠٪ إلى ٧٠٪ منها تعتبر ديون مشكوك فى تحصيلها. ومن الجدير بالذكر، أن ٢,١ مليار جنيه من الحصيلة الإجمالية لخصخصة المؤسسات العامة، والبالغة ٥,٢ مليار جنيه، قد إستخدمت فى تسوية مديونية المؤسسات العامة لدى الجهاز المصرفى. (IMF.1998)

ج – تسوية ديون البنوك العامة لدى الهيئات والشركات الحكومية والقطاع العام قبل تقييم أسهمها وإجراء خصخصتها. فسداد مديونية هذه الجهات لدى البنوك (والتى تصل إلى ٧٥ مليار جنيه) سيؤدى إلى حصول البنوك على موارد مالية جديدة، ومن ثم تقييم مرتفع لأسهم البنوك.

٥ – فيما يتعلق بأسلوب الخصخصة:

الواقع أن الخصخصة من خلال إندماج بنك حكومى، فى بنك آخر قطاع خاص، وظهور كيان خاص جديد، قد لا تؤدى بالضرورة إلى مزيد من المنافسة فى الاقتصاد. بل على العكس قد تؤدى إلى انتقال الإحتكارات العامة إلى إحتكارات خاصة. ومن ثم يجب الإنتباه الى هيكل السوق. وقد يكون الأسلوب الأفضل للخصخصة، هو العمل على زيادة رؤوس أموال البنوك القائمة، وأن تكون فى صورة أسهم تطرح للإكتتاب العام للمصريين فى السوق وتتداول فى البورصة.

وبهذه الطريقة يمكن توسيع قاعدة الملكية وتجنب مشكلة صعوبة تقييم أصول البنك أو موجوداته وتحديد قيمة السهم الواحد فى رأس المال الكلى. كما أنها تؤدى إلى توفير موارد مالية إضافية للبنوك تساعد على التوسع فى حجم المعاملات والتصدى للمنافسة من جانب البنوك الأجنبية. ويمكن المحافظة على حقوق العاملين فى البنوك بتخصيص نسبة لا تقل عن ١٠٪ من قيمة رزس المال للعاملين فى البنوك أسوة بما حدث فى حالة خصخصة المشروعات الإنتاجية العامة مع وضع ضوابط لعدم الإنتقاص من الحقوق المكتسبة للعاملين بعد الخصخصة. كما أن هذا الأسلوب يزيل التخوف من المستثمر الإستراتيجى وسيطرته المحتملة على رزس المال فى هذا القطاع الحيوى.

٦ – الواقع أن المنافسة الشديدة قد تدفع المؤسسات المالية الضعيفة، إلى الدخول فى أنشطة تتسم بالمخاطرة الكبيرة. ولذلك يجب أن يكون التشريع قويا وصريحا بحيث يسمح ببيع أو إغلاق بنك ما وخروجه من السوق، حال تعثره بدرجة يصعب معها إصلاحه. وذلك حتى يخشى أصحاب رأس المال من فقد حصتهم ويتخوف رجال البنوك من فقد وظائفهم، وبذلك يتحفزون ويسعون للمحافظة على متانة وسلامة البنك.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	امنية امين حلمى
الموضوع الفرعى :	فى مصر: قطاع البنوك	رقم العـــدد :	١٥٣
المصـــدر :	كتاب الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	نوفمبر ٢٠٠٠

٧ – تطبيق نظام التأمين على الودائع:

إن عدم تطبيق هذا النظام قد يدفع البنوك إلى المغالاة فى تغطية نفسها بالسيولة فى كل وقت، مما يضعف قدرتها على المنافسة وتحقيق الربح. أما تطبيقه فيعطى ثقة كبيرة لصغار المودعين فى الجهاز المصرفى ككل ويشجعهم على الإدخار. وفى مصر ينص القانون ٣٧ لسنة ١٩٩٢ المعدل لقانون البنوك والإئتمان رقم ١٦٤ لسنة ١٩٧٥ على إنشاء صندوق التأمين على الودائع بالبنوك العاملة فى مصر والمسجلة لدى البنك المركزى المصرى، وتكون له شخصية إعتبارية وميزانية مستقلة ويخضع لإشراف البنك المركزى المصرى، لكن لم يستصدر حتى الآن النظام الأساسى والقواعد المكملة. ويتطلب نظام التأمين الأمثل على الودائع، مجموعة من الشروط:

– ألا يحمط النظام أصحاب رأس المال فى البنك.

– دراسة ملكية البنوك.

– دراسة التوزيع الحالى للودائع فيما بين البنوك.

– إعداد الكوادر الفنية المطلوبة.

– أن يكون النظام إجبارياً لجميع البنوك (فيما عدا تلك التى تخضع لنظام تأمين مماثل كفروع البنوك الأجنبية التى تخضع من خلال مراكزها الرئيسية لنظام تأمين بالخارج).

– أن تكون نظم الحسابات بالبنوك قائمة على معايير المحاسبة الدولية.

– أن تكون قواعد منح الإئتمان واضحة ووفق الأعراف المصرفية المعترف بها دولياً.

– أن تكون هناك قواعد موحدة لتقييم أصول البنوك ووضع المخصصات لها.

– تطبيق نظام تصنيف الأصول وكفاية رأس المال.

– أن تكون لدى إدارة النظام السلطات الإشرافية اللازمة والمعلومات الضرورية لتصحيح الخلل فى أى وحدة مصرفية تواجه صعوبات مالية.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	امنية امين حلمى
الموضوع الفرعى :	فى مصر: قطاع البنوك	رقم العـــدد :	١٥٣
المصـــدر :	كتاب الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	نوفمبر ٢٠٠٠

١١ – فى ظل عولمة أسواق رأس المال، وضخامة التدفقات، يصبح إلتزام الدولة بثبات سعر الصرف وتمتعها بالمصداقية فى ذلك، أمر بالغ الصعوبة ومرتفع التكلفة. ومن ثم، السماح لنظام سعر الصرف بمزيد من المرونة، يجعل السياسة النقدية أكثر فعالية ويحد من تدفقات رووس الأموال الساخنة، ويخفف من الضغوط التضخمية المصاحبة للتدفقات، ويدعم جهود الإصلاح التجارى.

١٢ – من الأفضل محاولة تغيير مكونات تدفقات رؤوس الأموال، وذلك بتشجيع الإستثمار الأجنبى المباشر والحد من إستثمار الحافظة. ولعل أحد الطرق لتحقيق ذلك، هو تحديد رأس المال المسموح بخروجه من البلاد خلال فترة زمنية معينة.

– أن يقوم النظام بعد إحداث إعادة الهيكلة اللازمة للبنوك وبعد تدعيم رؤوس أموالها.

– أن تكون القواعد المطبقة فى العمل المصرفى واحدة لجميع البنوك العاملة ودون تمييز.

– أن يقوم النظام على أساس تعويض جزئى مناسب لكل أنواع الودائع، وأن يكون فى قدرة النظام التعويض الفورى فى حالة تعثر أى وحدة مصرفية.

وقد يتضمن النظام وضع حد أقصى للودائع المؤمن عليهاك مع إيضاح هل ينطبق هذا السقف على كل ودائع العميل لدى البنك الواحد أم على مجمل ودائعه لدى جميع البنوك .وتحديد السقف يعتمد على توقعات التعثر، ومن ثم يعتبر مؤشرا على مدى قوة الجهاز المصرفى. كما يجب تحديد ما إذا كان التأمين على الودائع، يشمل تلك بالعملة المحلية فقط أم بالعملات الأجنبية أيضا.

٨ – فى ضوء ضخامة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى مصر، فضلا عن الإتجاه إلى خصخصة البنوك العامة، ينبغى مراعاة ألا تتجه البنوك إلى تمويل الأنشطة التى كانت مقيدة من قبل كتمويل الطلب الإستهلاكى وتشجيع شراء السلع المعمرة والكمالية وأنشطة المضاربة كالعقارات وأسواق الأوراق المالية.

٩ – أن الدولة التى تتلقى تدفقات ضخمة من رؤوس الأموال، ينبغى أن تحرص على الإحتفاظ بإحتياطيات مرتفعة من النقد الأجنبى، ليس فقط لتغطية مستوى معين من الواردات، بل أيضا لمواجهة الصدمات المحتملة فى حساب المعاملات الرأسمالية. ويجب أن تأخذ الدولة بعين الإعتبار الرصيد القائم من الدين العام قصير الأجل، وآجال إستحقاقه.

١٠ – أن التدخل بتعقيم تدفقات رؤوس الأموال من خلال عمليات السوق المفتوحة، لا ينجح غالباً فى الحد من إرتفاع سعر الصرف الحقيقى. ويؤدى هذا التعقيم إلى تشجيع تدفقات رؤوس الأموال سريعة التقلب، ويتسبب فى زيادة مستوى الدين الداخلى وإرتفاع عبء خدمته، كما يحد من إستفادة الإقتصاد من مزايا التدفقات والمتمثلة أساساً فى زيادة الإستثمار والنمو الإقتصادى.

الخصخصة فى مصر
من الناحية الاقتصادية -
قطاع التأمين

الخصخصة

من الناحية الاقتصادية

قطاع التامين

عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
الانتهاء من تقييم شركات التأمين	مجدى عبيد	العالم اليوم	٢٨٦٩	٢٠٠٠/٧/١٢	٧٩
فى مؤتمر العولمة وصناعة التأمين: المشاركون يطالبون بخصخصة شركات التأمين	فاتن الخولى	العالم اليوم	٢٨٨٤	٢٠٠٠/١٠/١٩	٨٠

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	مجدى عبيد
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع التأمين	رقم العـــــدد :	٢٨٦٩
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصــدور :	٢٠٠٠/٧/٢

تقرير أمريكى يتوقع تسريع معدلات الخصخصة قبل نهاية العام

الانتهاء من تقييم شركات التأمين العامة خلال 6 شهور

طرح 20٪ من أسهم الاتصالات واسلوب عملى لنظام BOT

□ كتب - مجدى عبيد:

وصف تقرير اقتصادى امريكى صدر مؤخرا تطورات برنامج الخصخصة المصرى بانها مختلفة مشيرا الى ان البرنامج ينطوى على ملامح ايجابية واخرى سلبية.

واشار التقرير الذى اعدته وحدة دعم الخصخصة التابعة لهيئة المعونة الامريكية انه فى الوقت الذى تم فيه احراز تقدم على صعيد الانشطة السابقة على الخصخصة فان ما تم خصخصته من مشروعات القطاع العام لايزال عدده محدودا.

وتوقع التقرير ان تؤدى عملية التعاقد مع شركة امريكية لتنفيذ خدمات الخصخصة اعتمادا على تمويل المعونة الامريكية الى حدوث زيادة فى اعداد الشركات التى تتم خصخصتها بحلول الربع الاخير من العام الجارى.

ورصد التقرير بعض العناصر الايجابية لانشطة الخصخصة التى قامت بها الحكومة المصرية على النحو التالى:

اولا: قيام وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بجهد مركز ومكثف لاستكمال قاعدة المعلومات عن المساهمات المشتركة.

ثانيا: اتخاذ قرار بطرح 20٪ من اسهم الشركة المصرية للاتصالات خلال الربع الاخير من العام الجارى.

ثالثا: بدء تقييم شركات التامين من قبل خبراء تقييم دوليين.

رابعا: اتباع وزارة النقل اسلوبا عمليا فى تطبيق نظام البوت على المشروعات التى سيشارك فيها القطاع الخاص. واشار الى ان وزارة قطاع الاعمال والشركات القابضة واصلت جهودها لتسريع ايقاع الخصخصة من خلال تكثيف الجهود للترويج لعدد من الشركات بغرض التسريع فى عملية بيعها باقامة موقع على الانترنت يحتوى معلومات عن الاوضاع المالية والادارية للشركات المطروحة للبيع.

واشار التقرير الى ان وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية تحركت قدما فى محاولاتها لبيع حصة الحكومة فى عدد من البنوك مثل بنك مصر امريكا الدولى والبنك التجارى المصرى وبنك الائتمان الدولى وبنك مصر ايران للتنمية وتوقع ان يؤدى انجاز عمليات البيع هذه الى انخفاض مساهمات الحكومة فى البنوك المشتركة من 23 بنكا الى 18 بنكا.

واضاف التقرير ان الوزارة شكلت وحدة خاصة لخصخصة مساهمات الحكومة فى البنوك المشتركة تتولى مسئولية اقامة قاعدة معلومات عن المساهمات الحكومية فى البنوك المشتركة وتحديد انسب الوسائل لخصخصة هذه المساهمات المشتركة، واعداد وثائق معلومات عن تلك البنوك المشتركة وتحليل التقييمات المطروحة لهذه المساهمات.

وتوقع التقرير بيع كل من شركة مصر للاستثمارات المالية وشركة اكتوبر للتنمية والاستثمار العقارى والشركة العربية للمشروعات والتنمية الحضارية وشركة الاهلى للاستثمار العقارى خلال العام الجارى.

واشار الى قيام بنكين استثماريين دوليين بتقييم شركات التامين العامة تمهيدا لطرحها للبيع مضيفا ان عملية التقييم سوف تستغرق مابين 6 الى 8 شهور.

حول وضع شركات الكهرباء فى برنامج الخصخصة اشار التقرير الى ان الحكومة المصرية وضعت برنامجا لاعادة هيكلة 6 شركات كهرباء مطروحة للخصخصة بهدف زيادة قيمتها ويتضمن البرنامج جزءاً حيوياً لتسوية ديون هذه الشركات المستحقة لدى البنوك.

واشار التقرير الى ان هناك اختلافا بين تقديرات الحكومة لقيمة اصول هذه الشركات وتقديرات مؤسسة «ميريل لينش» وهو ما دفع الحكومة الى اللجوء الى خبراء آخرين للتعرف على تقييماتهم.

ورصد التقرير برنامج الخصخصة لوزارة الاسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة، مشيراً إلى ان الوزارة صدقت على أربعة مشروعات لاقامة جراجات تحت الارض فى كل من الاسكندرية والقاهرة، وتبلغ تكلفة تلك المشروعات 503 مليون جنيه.

واضاف ان وزير الاسكان ترأس لجنة لتقييم أصول شركة المقاولين العرب، لاتخاذ قرار بخصوص خصخصتها.

واوضح فى معرض استعراضه لبرنامج الخصخصة فى وزارة النقل انه توجد مشروعات تحت الدراسة او فى مرحلة الطرح على هيئة عطاءات لاقامة 6 مطارات.

واضاف التقرير ان شركة «آثى براون بوفيرى تقوم حاليا بإعداد دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع مطار الفرافرة بناء على اتفاق مع هيئة الطيران المدنى فى عام 1999، مشيرا انه من المتوقع الانتهاء من الدراسة فى غضون الفترة القصيرة القادمة، وانه فى حالة ما برهنت الدراسة على جدوى المشروع، فان الشركة ستبدأ فى تطوير المنطقة، اعتماداً على مفهوم شامل للتنمية يشتمل على اقامة فنادق ومنشآت سياحية ومشروعات اخرى للبنية التحتية.

ونوه التقرير الى ان هناك 5 عروض لشركات محلية ودولية تتنافس حصول على عقد لاقامة صالة جديدة للمسافرين فى مطار الغردقة الدولى، وفقا لاسلوب الـ "BOOT".

كما اشار الى قيام الحكومة بإختيار شركة ناكو الدانماركية لاجراء دراسة جدوى، والمساعدة فى وضع الشروط المرجعية لعقد، يتناول اقامة 3 محطات جديدة بمطار القاهرة بالدولى وفقا لاسلوب الـ BOOT.

وأضاف التقرير ان هناك الدراسات التى يـ[illegible] اعدادها حول تحديث اعادة هيكلة شركة مصر للطيران توصى بتجزئة الشركة الى 16 شركة تابـ[illegible] وهو ما قد يؤدى فى النهاية إلى خصخصة بعض كل هذه الشركات. وأشار التقرير الى أن المصرية تدرس اشراك القطاع الخاص فى المرحلة الثالثة لمترو انفاق القاهرة وفقاً

. كما ذكر التقرير ان وزارة قطاع الاعمال"OOT اعلنت انها سوف تمنح حقوق امتياز ادارة شـ[illegible] النقل البحرى العام الى القطاع الخاص بإعتبار ان يمثل الطريقة الاقتصادية الافضل لتحديث وتطو[ير] هذه الشركات. كما أشار الى منح امتياز عقد بأسلو[ب] الـ BOOTلمدة 20 عاما لتشييد وادارة نفق جد[يد] تحت قناة السويس، ويخدم النفق ميناء شـ[رق] بورسعيد، ويتكلف نحو 500 مليون جنيه.

كما تم طرح عطاء مشروع اقامة ميناء العريـ[ش] البحرى بنظام الـ BOOT، وتقدر تكلفة المشـ[روع] بنحو 200 مليون دولار.

واستعرض التقرير برنامج الخصخصة لوز[ارة] التجارة الداخلية، مشيراً الى ان وزارة التجا[رة] مسئولة عن 7 شركات للتجارة الداخلية وتعانى [هذه] الشركات عن خسائر مالية بسبب المنافسة ا[لتى] تواجهها من قبل شركات القطاع الخاص.

واضاف ان الوزارة تسعى الى عرض عقود ا[يجار] طويلة الأجل لنحو 3142 منفذا تجاريا تتبع [ا]لشركات، كما اعلنت الوزارة عن انها تعتزم اقامة صومعة للغلال بإتباع اسلوب الـ "BOOT".

الموضوع الرئيسى : الخصخصة — اسم كاتب المقال : فاتن الخولى

الموضوع الفرعى : فى مصر : قطاع التأمين — رقم العـــــدد : ٢٨٨٤

المصـــــدر : العالم اليوم — تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/٧/١٩

فى مؤتمر العولمة وصناعة التأمين بأفريقيا

المشاركون يطالبون بخصخصة شركات التأمين وتوحيد التشريعات لمواجهة المنافسة الأجنبية

□ كتبت – فاتن الخولى:

دعا الخبراء الى ضرورة تنظيم العمل التامينى داخل السوق المصرى من خلال توحيد التشريعات ودعم سياسة الخصخصة وتحرير شركات التامين وتطويرها لمواجهة دخول رؤوس الأموال الاجنبية وطالب المشاركون فى مؤتمر العولمة وصناعة التامين فى افريقيا الذى عقد امس بوضع ضوابط صارمة لدخول الشركات الاجنبية الى اسواق التامين الافريقية بحيث يتم رفع الحد الادنى المفروض لراس المال واشتراط الخبرة والممارسة التامينية فى المساهمين على ان لاتقل نسبة مساهمتها عن 50٪ داخل السوق المحلى حتى لايؤدى فتح الباب امام رؤوس الاموال الاجنبية الى نتيجة عكسية بهروب الاموال المحلية.

واكد ماك ايزاك ممثل البنك الدولى ان الاقتصاد المصرى استطاع تصحيح مساره بما يتفق مع متطلبات البنك الدولى واصبح سوقا يتمتع بدرجة عالية من الاستقرار وانخفاض معدلات التقديم ويتوقع لسوق التامين المصرى مزيدا من النمو خلال الفترة القادمة خاصة فى ظل ارتفاع مستوى دخل الطبقة الوسطى.

اكد خيرى سليم رئيس هيئة الاشراف والرقابة على التامين ان سوق التامين المصرى استطاع تحقيق طفرة فى ادائه خلال الفترة الماضية حيث اصبح ترتيبه الـ 52 بين الاسواق العالمية كما سجلت ثلاث شركات تامين «مصر والشرق والاهلية للتامين» ضمن افضل 200 شركة على مستوى العالم كما حصلت هذه الشركات على تقييم A ممتاز طبقا للتقييم الذى قامت به مؤسسة استاندر آند بوردز العالمية.

واشار الى ان ارتفاع محفظة استثمارات التامين الى 13 مليار جنيه واصبح يعمل بالسوق 13 شركة تامين مباشير وشركة لاعادة التامين و 500 صندوق للتامين على الحياة.

وأكد ان الهيئة تضع الاطار الرقابى الذى يضمن عدم المساس باستقرار او كفاءة الاسواق المالية عامة وسوق التامين على وجه الخصوص وذلك باصدار القانون رقم 156 لسنة 1998 المعدل لبعض احكام القانون رقم 10 لسنة 1981 بشأن الاشراف والرقابة على التامين فى مصر والذى يقضى بعدم جواز زيادة ما يملكه اى شخص طبيعى او اعتبارى على 70٪ من راس المال المصدر لاى شركة تامين الا بعد حصوله على موافقة رئيس مجلس الوزراء بعد أخذ رأى وزير الاقتصاد كما نص القانون على انه فى حالة تملك الشخص الطبيعى نسبة تجاوز الحد المذكور بطريقة الميراث فانه يقوم بتوفيق اوضاعه طبقا لقواعد الهيئة.

واشار الى ان تطوير قطاع التامين احدى الادوات الاساسية لتجميع المدخرات واحد الاساليب المالية المهمة لجذب الاستثمارات الاجنبية وقد وضعت الهيئة برنامجا جديدا لتطوير قطاع التامين يتركز على عدة محاور اولها رفع نسبة الشفافية فى تداول البيانات داخل السوق فى الهيئة والشركات وبين الشركات بعضها البعض وثانيها تطوير مفهوم الرقابة والاشراف لحماية حقوق المساهمين جنبا الى جنب مع حماية حقوق حملة الوثائق وباعتبارها خطوة مهمة لضمان اموال التامين، كما تم وضع برنامج جاد لتدريب الكوادر التامينية داخل الهيئة وارسال البعثات الى الاسواق الخارجية لرفع قدرتهم المهنية على تجميع البيانات وتحليلها واستقراء النتائج ، علاوة على ايجاد جيل جديد من الخبراء الاكتواريين القادرين على تقييم الخطر التامينى فى جميع فروع التامين وتحديد اسعار الوثائق بشكل يضمن حقوق حملة الوثائق واموال شركات التامين فى الوقت نفسه.واشار الى انه يجرى الان بالتعاون مع الوكالة الامريكية للتنمية الدولية وضع برنامج لتطوير العاملين داخل الهيئة المصرية للاشراف والرقابة على التامين باعتباره احدى الادوات المهمة لضبط السوق التامينى فى مصر بهدف تطوير عمليات التحليل المالى ومسك الدفاتر.واكد سليم على ضرورة وضع ضوابط لدخول الشركات الاجنبية اولها رفع راس المال المسموح به من 30 الى 60 مليون جنيه يسدد نصفها عند بداية التاسيس ثانيا اشتراط الخبرة والكفاءة التامينية فى مساهمى هذة الشركات وضرورة ان تقوم الشركة الجديدة باستحداث تغطيات تامينية متطورة حتى تمثل اضافة الى سوق التامين المصرى وبهدف توسيع شريحة المتعاملين مع السوق وليس منافسة الشركات القائمة.واكد محمد ابو اليزيد رئيس مجلس ادارة التامين الاهلية الى ان السوق المصرى للتامين يرحب بدخول راس المال الاجنبى الى السوق المصرى شريطة ان يقدم خدمات تامينية جديدة سواء مستقلة او مشاركة فى رؤوس اموال الشرركات القائمة. مشيرا الى ضرورة ان يتم الانفتاح بين الشركات الافريقية للتامين والتى تقدر استثماراتها بالمليارات حيث يتم توحيد التشريعات الحاكمة وتقليل نسبة هروب رؤوس الاموال للخارج مؤكدا على اهمية عقد اللقاءات والندوات المتبادلة لدراسة ظروف كل سوق وبحث آليات التعاون المشترك.

واشار موتاسى السكرتير العام لمنظمة CINA العالمية والتى تضم فى عضويتها مصر و 12 دولة افريقية بالاضافة الى فرنسا الى ضرورة ان تقوم الدول الافريقية بمزيد من التحرير لشركات التامين والمضى فى سياسة الخصخصة باعتبارها عوامل اساسية لمواجهة تطبيق اتفاقية الجات واقتحام رؤوس الاموال الاجنبية للاسواق الافريقية.

واشار الى ان هدف المؤسسة هو تاهيل الاسواق الافريقية لمواجهة رؤوس الاموال الاجنبية بمساعدة هذه الاسواق على رفع كفاءة ادارتها والتغلب على اوجه التخلف فى عمل بعض الشركات الافريقية بهدف توسيع قدراتها الاستيعابية ومنع اية حالات تعثر او افلاس تواجه هذه الشركات. واكد على ان المؤسسة تسعى الى وضع تشريع موحد لجميع الشركات الافريقية باعتبار عدم وجود تعارض بين مصالح هذه الشركات. واشار ماسيا امو الامين العام لمنظمة IAIS الدولية لمراقبة التامين الى ان سوق التامين المصرى يعد من الاسواق الواعدة والقادرة على المنافسة فى ظل مزيد من التحرير لصناعة التامين.

واكد على ان دور المنظمة يتمثل فى النهوض بصناعة التامين وتقديم المساعدات وتبادل المعونات للاسواق النامية وتقوية اجهزة الاشراف والرقابة الفعالة عن طريق عقد الندوات واقامة المعارض وتبادل الخبرات.

ودعا الى مزيد من الافصاح والشفافية بين هيئات الاشراف والرقابة على التأمين من جهة وشركات التامين من جهة اخرى لاتاحة الفرصة أمام هيئات الاشراف والرقابة للقيام بدورها فى تحليل البيانات ووضع ضوابط ممارسة العمل التامينى.

الخصخصة فى مصر
من ناحية النقل والمواصلات

الخصخصة فى مصر
من ناحية النقل والمواصلات -
قطاع النقل الجوى

الخصخصة

قطاع النقل والمواصلات

النقل الجوى

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	مطبات صعبة امام شركات الطيران الخاصة	كمال ريان	العالم اليوم	٢٩٥٩	٢٠٠٠/١٠/١٥	٨١
٢	الخصخصة ليست الاسلوب الامثل لادارة جميع المطارات المصرية	كمال مصطفى	الاهرام	٤١٦٠٢	٢٠٠٠/١٠/٣١	٨٣

فى الوقت الذى وافق فيه مجلس الوزراء على تحويل هيئة الطيران المدنى الى شركة قابضة تواجه شركات الطيران الخاصة «مطبات صعبة» تهدد استثماراتها حيث تواجه مشكلات عديدة بسبب سياسات التضييق والحصار المطبقة عليها، ومن اهم هذه المشكلات التى تواجه هذه الشركات التضييق على ممارسة انشطتها فى خدمات الطيران وعدم تعاون مصر للطيران معها فى عمليات الصيانة ونقل الركاب. وفى الوقت نفسه يشكو المستثمرون من رفض وزارة النقل انشاء شركة مساهمة لخدمات الطيران على غرار الشركة التى تملك مصر للطيران 51٪ من اسهمها مطالبين بسرعة الموافقة على انشائها. وينص قرار مجلس الوزراء على استصدار قرار جمهورى بانشاء شركة قابضة للطيران تسمى الشركة المصرية القابضة للطيران وتضم فى عضويتها شركتين هما الشركة المصرية للمطارات والشركة الوطنية لخدمات الملاحة الجوية.

بعد تحويل هيئة الطيران المدنى إلى «قابضة»

«مطبات» صعبة أمام شركات الطيران الخاصة

إشراف

كمال ريان

ويتضمن قرار مجلس الوزراء انشاء جهاز جديد لتنظيم مرفق الطيران المدنى يسمى هيئة الطيران المدنى تكون له الشخصية الاعتبارية المستقلة ويتبع الجهاز وزير النقل ويحل محل الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى وقطاع الطيران المدنى.

ويهدف انشاء الهيئة الى مراقبة ادارة مرفق الطيران المدنى وربطه بالمجال الدولى طبقا لخطط الدولة حيث تختص الهيئة بجميع الاختصاصات السيادية للطيران المدنى.

ويحدد القرار وزير النقل بأنه الوزير المختص للشركات فى تطبيق القانون 203 لعام 91 وتتولى الشركة القابضة للطيران المدنى الاشراف ومتابعة على الشركتين التابعتين لها.

ولكن هل تكفى هذه الاجراءات لتحرير سياسة الطيران وفتح المجال للقطاع الخاص ليقود مجال الطيران بما فيه تقديم الخدمات للطائرات ام يظل الامر عند حدود بعض التغييرات الهيكلية فى قطاع الطيران دون اجراءات فعلية لفتح المجال امام القطاع الخاص فى انشاء شركات الطيران وكذلك شركات الخدمات الملاحية الجوية؟

بداية أكد الدكتور ابراهيم الدميرى وزير النقل ان الوزارة تضع فى اعتبارها اهمية دور القطاع الخاص فى مجال مشروعات النقل خاصة بعد النجاح الكبير لتجربة رجال الاعمال فى مجال انشاء المطارات الجديدة بنظام BOT حيث تم طرح العديد من المطارات على المستثمرين بنظام الـ BOT منها مرسى علم والعلمين والفرافرة والواحات حيث يبدأ التشغيل الفعلى لبعض المطارات العام القادم مثل مطار مرسى علم وكذلك ينتهى العمل فى مطار العلمين.

ويشير الى ان دخول القطاع الخاص فى هذا المجال ساعد على تنفيذ هذه المشروعات دون ان تتحمل ميزانية الدولة اية اعباء.

ويوضح ان الشركة المصرية للمطارات التى وافق مجلس الوزراء على انشائها ستتولى الاشراف والرقابة على المطارات وليس تنفيذ انشاء المطارات الجديدة التى سيتولى القطاع الخاص انشاءها جميعا بنظام BOT مشيرا الى ان شركة مصر للطيران تتم دراسة جميع الانشطة التى تقوم بها حاليا لزيادة فعاليتها بما يمكنها من المنافسة العالمية وهناك اقتراحات بتحويلها الى شركة قابضة تضم النشاط الجوى والخدمات الجوية والارضية والاسواق الحرة ومركز الحاسب الالى وهناك اقتراحات اخرى بتجميع اكثر من نشاط فى شركة حيث يتم حاليا دراسة كل الاقتراحات لطرحها على مجلس الوزراء.

ولكن رغم قرارات واجراءات التطوير التى يتخذها مجلس الوزراء ووزارة النقل فان سياسات التضييق والحصار مازالت مفروضة على شركات القطاع الخاص ولايزال موقف هذه الشركات غامضا وموقعها من اجراءات التطوير غير محدد ومازالت هذه الشركات تستجدى اهتمام وزارة النقل والجهات المعنية لدراسة المشكلات التى تواجهها وتقديم بعض التيسيرات اللازمة لاستمرارها.

المستثمرون يطالبون وزارة النقل بالموافقة على إنشاء شركة مساهمة لخدمات الطيران

ويمكن تلخيص اهم المشكلات التى تواجهها شركات الطيران التابعة للقطاع الخاص فى عدة نقاط اهمها التضييق على هذه الشركات فى ممارسة انشطتها سواء بنقل الركاب والبضائع لمصلحة شركة مصر للطيران باعتبارها الشركة الوطنية والنقطة الثانية هى التضييق كذلك على هذه الشركات فيما يتعلق بخدمات الطيران وعدم وجود تعاون بين مصر للطيران وهذه الشركات سواء فى عمليات الصيانة واجراء العمرات أو نقل الركاب وكذلك رفع اسعار الخدمات والوقود والخدمات الارضية بتطبيق نظام الخدمة الكاملة.

ويؤكد المستثمرون فى مجال شركات الطيران ان وزارة النقل ترفض السماح لهم بانشاء شركة مساهمة لخدمات الطيران على غرار الشركة الحالية التى تمتلك مصر للطيران 51٪ من اسهمها رغم ان القرارات الوزارية تكفل لهم ذلك لكن لجنة السياسات ترفض مما يدعم استمرار الوضع الاحتكارى للشركة المصرية لخدمات الطيران.

وفى محاولة من جانب شركات الطيران التابعة للقطاع الخاص لمواجهة مشكلة ارتفاع اسعار الخدمات المقدمة لها بالمطارات تقدمت هذه الشركات بطلب الترخيص لها بانشاء شركة مساهمة تقوم بنشاط تنظيم وادارة عمليات الخدمة الارضية لطائرات الشركات المساهمة بتلك الشركة فقط وذلك بعد ان تم الترخيص لشركات القطاع الخاص بخدمة طائراتها فقط بالمطارات المصرية.

ويؤكد الطيار يحيى العجاتى رئيس مجلس ادارة الشركة الاهلية للطيران والمفوض عن شركات الطيران التى تقدمت بطلب انشاء شركة مساهمة ان الطلب تم تحويله الى لجنة شركات الطيران التى قررت تشكيل لجنة فرعية لبحث مدى قانونية الكيان الموحد أو الشركة المساهمة المشار اليها ثم وضع شروط تنفيذ ذلك فى حالة الموافقة عليه.

ويوضح ان الشركات المرخص لها بخدمة طائراتها فى المطارات المصرية طلبت فى المذكرة التى تقدمت بها لجنة الشركات ان تكون ممارسة هذا النشاط من خلال كيان قانونى موحد لهذه الشركات فقط فى شكل شركة مساهمة مصرية برأسمال مصدر 10 ملايين جنيه حيث تقوم الشركة الجديدة بتقديم الخدمة الارضية لطائرات الشركات المساهمة فقط.

ويوضح ان الشركة الجديدة ستتولى مهام شراء المعدات الارضية المناسبة وتشغيلها وصيانتها والتامين عليها بالاسلوب المتبع دوليا وتطبيق القوانين الدولية والمحلية المعمول بها

الموضوع الرئيسى : الخصخصة
اسم كاتب المقال : كمال ريان
الموضوع الفرعى : فى مصر:قطاع النقل الجوى
رقم العـــــدد : ٢٩٥٩
المصـــــدر : العالم اليوم
تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/١٠/١٥

فى هذا الشـأن وتوظيف وتدريب العمالة المطلوبة والاحتفاظ بسجلات تشغيل كل معدة واحلال ما يتهالك منها بغرض توفير الخدمة الارضية لطائرات المساهمين بالمطارات المصرية.

واشارت المذكرة الى ان ايجاد كيان منفرد تشترك فيه الشركات المصرية ويقوم بتنظيم الخدمات الارضية فيما بينها يخدم صناعتهم بأسلوب حضارى متطور سيحقق العديد من الاهداف منها خفض الاعباء المالية عن الشركات المصرية وخفض تكلفة تشغيل المعدات وتوفير الخدمة الاجنبية لطائرات الشركات المصرية بصورة حضارية وبأسلوب حديث ومتطور.

وتضيف المذكرة ان الشركات ستتفرغ للقيام بعملياتها الجوية وتطوير اداراتها وفتح اسواق جديدة دون اهدار بعض طاقتها فى ادارة تشغيل قطاع المعدات الاجنبية الخاصة بكل منها وهو ما يتحقق بعد انشاء الشركة المساهمة الجديدة.

ويؤكد الطيار يحيى العجاتى ان تنظيم الخدمات الأرضية بين الشركات المصرية من خلال شركة مساهمة واحدة سيؤدى الى تخفيض الاعباء عن المطارات وساحات الانتظار بها كما ان تعامل شركة واحدة تمثل الخدمة الارضية للشركات المصرية مع سلطات الطيران المدنى سيوفر على السلطات عناء التعامل مع عشرات الشركات ويسهل عليها الاشراف ومتابعة القواعد والضوابط المنظمة للعمل.

ويؤكد الطيار يحيى العجاتى ان اللجنة الفرعية التى احالت اليها لجنة شركات الطيران طلب تأسيس شركة مساهمة لخدمات الطيران قد اكدت عدم وجود ما يمنع انشاء مثل هذه الشركة الا ان لجنة الشركات عادت لتطالب شركات الطيران التابعة للقطاع الخاص باعادة النظر فيما هو حق لها مع التوصية بخفض اسعار الخدمات المقدمة من الشركة المصرية لخدمات الطيران وهو الطلب الذى رفضته الشركة.

ويضيف ان شركات الطيران التابعة للقطاع الخاص مازالت تعانى من ارتفاع تكلفة الخدمات الارضية بسبب اعتمادها على الغير بما يؤثر على تكلفة الرحلة الجوية ويؤدى الى اضعاف قدرة المشغل المصرى على منافسة الشركات الاجنبية.

ويوضح انه بحصر الشركات المصرية وانشطتها فى مجال النقل الجوى للركاب سواء غير المنتظم او التاكسى الجوى نجد ان جميع الشركات فى اجماليها تستخدم جميع مطارات الجمهورية رغبة منها فى تنشيط حركة السياحة الوافدة لمصر واتاحة الفرصة للوفود السياحية من زيارة القدر الاكبر من المزارات السياحية للنهوض بصناعة السياحة ويوضح ان الترخيص للشركات المصرية بخدمة طائراتها فى المطارات المصرية هو فعلا خفض للاعباء ولكن نظريا فقط لانه من الناحية العملية ستزيد الاعباء على الشركات وسوف تكتظ المطارات بتشكيلة من المعدات غير المتناسقة حال قيام كل شركة على حدة بتوفير معداتها الارضية بجميع المطارات المصرية.

ويحذر الطيار يحيى العجاتى من انه ما لم يكن هناك تعاون وتنظيم وتنسيق بين الشركات كل على حسب عدد طائراته وطرازاته واحتياجاته لن يكون هناك خفض للاعباء مشيرا الى ان ايجاد كيان منفرد تشترك فيه الشركات المصرية بصورة حضارية بأسلوب حديث ومتطور.

ويؤكد انه تم بالفعل تأسيس شركة مساهمة باسم الشركة الاهلية لخدمات الطيران برأسمال مرخص به 100 مليون جنيه المصدر منه 10 ملايين جنيه حيث تساهم الشركات المصرية الراغبة فى المشاركة فى الشركة الجديدة لتنظيم الخدمات ورفع رأس المال المصدر الى 35 مليون جنيه بعد موافقة قطاع الطيران المدنى مبدئيا على قيام الشركة.

ويوضح ان الشركة الاهلية لخدمات الطيران ستخطر قطاع الطيران المدنى والهيئة العامة للطيران المدنى باسماء وحصص شركات الطيران المصرية المساهمة فيها كما يتم اخطار سلطات المطارات المصرية باسماء تلك الشركات ويتم مراعاة ان يتوافق حجم استثمار كل شركة مع حجم اسطولها من الطائرات المختلفة وطرازاتها واحتياجاتها من معدات ارضية بالمطارات.

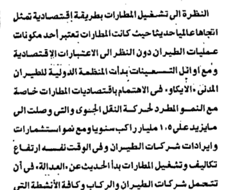
ويؤكد ان الشركة الاهلية لخدمات الطيران ليس لها غرض تجارى من خدمة طائرات الشركات المساهمة فى رأس المال وينحصر غرضها فى تنظيم وتقنين التعاون بين الشركاء المساهمة كل حسب اسطول طائراته واحتياجاته من معدات.

ويشير الى عدم وجود اوجه تعارض بين الشركة الاهلية لخدمات الطيران المقترح انشاؤها وبين مصالح شركة مصر للطيران حيث ان جميع شركات الطيران المصرية اصبح من حقها خدمة طائراتها بمعداتها الارضية فى المطارات المصرية وان الشركتين المحتكرتين للخدمة الارضية بالمطارات لن يضيرهما ان تقوم الشركات المصرية الوطنية بخدمة نفسها منفردة او مجتمعة ولا تتوافر لديهم النية فى الاضرار بمصالح الشركات الوطنية او عرقلة ازدهارها مشيرا الى ان القرار الوزارى الخاص بالسماح للشركات المصرية بخدمة طائراتها بالمطارات المصرية يهدف الى خدمة مصالح الشركات المصرية ومصالح الوطن كله وان تنظيم الخدمة الارضية لطائرات الشركات بأسلوب متحضر ومتطور يخدم مصالحها ويحقق رغباتها دون الخروج عن نص وروح القرار الوزارى هو مؤشر واضح لوعى القطاع الخاص.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	اشرف الحديدى
الموضوع الفرعي :	فى مصر : قطاع النقل الجوى	رقم العـــــدد :	٤١٦٠٥
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/١٠/٣١

خبراء الطيران المدنى:

الخصخصة ليست الأسلوب الأمثل لإدارة جميع المطارات المصرية



النظرة الى تشغيل المطارات بطريقة إقتصادية تمثل اتجاها عالميا حديثا حيث كانت المطارات تعتبر أحد مكونات عمليات الطيران دون النظر الى الاعتبارات الإقتصادية ومع اوائل التسعينات بدأت المنظمة الدولية للطيران المدنى «الايكاو» فى الاهتمام باقتصاديات المطارات خاصة مع النمو المطرد لحركة النقل الجوى والتى وصلت الى مايزيد على ١.٥ مليار راكب سنويا ومع نمو استثمارات وايرادات شركات الطيران وفى الوقت نفسه ارتفاع تكاليف وتشغيل المطارات بدأ الحديث عن «العدالة» فى أن تتحمل شركات الطيران والركاب وكافة الأنشطة التى تستفيد من تلك المطارات جانبا من تكاليف انشائها،

وبدأ الاتجاه الى تقليص ميزانية الدول - فى تحمل إنشاء المطارات وجعلها منشات اقتصادية تغطى تكاليفها كما يؤكد خبراء الطيران المدنى، وقد اخذت مصر بهذا الاتجاه، فاعتبرت مطار القاهرة وحدة اقتصادية وحقق المطار فائضا خلال السنوات من ١٩٩٥ - ١٩٩٨ بلغ حوالى ١٢٤,٤ مليون جنيه، وإن كانت الأرباح الى القيمة الحقيقية للمطار ومنشاته وخدماته تعتبر متواضعة الا ان ذلك يشكل بداية، واذا نظرنا الى اقتصاديات المطارات المصرية التابعة لهيئة الطيران المدنى والتى لاتشمل مطار القاهرة نجد ان المصروفات بلغت حوالى ٢٣٠,٣ مليون جنيه، خلال الفترة من ٩٦- ٩٨ اما الايرادات فبلغت ٢٥٢,٢ مليون جنيه اى ان الفائض بلغ ٢٢ مليون جنيه خلال ثلاث سنوات والمطارات تحتاج الى استثمارات للانشاء او التطويرفإقامة المبنى الثالث للركاب بمطار القاهرة الدولى سيتكلف حوالى ٢ مليار جنيه وقد تزيد، اضافة إلى مدرج للطائرات بمطار القاهرة يتكلف ٥٠ مليون جنيه، اما إقامة مطار فى مرحلته الأولى ليستوعب مليون راكب سنويا فيحتاج الى ٢٠٠ مليون جنيه بخلاف ثمن الأرض بواقع ٧ ملايين جنيه سنويا.

ومصادر المصروفات تتكون من عدة عناصر أهمها الاجور وقطع الغيار والوقود والمياه والاثاث والصيانة مخصصات اهلاك، يضاف إلى ذلك بند له علاقة بنظام الطيران المدنى وهو مايدفعه كل مطار للصندوق المشترك لتحسين خدمات الطيران، وتكون المصروفات للمطار موزعة كالتالى ٥٣٪ لمخصصات اهلاك ،٣٠٪ لصندوق الخدمات، و١٠٪ لقطع الغيار والصيانة والوقود و ٧٪ للاجور.

اما ايرادات المطار فهناك عدة مصادر منها الحركة الجوية والحركة الارضية، والاستغلال التجارى، متنوعة.

وتعتمد المطارات فى ايراداتها على عائد عمليات الطيران، وهذه يحكمها قانون الرسوم.

وتفرض مصر ضريبة اخرى على تذاكر السفر الصادرة من مصر وتفيد من بند تنمية الموارد ولكنها لاتعود حصيلتها الى المطارات وان كانت تغطى الميزانية التى تخصصها الدولة لقطاع الطيران المدنى والرسوم فى المطارات المصرية اقل منها فى بعض المطارات الاخرى فى الدول المجاورة اذا ما قورنت بها فمثلا بالنسبة لطائرة ايرباص ٣٢٠ حمولة ١٥٠ راكبا نجد انها فى القاهرة ١٠٠٨ دولارات فى حين فى عمان ٣٧٦٦ دولارا اسطنبول ٢٦٨٦ دولارا، اثينا ٤٦٧٠ دولارا، مطار طوكيو الجديد ٦٠٦٥ دولارا.

ويمثل موضوع اقتصاديات المطارات اهمية بالغة حاليا فى صناعة النقل الجوى للتخفيف عن ميزانية الدولة حيث بدات عام ١٩٩٦ تجربة المطارات الخاصة بنظام B.O.T والتى دعمتها الدولة بالمناخ التشريعى والحوافز ويدور الحديث الآن عن مشروع مشترك لتطوير مطار الغردقة وادخال القطاع الخاص فى مطار شرم الشيخ، ومع ذلك فان خبراء الطيران المدنى يطلبون بان نضع فى اعتبارنا ان اسلوب الخصخصة ليس هو الامثل بالنسبة لجميع المطارات المطرية، فهناك مطارات يجب أن تظل تحت هيمنة الدولة لاعتبارات الامن القومى واخرى ذات الجنب السياحى، وهذه يجب اشراك القطاع الخاص فى تطويرها وادارتها وانشاء مطارات جديدة.

أشرف الحديدى

الخصخصة فى مصر
من ناحية النقل والمواصلات -
قطاع النقل البحرى

الخصخصة

قطاع النقل والمواصلات

النقل البحرى

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	المؤانى البحرية هل تدخل دائرة الخصخصة	هبة الله شعبان	العالم اليوم	٢٩١٤	٢٠٠٠/٨/٢٣	٨٤
٢	نظام حق الانتفاع البديل الافضل لخصخصة شركات النقل البحرى	كمال ريان	العالم اليوم	٣٠٠٠	٢٠٠٠/١٢/٢٠	٨٥

الموانىء البحرية.. هل تدخل دائرة الخصخصة؟

كتبت ـ هبة الله شعبان:

خلال السنوات العشر الأخيرة.. دخلت الموانىء لمصرية دائرة الخصخصة بشكل أو بأخر.. انتقلت إدارة تلك الموانىء من الحكومة الى القطاع الخاص.

طالب خبراء النقل البحرى بضرورة العمل على خصخصة جميع الموانىء المصرية فى الوقت الذى تتفرغ فيه الحكومة لتنفيذ سياسات الدولة فيما يخص النقل البحرى وانشاء الموانىء الجديدة.. مع اعداد الكوادر البحرية للقطاع الخاص.

أكدوا ان الوضع الحالى للنقل البحرى يظل تحت سيطرة الحكومة وهو ما يدعو للاسراع بخصخصة تلك الموانىء.

امثلة عديدة

أشاروا إلى انه على سبيل المثال شركة الكوك والحراريات تؤجر رصيفا لتصدير منتجاتها.. كما تؤجر الشركة الوطنية للشحن والتفريغ من الحكومة عدة ارصفة فى ميناء الدخيلة،وهناك رصيف بميناء الاسكندرية مؤجر للهيئة العامة للبترول، ورصيف فى البحر الاحمر خاص بشركة الفوسفات كذلك فى دمياط، تؤجر الشركة العامة للصوامع رصيفا خاصا بها ورصيف بميناء الدخيلة للشركة الوطنية للحديد والصلب وفى الادبية شركة السويس للشحن والتفريغ تؤجر رصيفا خاصا بها، ورصيفا بميناء رأس غارب خاصا بشركة البترول.

وضع مختلف

أشار عادل عبدالمعطى المحامى عضو الجمعية البحرية المصرية ان وضع القطاع الخاص فى مجال النقل والخدمات البحرية المصرية يختلف تماما عن وضع القطاع الخاص في المجالات الاقتصادية الأخرى كالسياحة والصناعة والتجارة.. وبدأت منذ فترة طويلة منذ قام طلعت حرب بانشاء اكثر من ثلاث شركات للملاحة وهناك شركات ناجحة يمتلك سفنا بهدف نقل الصادرات والواردات دون الاعتماد على السفن الأجنبية كما انشا أحمد عبود باشا شركة بواخر البوستة الخديوية كذلك على امين يحيى باشا الذى انشا شركة الاسكندرية للملاحة لنقل تجارته من المحاصيل والمنتجات القطنية للاستغناء عن خدمات ملاك السفن الاجنبية.

اضاف ان وضع القطاع الخاص الملاحى المصرى الآن لا يبشر بخير لان الشركات الحالية تغالى فى اتعابهما حتى اصبحت مصر من أولى الدول التى يزيد فيها سعر النقل «بحرى وبرى» على 40٪ قيمة السلعة، والمفروض ان يكون سعر النقل لأى سلعة مستوردة لايزيد على 20٪ فى كل دول العالم.

اضاف عبدالمعطى ان القطاع الخاص البحرى على الرغم من حصوله على مكاسب كبيرة الا ان احدا لم يتجه إلى شراء سفن لنقل الواردات والصادرات رغم التسهيلات التى تقدمها الدولة لأى شخص يريد ان يمتلك سفينة.

وطرح حلولا بضرورة تكوين شركات ذات كيانات كبيرة قوية لكى تستطيع مواجهة الكيانات الأجنبية الأخرى، فى الوقت الذى لابد من ان تشجع الدولة الوكلاء الملاحيين على تملك السفن لنقل جزء من الواردات التى تنتقل على سفن أجنبية وتحصل على ملايين الدولارات «كنوالين»

ومازالت هناك 95٪ من وارداتنا تنقل على هذه السفن الأجنبية.

رعاية الحكومة

أشار مصطفى الاحول رئيس لجنة النقل بجمعية رجال الأعمال المصريين الى ان النقل البحرى فى مصر لم ينل رعاية واهتمام الحكومة بالقدر اللازم لان الاسطول المصرى فى حاجة إلى تطوير من خلال منح قروض طويلة الأجل لتحديث الاسطول لشركات القطاع الخاص أو العام على السواء.

اضاف الاحول ان نظام العولمة اسفر عن شركات عملاقة تتمكن من السيطرة على التجارة العالمية مما أدى إلى عدم قدرة الدول النامية على مواجهة هذه الشركات العملاقة، وهناك لابد ان يكون للدولة دور فى تشجيع رجال الأعمال على تملك السفن، لانه على الرغم من ان اتفاقية الجات سمحت للدولة ان تقوم بدعم اسطوالها الا ان ذلك لابد الا يتعارض مع المعاهدات الدولية.

أكد الاحول ان تطوير خدمات النقل البحرى يحتاج لسنوات طويلة لان القطاع العام ظل مسيطرا عليها لمدة 40 سنة وارتفاع اسعار هذه الخدمات حاليا يرجع إلى ان الايرادات الناتجة عن هذه الخدمات محددة والمنافسة بين الشركات شرسة، مما أدى إلى ضرورة ارتفاع اسعار الخدمات.

أشار سمير معوض خبير اقتصاديات الموانىء.. إلى ضرورة اعادة هيكلة قطاع النقل البحرى فى مصر الآن لضرورة التجاوب مع ما يحدث فى العالم من توجيه للاستثمارات الى هذا القطاع الذى يمثل اهم القطاعات حيوية وقدرة على تقديم حلول لمشكلاتها الاقتصادية لان أكثر من 90٪ من جملة حجم التجارة العالمية يتم نقلها بواسطة السفن عبر البحار والمحيطات، والاساطيل والموانىء والخدمات البحرية تمثل اقتصاداً ضخما يستوعب استثمارات كبيرة وعمالة ضخمة ونظما فنية وإدارية حديثة تؤدى فيها التكنولوجيا دوراً رئيسياً.

اضاف ان الموانىء على مستوى العالم لم تعد تعمل وفق مفاهيم انها محطات على طريق التجارة وانما صارت طاقات اقتصادية انتاجية تدخل فى صميم التحالفات الاقتصادية الدولية وهناك الآن الموانىء المحورية «الميجابورت» وعددها نحو 30 ميناء توجد فيها نحو 3000 ميناء تلك الموانىء دخلت فيما يسمى بالنقل متعدد الوسائط وهو نقل تدخل فيه كل الأساليب الحديثة والمتطورة التى تصنع بدورها قيما مضافة حالية لدوائر الاقتصاد.

طالب سمير معوض بضرورة احياء دور اقتصاد الموانىء فى مصر لانه المقدمة الطبيعي لاحياء قطاع كان مهملا وغير معتنى به بالقد الكافى.. مؤكداً ان لدى مصر امكانات عالية تمكنه من تحقيق تقدم فى هذا القطاع، فلدينا 3000ك من الامتدادات البحرية، ولدينا جغرافيا حافل بعناصر التقدم، ونحن فقط فى حاجة إلى بن منظومات عصرية من الطرق والنقل الحديد والمائى والجوى والمستودعات والمعدا والتجهيزات والاتصال بالموانىء الى مستو الاجيال الحديثة، والخصخصة فى هذا القط ضرورة حتمية لان فترة الإدارة الحكومية اصابته بالتراجع والتأخر لكن بشرط ان تتم ادار بطريقة عصرية متخصصة.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	كمال ريان
الموضوع الفرعى :	فى مصر :قطاع النقل البحرى	رقم العـــــدد :	٣٠٠٠
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١٢/٢٠

أكدوا على أهمية الاستعانة بالخبرة الأجنبية للتسويق والتطوير

نظام حق الإنتفاع .. «البديل» الأفضل لخصخصة شركات النقل البحرى

◆ الخبراء يرحبون بقرارات اللجنة الوزارية ويؤكدون .. القطاع الخاص الأقدر على التطوير وضخ إستثمارات جديدة

◆ مطلوب تغيير الاستراتيجيات واسلوب العمل

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	كمال ريان
الموضوع الفرعى :	فى مصر :قطاع النقل البحرى	رقم العـــــدد :	٣٠٠٠
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١٢/٢٠

كتب – كمال ريان:

رحب المستثمرون وخبراء النقل العربى بقرار حكومة بطرح شركات تداول الحاويات والنقل بحرى على المستثمرين بنظام حق التشغيل لمدة 2 عاما، وطالبوا باتاحة الفرصة للمستثمرين صريين لادارة هذه الشركات مع الدخول فى براكة مع شركاء اجانب لضمان تسويق خدمات ذه الشركات فى الأسواق العالمية.

وأكد الخبراء ان طرح هذه الشركات بنظام حق لانتفاع هو البديل المناسب لخصخصتها والطريق لأمثل لدعم دور القطاع الخاص فى تطوير هذه لشركات وزيادة قدرتها على المنافسة خاصة فى ل تمسك الحكومة بعدم ضخ استثمارات جديدة.

وبالفعل بدأ عدد من المستثمرين فى مجال لنقل البحرى عقد اجتماعات لمناقشة تكوين شركات للحصول على حق ادارة شركات لحاويات واجراء اتصالات مع مستثمرين اجانب للدخول فى شراكة للحصول على حق ادارة شركات النقل البحرى.

تسويق الخدمات

فى البداية يؤكد اللواء حاتم القاضى رئيس غرفة الملاحة المركزية ان طرح شركات النقل البحرى للتاجير لمستثمرين من القطاع الخاص بنظام حق الادارة سيحقق العديد من المزايا اهمها تسويق خدمات هذه الشركات عالميا بما يساهم فى تطوير الموانئ المصرية.

وطالب المستثمرين والعاملين المصريين فى مجال النقل البحرى بسرعة التقدم لادارة هذه الشركات مع الاستعانة بخبرات اجنبية من خلال مستثمرين تتوافر لديهم القدرة على تسويق خدمات شركات النقل البحرى دوليا يدخلون كشركاء مع المستثمرين المصريين على ان تكون الادارة للمصريين.

وانتقد الرأى المعارض لخصخصة شركات النقل البحرى حاليا على أساس ان هذه الشركات رابحة مشيرا إلى ان هذه الشركات وان كانت رابحة الا ان ذلك لا ينفى حاجتها لمستثمرين يتولون تسويقها دوليا مشيرا الى ان ذلك ضرورى لجذب خطوط الملاحة الدولية للموانئ التى تعمل فيها هذه الشركات وهى الاسكندرية وبورسعيد ودمياط وخاصة مع تنفيذ ميناء شرق التفريعة والذى سيديره مستثمرون اجانب سيحاولون بالطبع تسويقه دوليا وهو ما يعنى تعرض الموانئ الاخرى لمنافسة حادة.

ويشير الى ان المستثمرين فى مجال النقل البحرى بدأوا فى عقد سلسلة من الاجتماعات بمجرد الاعلان عن طرح شركات تداول الحاويات للايجار لبحث الاستعداد للتقدم لهذه الشركات بدلا من اسنادها لمستثمرين اجانب موضحا ان المستثمرين المصريين سيكشفون فى نفس الوقت من اتصالاتهم مع مستثمرين اجانب للمشاركة معهم فى ادارة هذه الشركات.

لا للخصخصة

ويضيف ان حق الادارة هو البديل الأمثل لخصخصة شركات النقل البحرى بدلاً من بيع الشركات لمستثمرين اجانب وهو ما كان يطرح مخاوف من تقدم مستثمرين يهود لشرائها كما ان بيع هذه الشركات لمستثمرين اجانب يعنى تحويل العائد الذى سيحصلون عليه للخارج وعدم استفادة الاقتصاد الوطنى به.

ويؤكد ان الاجتماعات بين المستثمرين فى مجال النقل البحرى يمكن ان تناقش انشاء شركات ادارة متخصصة للحصول على حق تشغيل الشركات مع الشركاء الاجانب على ان تكون الادارة للمصريين.

ويتفق الربان عاطف مارونى رئيس مجلس ادارة الشركة القابضة للنقل البحرى مع الرأى القائل ان طرح شركات تداول الحاويات بنظام حق الانتفاع أمام المستثمرين هو افضل البدائل لخصخصة هذه الشركات بهدف التطوير مشيرا إلى ان القطاع الخاص لديه القدرة على توفير الاستثمارات اللازمة لتطوير هذه الشركات مقابل حصول المستثمرين على نسبة من العائد.

ويشير الى انه لم يكن من الممكن الاكتفاء بالارباح التى تحققها هذه الشركات وعدم تطويرها وزيادة قدرتها التسويقية لمواجهة المنافسة لأن استمرار الشركات فى تقديم خدمتها والمنافسة مرهون بالتطوير وضخ الاستثمارات اللازمة لذلك وهو ما يستطيعه القطاع الخاص حيث ان الدولة متوقفة عن ضخ استثمارات جديدة بالشركات وليس هناك بديل ملائم سوى طرحها على القطاع الخاص.

توفير الخبرات

ويوضح ان القطاع الخاص سيوفر الخبرات اللازمة لتطوير هذه الشركات كما انه سيساهم فى تسويق خدماتها وضخ الاستثمارات اللازمة لها دون الحاجة للحصول على تمويل من الدولة.

ويؤكد الربان عاطف مارونى ان طرح الشركات بنظام حق الادارة او الانتفاع لفترة زمنية محددة يعنى استمرار ملكيتها للدولة التى ستشارك فى عائد التشغيل بالاضافة لذلك فإن المستثمر سيحتفظ بالعمالة.

ويوضح أن طرح الشركات على المستثمرين بعقود لمدة 25 عاماً قابلة للتجديد يهدف الى اعطاء الفرصة للمستثمرين لتحقيق الارباح المناسبة لان المستثمر سيضخ اموالاً لتطوير الشركات تتطلب وقتا مناسبة للحصول على عائدها مشيرا الى ان العائد الذى يحصل عليه المستثمر سيرتفع مع ارتفاع عائد تشغيل الشركات.

منافسة حادة

ويضيف مارونى ان المنافسة التى ستواجهها شركات النقل البحرى مستقبلاً ستكون حادة وتتطلب استثمارات ضخمة للتطوير وهو ما لا يمكن تحقيقه فى ظل التبعية للحكومة التى توقفت عن ضخ استثمارات فى الشركات، كما أن حاجة هذه الشركات للتسويق دوليا كل ذلك كان يتطلب دخول القطاع الخاص لادارتها.

تغيير الاستراتيجيات

ويؤكد سمير معوض نائب رئيس شركة دومنيون للتوكيلات الملاحية أن خصخصة الادارة لشركات النقل البحرى لا تعنى تغيير الافراد وانما تغيير استراتيجيات وافكار وادوات العمل لاعطاء الفرصة لاعادة هيكلة الشركات.

ويشير الى انه ليس مع خصخصة شركات النقل البحرى بنسبة 100٪ حاليا حيث يجب التريث فى خصخصة هذا القطاع الحيوى والاستراتيجى الهام مؤكداً ان التريث فى خصخصة هذا القطاع لا يعنى رفض مبدأ الخصخصة ولكن انتظار الوقت المناسب لذلك، ويضيف أن دخول رجال الاعمال والمستثمرين المصريين سيتيح بلاشك فرصة افضل للتطوير والتسويق بشرط ان يتم ذلك وفقا لاعتبارات تاخذ فى حسبانها جميع المتغيرات.

ويشير الى ان شركات النقل البحرى تقوم على اقتصاد الخدمات الذى يتضمن مدخلات قليلة ومخرجات كثيرة ولابد عند خصخصة هذه الشركات ان يتم ذلك بشكل يراعى تحقيق شراكة مصرية مكفولة بضمانات لان الادارة الاجنبية يمكن ان تغادر فى اية لحظة ونعود الى نقطة الصفر من جديد.

الخصخصة فى مصر
قطاع الكهرباء

الخصخصة

من الناحية الاقتصادية

قطاع الكهرباء

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	محطات توليد كهرباء قطاع خاص	اسامة داود	العالم اليوم	٢٩٢١	٢٠٠٠/٨/٣١	٨٧

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	اسامة داود
الموضوع الفرعى :	فى مصر :قطاع الكهرباء	رقم العـــدد :	٢٩٢١
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٨/٣١

رجال الأعمال تقدموا بالطلب

والحكومة تدرس

محطات توليد كهرباء..

قطاع خاص

- د. مصطفى سويدان: نحتاج للقطاع الخاص ولكن من خلال الـ B.O.T
- حجازى عياد: توزيع الكهرباء مسئولية الدولة فقط
- محمد السيد: المشاركة مطلوبة ولكن بما يحمى صغار المستهلكين
- محمد حلمى: أدفع 400 ألف جنيه شهريا وفكرة الاستثمار فى الكهرباء قائمة

أحمد الحسينى:

توزيع الكهرباء عمل ضخم لا ينجح فيه سوى الدولة

د. محمود سليمان:

التنسيق مطلوب خاصة فى المشروعات الحديثة

الموضوع الرئيسي : الخصخصة — اسم كاتب المقال : اسامة داود
الموضوع الفرعي : فى مصر :قطاع الكهرباء — رقم العـــــدد : ٢٩٢١
المصـــــــــدر : العالم اليوم — تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/٨/٣١

تحقيق - أسامة داود:

تحولت رغبة رجال الاعمال فى انشاء محطات توليد كهرباء وكذلك شبكات توزيع على الاستثمارات الخاصة صناعية وسياحية وزراعية بسيناء والسويس الى مثار جدل وخلافات مع وزارة الكهرباء.

المبررات التى يطرحها المسئولون بوزارة الكهرباء هى ان الدولة تتولى توفير الاحتياجات اللازمة من الكهرباء لاى استثمارات.

كما ان توزيع الكهرباء وبيعها يقتصر على الدولة وحتى تتولى دعم الشرائح من محدودى الدخل ومن عائدات توزيع الكهرباء للاستثمارات المختلفة. كما تطرح الوزارة فكرة انشاء محطات توليد خاصة على ان يقوم القطاع الخاص ببيع الكهرباء للوزارة لتتولى توزيعها من خلال الشبكة الموحدة.

«العالم اليوم» ناقشت المسئولين بوزارة الكهرباء ورجال الاعمال من خلال هذا التحقيق.

فى البداية يؤكد الدكتور مصطفى سويدان رئيس هيئة كهرباء مصر والتى تحولت الى شركة قابضة حاليا انه من الصعب ان يتولى القطاع الخاص اجراءات توليد وتوزيع الكهرباء خاصة واننا ملتزمون بأسعار محددة من جانب الدولة وتحدد بواسطة لجنة السياسات بمجلس الوزراء ويراعى فيها الشرائح المحدودة فى مجال الاسكان وكذلك الشرائح المختلفة فى المجالات الاستثمارية سواء زراعية او سياحية او صناعية وهو ما لا يمكن ان يتحمله القطاع الخاص.

ويؤكد د. مصطفى سويدان ان الطريق مفتوح امام القطاع الخاص لانشاء محطات توليد ولكن بنظام الـB.O.T ونحن سنشترى الكهرباء المولدة وضخ بها فى الشبكة الموحدة، ويؤكد اننا مكلفون بتوصيل الكهرباء الى أى منطقة بها استثمارات مشيرا الى ان محافظة الوادى الجديد يكلفنا فيها الكيلو وات اكثر من ثمن بيعه ولكننا مضطرون لذلك حتى نغطى احتياجات الاستثمارات الزراعية.

ويضيف سويدان ان المناطق الجديدة بسيناء والسويس والتى يرغب رجال الاعمال فى انشاء محطات توليد بها هى مناطق مغطاة بالشبكة الكهربائية الموحدة كما اننا قمنا بانشاء عدة محطات محولات للربط بين الشبكة وكذلك احتياجات الاستثمارات والاسكان وغيرهما.

ويشير الى ان الوزارة تعمل على حماية الاستثمارات والمناطق السكنية من تلوث محطات التوليد والتى اثبتت عدم جدواها فى حالة انشائها فى وسط الاستثمارات حيث تبث روائح كريهة وضوضاء تضر بالاستثمار خاصة فى المجالات السياحية.

دور حيوى

ويرى المهندس حجازى عياد رئيس مجلس ادارة شركة كهرباء القناة ان دور رجال الاعمال والمستثمرين فى عمليات توليد الكهرباء اصبح مطلوبا وحيويا لمساندة الدولة فى توفير احتياجاتها من الزيادات الطارئة على سحب الكهرباء.

فيما يرى ان استخدام اساليب المساهمة من القطاع الخاص فى عملية التوليد لابد وان تكون من خلال تحمله جزءا من مسئولية الدولة تجاه جميع القطاعات والشرائح الاستهلاكية.. وذلك يتم تنظيمه بواسطة لجان مشتركة بين القطاع الخاص وشركات الكهرباء تحدد مسئولية كل جانب تجاه الآخر وان يتم ذلك من خلال جهة منظمة هى وزارة الكهرباء.

المهندس حجازى عياد يؤكد ان المطالبة بأن تتم اجراءات انشاء اية محطة للتوليد عن طريق قطاع الكهرباء هو لحماية المناطق الاستثمارية والبيئة المحيطة بها من التلوث.. ويشير الى أن عملية التويد ينتج عنها تلوث بيئى وسمعى وتتم السيطرة عليه من خلال قيامنا باختيار مناطق بعيدة عن الاستثمارات الحالية والمستقبلية ويتم انشاء محطات التوليد ثم يتم ضخ الكهرباء المولدة داخل الشبكة الكهربائية الموحدة والتى تقوم بالتوصيل لمحطات محولات جهد عال ومتوسط ومنخفض لنتولى التوزيع الآمن على المناطق الاستثمارية والسكنية وبالتالى نكون قد نجحنا فى تحقيق هدف وصول الكهرباء لكل موقع دون ان يؤثر ذلك سلبيا على البيئة.

ويؤكد رئيس شركة كهرباء القناة انه تم اختيار عدة مناطق بالمناطق الاستثمارية والصحراوية الجديدة داخل سيناء ومدن القناة لانشاء محطات محولات عليها منها مساحة 400 400X متر لانشاء محطة محولات بقدرة (500/ 220/ 66/ 22) ميجا فولت امبير للربط مع الشبكة القومية كما انه يتم انشاء محطتى توليد بنظام الـB.O.T بقدرة 650 ميجاوات لكل واحدة لدعم احتياجات الشبكة الموحدة بمحافظات سيناء. ودون ان يحدث تلوث بيئى بتلك المناطق.

رئيس شركة كهرباء القناة يقترح ان يتقدم القطاع الخاص بإنشاء محطات توليد بنظام الـ B.O.Tاو يمكن ان يتم منحه الارض بالمجان لانشائها نظام تمليك وادارة دائمة على ان يبيع الكهرباء للشبكة الموحدة وهى مشروعات استثمارية عالية العائد.

ويشير الى ان بعض القرى السياحية التى انشئت محطات صغيرة لتغذيتها ومنها احد المشروعات التى انشئت بمنطقة سيناء محطة مكونة من 8 وحدات بقدرة 4 ميجاوات قد ادت الى تلوث بيئى خطير فى القرية والقرى المجاورة حيث تنتشر رائحة الوقود من السولار بالاضافة الى الاصوات الصادرة منها والمزعجة للسياح بالقرية..كما ان تكاليف المحطة تجاوزت 8 ملايين جنيه. والنتيجة ان المستثمرين من اصحاب القرى التى تتغذى كهربائيا على المحطة يقومون بإطفائها مساء.

الجديد فى الامر ان هناك محاولات فعلية من جانب وزارة الكهرباء لجذب الاستثمارات الخاصة نحو انشاء محطات توليد كهرباء بعد تزايد الاحتياجات وارتفاع تكاليف انشاء المحطات على ان تحدد لجان مختصة اسعارها ويتم شراؤها من جانب قطاع الكهرباء وبالتالى تكون الفرصة قد اتيحت للقطاع الخاص للمشاركة الفعلية فى توليد الكهرباء.

مطلوب شركا.. ولكن

ومن جانب آخر يرى المهندس محمد السيد رئيس شركة كهرباء مصر الوسطى ان احتياج الدولة لمشاركة القطاع الخاص اصبحت ضرورية ولازمة حيث ان الزيادة المتتالية فى احتياجات جميع القطاعات الاقتصادية لمزيد من الكهرباء المولدة وارتفاع معدلات الاستهلاك، وهى مؤشرات زيادة معدلات التنمية الاقتصادية يستوجب كل هذا ان يكون هناك شركاء مع الدولة فى زيادة معدلات انتاج الكهرباء [illegible] شركاء ان يس[illegible] بدورد فى تو[illegible] والتى تستفيد منه[illegible] الشرائح وليست شري[illegible] مادامت هناك شبكة موحدة توزع الكهرباء الى جميع انحاء الجمهورية.

لكن المطلوب اذا كان القطاع الخاص يريد ان يحصل على مزايا من ان ينتج كهرباء ويوزعها بنفسه فهناك المناطق مترامية الاطراف مثل الوادى الجديد التى لم تمتد اليها الشبكة الموحدة وبالمحافظة استثمارات محدودة سواء زراعية او صناعية، ولكن وصول الكهرباء اليها سوف يحفز انتشار الاستثمار بها..

ويضيف المهندس محمد السيد ان تحمل قطاع الكهرباء عبء الوصول الى تلك المناطق بالطاقة الكهربائية.. جعلنا نلبى طلبات اصحاب الاراضى الزراعية والذين يعتمدون فى رى اراضيهم على الآبار وبالتالى نتولى توفير الكهرباء حتى يتسنى لهم الحصول على المياه من الآبار من خلال ماكينات رفع.. ويشير الى ان بين كل مجموعة وغيرها مسافة 80 كيلو مترا ولذلك ندبر لهم محطات توليد صغيرة بقوة واحد ميجا وات لتخدم 10 آبار على قطر 5 كيلو مترات.

ويرى ان صعوبة تغطية الشبكة الموحدة لتلك المناطق لكونها تمثل تكاليف باهظة وفى ظل محدودية الاستثمارات فى الوادى الجديد. لذلك نقترح أن يتولى القطاع الخاص التوليد الكهربائى لها.

الموضوع الرئيسى : الخصخصة | اسم كاتب المقال : اسامة داود
الموضوع الفرعى : فى مصر :قطاع الكهرباء | رقم العـــــدد : ٢٩٢١
المصـــــــدر : العالم اليوم | تاريخ الصـدور : ٢٠٠٠/٨/٣١

ويرجع محمد السيد عدم وصول الشبكة الموحدة الى الوادى الجديد الى ان الاستهلاك الموجود حاليا سوف يجعل تكاليف الكيلو وات 35 قرشا بينما نحن نولده حاليا من خلال محطات التوليد الصغيرة بتكلفة 28 قرشا..

ويشير الى ان الدولة تتولى دعم الكيلو وات كهرباء بـ21 قرشا حيث انها تبيعه للاستثمار الزراعى فى الوادى الجديد بـ7 قروش رغم ان تكاليفه كما قلنا 28 قرشا.

ويشير محمد السيد الى ان المساهمات التى يقوم بها القطاع الخاص فى دول العالم تتمثل فى انشاء محطات توليد والقيام ببيع الكهرباء المولدة منها للدولة ويؤكد ان نفس القطاع الخاص الاجنبى يأتى الى مصر لانشاء محطات توليد لدينا ويقوم ببيع الكهرباء باسعار لا تتجاوز 50٪ من السعر العالمى ونقوم بضخها فى الشبكة الموحدة وبالتالى فان الاجانب انفسهم يعملون من خلال الدولة التى تبيع للشرائح من السكان بسعر يبدأ من 5 قروش وهو يقل كثيرا عن السعر العالمى او سعر التكلفة، ولكنها تدعم ذلك من خلال البيع للشرائح الاستثمارية سواء للسياحة او الاستثمار الصناعى او الزراعى وهى تتراوح ما بين 7 و17 قرشا للكيلو وات.

ويشير محمد السيد الى ان دور وزارة الكهرباء لابد وان يكون سياديا مثلما فى دول العالم حيث لا يسمح ان يستقل القطاع الخاص بشبكة خاصة لتوزيع الكهرباء لكونها لم تحدث .. الميا وان كان حدوثها سوف يرتبط بتحمل كل من الدولة والقطاع الخاص نسبة فى توزيع الكهرباء للشرائح التى يتم دعمها، وحتى تحدث عملية توازن فى تحمل كل قطاع نصيبه من الشرائح المنخفضة مثلما يحصل على نصيب من تغذية الشرائح المرتفعة بالكهرباء.

الـ B.O.T موجود

المهندس احمد الحسينى رئيس شركة كهرباء الدلتا يرى ان مساهمة القطاع الخاص مطلوبة وهى موجودة بالفعل من خلال نظام الـB.O.T وهو نظام الانشاء والتملك وادارة المشروع لمدة متفق عليها لتعود بعد ذلك لوزارة الكهرباء.

ويشير احمد الحسينى الى ان نظام الـB.O.T نظام ناجح فهو يمكن الاستثمار الخاص من المساهمة فى توليد الكهرباء والحصول على ارباح كبيرة، كما أنه لا يخل بالقاعدة التى يسير عليها العالم كله، وهو ان تكون هناك ضوابط فى يد الدولة فى تقديم الخدمات الضرورية والتى تهم جميع أفراد المجتمع.

ويضيف المهندس احمد الحسينى ان شركة كهرباء الدلتا على سبيل المثال تتولى مد خطوط التوزيع الى جميع المناطق الاستثمارية الجديدة حتى ولو ادى الى انشاء محطات توليد محدودة بعيدا عن الشبكة الموحدة. تلتزم الشركة بالاسعار الرسمية والمحددة من جانب لجنة السياسات بمجلس الوزراء وهو ما يجعل مصلحة المواطن سواء كان مستهلكا عاديا او مستثمرا فوق كل الاعتبارات.

ويوضح المهندس احمد الحسينى ان الشركة تقدم خدماتها لنحو 4 ملايين مشترك فى 6 محافظات هى: الدقهلية، كفر الشيخ، الغربية، المنوفية، دمياط والقليوبية.. ويؤكد ان الطاقة المولدة بلغت نسبتها 107٪ عن المستهدف وبلغ الحمل الاقصى للشبكات 1881,5 ميجاوات فى يونيو من العام الحالى وهى بزيادة تقدر بنحو 11٪ عن الحمل المناظر فى العام السابق 1999.

ايضا اهتمام الشركة بالمستهلكين اينما كان موقعهم دفع الشركة لانشاء 240 وحدة كهرباء فى المجالس القروية من اجمالى 346 وحدة بنسبة 70٪ من المستهدف وذلك بهدف تطوير الخدمة لمشتركى هذه القرى. كما تم تزويدها بوسائل الاتصال السريع وتعمل 24 ساعة متواصلة للتعامل مع الاعطال فور الابلاغ عنها.

واشار الحسينى الى ان التجهيزات المتصلة بمحطات التوليد وشبكات التوزيع يصعب على القطاع الخاص تملكها لانها تمثل تراكمات لاستثمارات ضخمة لا يمكن توفيرها فى ايام او شهور او سنوات قليلة.. ويؤكد ان الشركة تعمل على تحسين جودة التغذية الكهربائية من خلال تنفيذ المشروعات الخاصة بتطوير اعمال الصيانة واصلاح الاعطال وتنفيذ مشروعات الاحلال والتجديد وتحسين اداء الشبكات الكهربائية وترشيد استخدام الطاقة وخفض نسبة الفاقد.. وهى اعمال اساسية تحرص عليها الشركة قبل حرصها على الحصول على عائد.. ويؤكد ان الدور الاساسى الذى نقوم به ليس السعى نحو الربح بقدر توفير احتياجات التغذية السليمة للمستهلكين كهربائيا.

ويشير احمد الحسينى أن دور الوزارة وشركاتها لا ينتهى عند هذا الحد فهى تسعى نحو انشاء مراكز للتحكم لتأمين وصول الطاقة للمستهلك وتقليل الاعطال والفاقد ومن هذه المراكز مركز تحكم ومراقبة لشبكة الجهد المتوسط وبتكاليف 30 مليون جنيه، كما تتولى الشركة انشاء محطات محولات لنقل الكهرباء من الشبكة الى مواقع الاستخدام بامان وبدون احداث تلوث بيئى بسبب محطات التوليد التى لو اقيمت داخل المناطق الاستثمارية تحدث تلوثا سمعيا وكذلك تلوث من ابخرة الطاقة المستخدمة من المازوت والسولار.

احتكار الكهرباء

ومن جانب آخر يؤكد المهندس محمد حلمى المستثمر فى مجال البلاستيك بالعاشر من رمضان وأحد الراغبين فى انشاء محطات توليد كهرباء ان بوابة الفكرة كانت تقتصر على القيام بتوليد الكهرباء لانفسنا وذلك لتخفيض نفقات استهلاك الكهرباء والتى تصل الى نحو 400 الف جنيه شهريا بالنسبة لشركتى. وقد فكرنا ايضا فى الدخول مع مجموعة مستثمرين لانشاء محطة مشتركة تغذى استثماراتنا وكانت هذه هى البداية ثم وجدنا انه فى ظل اطلاق الحرية للقطاع الخاص يكون من حقنا الاستثمار فى مجال الكهرباء كسلعة يحتاج اليها المستثمرون بالمناطق الجديدة والتى لم تصل اليها الشبكة الموحدة حتى الآن وكذلك لم تخط الدولة نحو انشاء محطات فيها.

ويرى ان ما ينطبق على اى استثمار ينطبق على الكهرباء وحتى ان كانت سلعة خدمية خاصة ان المناطق الجديدة تحتاج دائما الى الكهرباء كمقدمة لباقى الاستثمارات.. ويشير الى ان المواصلات بدورها يقوم القطاع الخاص بجزء كبير منها مثل شركات النقل وغيرها وهى سلعة خدمية مثل الكهرباء.. وكانت الخطوة التالية هى المطالبة بالسماح لنا بإنشاء المحطة الخاصة بالتوليد.. لكن لم تتم الموافقة عليها.. ويؤكد انه لم يكن بمفرده فى هذا المشروع والمطالبة به ولكن معه عددا من مستثمرى العاشر من رمضان ومنهم رجل الاعمال محمد فريد خميس.

ويرى محمد حلمى ان مبررهم للسمح لهم بانشاء محطات توليد كهرباء يأتى دعما للصناعة وحتى يمكن تخفيض القيمة النهائية للمنتج بما يعود لصالح المستهلكين وقال ان الدراسات التى اعددناها وجدنا ان التوفير فى تكاليف الحصول على الكهرباء يصل الى 10 قروش فى الكيلو وات حيث ان تكاليف التوليد لا تتجاوز 12 قرشا بينما تصل الى 22 قرشا فى حالة شرائها من شركة الكهرباء.

ويرى ان مبرر المسئولين بالكهرباء والخاص بأنهم يبيعون الكهرباء للشرائح الصناعية وغيرها بأسعار عالية يقابلها البيع بأسعار ضعيفة للشرائح السكنية يوازى ما تقدمه من دعم للدولة من خلال الصناعة.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	اسامة داود
الموضوع الفرعي :	فى مصر :قطاع الكهرباء	رقم العـــــدد :	٢٩٢١
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصــدور :	٢٠٠٠/٨/٣١

ويشير الى ان الصناعة هي الاخرى مرتبطة بالغلابة ولابد من الحد من التكاليف الثابتة مثل الكهرباء عن طريق السماح لنا بتوليدها.

ويؤكد محمد حلمي انه تم تشكيل لجنة من المستثمرين الراغبين فى انشاء المحطات ومنهم فريد خميس وقمنا بمقابلة د.عاطف عبيد عندما كان وزيرا لقطاع الاعمال العام وقدمنا مذكرة تضمنت دعم الكهرباء للشرائح الصناعية مع تزايد الاستهلاك وليس العكس، كما يحدث حاليا. برفع قيمة الكيلو وات مع زيادة الاستهلاك ولكنه لم يأخذ بها.. والان نفكر فى الدخول فى مشروعات توليد وبتوسع لتغطية استثماراتنا.

ويؤكد محمد حلمي ان المعاناة التى يتعرضون لها في استهلاك الكهرباء هو انه يتم الحساب على اساس حجم المساحة المقام عليها الاستثمارات ويتم حسابها بنسبة نصف كيلو وات لكل متر مربع المهم اجد فى النهاية انني مطالب بدفع 380 الف جنيه لكل الف متر مربع عليها استثمارات لي.

ويؤكد انني عندما احصل على كهرباء رخيصة سوف ازيد من ورديات العمل، وبالتالي يزيد حجم العمالة واوفر على الدولة اعباء تشغيل الشباب والتى تحتاج فرصة التشغيل الواحدة اكثر من 120 الف جنيه حسب الاحصائيات الدولية.

البعد الاجتماعى

ومن جانبه يرى الدكتور محمد سليمان رئيس جمعية مستثمرى العاشر من رمضان انه لابد من مراعاة البعد الاجتماعى فى مصر من جانب اي مستثمر وفى اي استثمار.

ويؤكد ان الشرائح متوسطة الدخل تحتاج لدعم مادى فى استهلاكهم من الخدمات الاساسية مثل المياه والكهرباء ويجب ان يتم التنسيق مع الدولة فى اى مشروعات يرغب البعض فى اقامتها مادامت مشروعات خدمية..

ويرى د. محمود سليمان انه من الممكن دخول القطاع الخاص فى مجال التوليد بطرق مختلفة عن نظام الـ B.O.T ولكن من خلال تنسيقه مع الدولة ودون ان يتضرر احد من ذلك.. لكنه كرجل اعمال يرى ايضا من الضرورى ان تظل الدولة مسيطرة على القطاعات الخدمية وحتى ان كانت قد سمحت للقطاع الخاص بالعمل فى هذه القطاعات ولكن استراتيجيا يهمه سيطرة الدولة.

الخصخصة فى مصر
قطاع العمران والسكان

الخصخصة

فى مصر

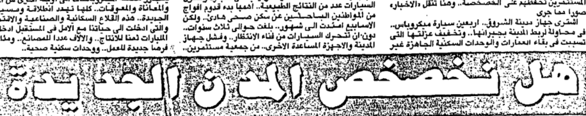
قطاع العمران والسكان

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	هل تخصخص المد الجديدة ؟	جمعة عبد الصبور	الاخبار	١٥٠٦٥	٢٠٠٠/٨/١٠	٩١
٢	مجالس الامناء شرفية	جمعة عبد الصبور	الاخبار	١٥٠٦٥	٢٠٠٠/٨/١٠	٩٢
٣	ادارة المدن الجديدة بين الخصخصة وفساد المحليات	محمدعثمان	العالم اليوم	٢٩٠٩	٢٠٠٠/٨/١٧	٩٣
٤	المدن الجديدة تدخل دائرة الخصخصة	خليفة ادهم	الاهرام	٤١٥٣٠	٢٠٠٠/٨/٢٠	٩٤

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	جمعة عبد الصبور
الموضوع الفرعي :	فى مصر: قطاع العمران والسكان	رقم العـــــدد :	١٥٠٦٥
المصـــــدر :	الاخبار	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٨/١٠

قلاعنا الصناعية والسكنية الجديدة.. واجهت مفهوم «الخصخصة».. وتكشفت الابعاد والصور المتوقعة.. شارك وزراء ورؤساء مجالس واجهزة المدن.. والمستثمرون.. وتوالت المساجلات بموضوعية.. ولاول مرة يسجل المستثمرون كل المستثمرين تحفظهم على الخصخصة.. وهنا تنقل «الاخبار» صورا مما جرى

اشترى جهاز مدينة الشروق.. اربعين سيارة ميكروباس.. فى محاولة لربط المدينة بجيرانها.. وتخفيف عزلتها التى تسببت فى بقاء العمارات والوحدات السكنية الجاهزة غير المسكونة.. ومعاناة بقية السكان من مفارقات ومرارات الحصول على احتياجاتهم اليومية.. وتنفس المواطنون الصعداء وهم يرون السيارات الجديدة تصطف فى فناء الجهاز.. استعدادا للتحرك.. وترتب على مجرد وصول السيارات عدد من النتائج الطبيعية.. اهمها بدء قدوم افواج من المواطنين الباحثين عن سكن صحى هادئ.. ولكن الاسابيع امتدت الى شهور.. بلغت حوالى ثلاث سنوات.. دون ان تتحرك السيارات من فناء الانتظار.. وفشل جهاز المدينة والاجهزة المساعدة الاخرى.. من جمعية مستثمرين، واتحادات ملاك وشاغلين و جمعيات اهلية.. فشلت جهودها كلها فى انجاز مهمة تسيير السيارات.. ومع حدة المفارقة.. واستشعار جسامة الخسارة.. برز مطلب البحث عن معنى يتجاوز مشكلة الميكروباسات الى اوجه اخرى من المفارقات والمعاناة والمعوقات.. كلها تهدد انطلاقة ومسيرة المدن الجديدة.. هذه القلاع السكانية والصناعية والاقتصادية.. والتى ادخلت الى حياتنا مع الامل فى المستقبل ادخلت ارقام المليارات ثمنا للانتاج.. والآلاف عددا للمصانع.. ومئات الالاف فرصا جديدة للعمل.. ووحدات سكنية صحية.



المستثمرون: لا للخصخصة.. نعم للتطوير

تحديدا.. فان الانجازات.. وبحساب بيانات وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات الجديدة.. تم اقامة ٢٠ مدينة وتجمعا عمرانيا جديدا.. تجاوزت استثماراتها ١٦ مليار جنيه.. وزاد عدد المصانع بها على ٣٨٠٠ مصنع.. بلغت استثماراتها ١٧.٥ مليار جنيه.. ووصل حجم انتاجها السنوى ماقيمته ٣٠ مليار جنيه.. ومازالت خريطة التنمية العمرانية لمصر.. تضم المزيد.. فالخطة تقضى بانشاء ٤٤ مدينة وتجمعا عمرانيا جديدا حتى عام ٢٠١٧ تبلغ اجمالى الاستثمارات فيها ١٤٢ مليار جنيه.. وتغطى ارجاء الجمهورية..

وهكذا.. التقت ارادة وزارة الاسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة.. ومسئولى جهاز ومستثمرى مدينة الشروق فى تنظيم ندوة تضم كل المسئولين والعاملين والمهتمين بمستقبل هذه المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة.. ولم يكن غريبا ان تحمل الندوة اخطر عنوان وهو بحث تحويل المجتمعات العمرانية الجديدة الى كيانات اقتصادية مستقلة!!.. او «خصخصة المدن الجديدة.. كما جرى اختصار العنوان فى الصحف واجهزة الاعلام»

الوزراء.. وضرورة التغيير!

وكما هو متوقع.. وكنتيجة طبيعية لخطورة الموضوع.. فقد امتلات القاعة الضخمة للاجتماعات بفندق شيراتون المطار.. باعداد من المستثمرين والاقتصاديين. اضافة الى مسئولى

تحقيق :
جمعة عبدالصبور

اجهزة المدن الجديدة..

وتوالت كلمات الوزراء الثلاثة الذين جاءوا للندوة فطالب الدكتور محمد ابراهيم سليمان وزير الاسكان.. اعضاء الندوة بضرورة اختيار اسلوب ادارة مناسب للمدن الجديدة.. تشارك فيه جميع الجهات المعنية فى المدن الجديدة.. سواء مستثمرين او سكانا.. او عاملين.. بالاضافة الى دور الدولة ودور المحليات.. ويتواكب هذا الاسلوب مع اساليب الادارة التى اتاحتها التطورات الاقتصادية والسياسية والتقدم فى علوم الاقتصاد والادارة.

اما الدكتور مصطفى الرفاعى وزير الصناعة.. فقد ركز على ان خطة الدولة تهدف الى احداث انطلاقة فى الصناعة وتحديثها بما يلائم العولمة.. وضرورة وضع استراتيجية طويلة المدى لزيادة الصادرات.. وحل المشاكل التى تعوق النشاط الصناعى وذلك فى ظل ادارة حديثة متطورة.. واوضح الدكتور احمد الدرش وزير التخطيط ان تطور ادارة المدن الجديدة.. يأتى فى ضوء توجيهات الحكومة بتحديث المجتمع .. وضرورة استكمال سياسة الاصلاح الاقتصادى.. ووضع توازن للبينات الاقتصادية يضمن علاج خلل الهياكل التمويلية

هذه الكيانات.. ودورها!

ولم يطل الانتظار.. فبعد كلمات الوزراء مباشرة.. وقف الاستاذ الدكتور محمد الراوى استاذ ادارة الاعمال بالجامعة الامريكية.. والقى محاضرة موضحة بالرسوم البيانية واللوحات.. تبين الانماط وصور الخصخصة للمدن الصناعية الجديدة.. فى مجتمعات مثل الولايات المتحدة الامريكية.. وكيف تتحول هذه المدن الى جزء للتنمية تختلف عن غيرها من مدن الولايات.. وتتمتع بمستوى اقتصادى متميز.. ينعكس ايضا على المستويات الثقافية والسياسية.. حيث يصل مستوى التعليم فى هذه المدن الى ٩٠٪.. فى الوقت الذى يقف فيه فى المدن المجاورة فى نفس المجتمعات الى ٥٠٪.. وان ارتفاع معدلات التنمية فى هذه المدن الجديدة.. يفرض بدوره اساليب ادارة مختلفة.. لضمان اطراد التنمية.. فهذه المدن الجديدة تحتاج الى فكر جديد.. يتم فيه تحرير القرار الادارى من سلطة المحليات.. التى لم تتغير اساليب الادارة فيها منذ ٥٠ سنة.. وقدم الاستاذ المحاضر امثلة من ايرلندا التى تحولت الى ثانى اكبر دولة فى تصدير البرامج «سوفت وير».. وانه لابد للوصول الى الهدف من الفصل بين وضع السياسة.. وتنفيذ السياسة.. وعدد الاشكال المتبعة للادارة فى امريكا.. وقال ان تمويل الادارات فى هذه المدن يتم من الضرائب المحلية.. وان السلطة داخل هذه المدن ليست للحكومة المركزية.. وتساءل عما اذا

الموضوع الرئيسي : الخصخصة
الموضوع الفرعي : فى مصر: قطاع العمران والسكان
المصـــــدر : الاخبار
اسم كاتب المقال : جمعة عبد الصبور
رقم العـــــدد : ١٥٠٦٥
تاريخ الصـدور : ٢٠٠٠/٨/١٠

مجالس الامناء شرفية.. عجزت عن أداء دورها

كانت حكومات الدول النامية مستعدة للتنازل عن الصلاحيات المخولة لها لهذه الادارات.. والتنازل عن بعض المسئوليات.. وليس عن الحقوق..

مستعمرات مستقلة!!

وفى نبرة هادئة تجسد الوعى واستشعار المسئولية.. تساءل مهندس مستثمر.. فى منظور مستقبلى.. حول خصخصة ادارات المدن الجديدة.. وما يستتبعه من وجود كيانات مستقلة غريبة.. تتناقض مع تقاليد وعادات المجتمع.. ودون ان يكون للمجتمع اى حقوق ازاءها.. واستطرد المستثمر فى الشرح.. فقال انه اذا حدث مثلا ان مستثمرين ينتمون الى احدى الدول الاجنبية.. قاموا بشراء مدينة جديدة.. واقاموا عليها مشروعاتهم.. واغلقوها اداريا عليهم.. ونشروا فيها مابدالهم من سلوكيات وانماط اجتماعية.. وبالطبع فليس لجهة ما من خارجهم - فى ظل الخصخصة - حق التدخل بالتغيير او حتى التعديل.. وبالتالى فانه ستنشأ كيانات مستقلة غريبة تماما عن بقية المجتمع.. ومن الطبيعى ورود الاحتمالات والتوقعات بانها - هذه الكيانات - ستتعدد- وتتحول لظاهرة غير سوية.. ربما تتهدد بقية المجتمع.. دون ان يكون للدولة اى سلطة او دور بالنسبة لها.. وناشد السلطة ان تتدبر الامر وتدرسه فى روية بعيدا عن الوقوع فى براثن الحماس لشعارات الخصخصة حتى لاتتورط فى مخاطر لايحمد عقباها.. وبنفس الحس الوطنى الغيور.. طالب الدولة بعدم عرض المساحات الواسعة من الاراضى للبيع فى ظل الركود والكساد الموجود.. فالاسعار الرخيصة والتى تصل الى حد «البلاش» قد تغرى الكثيرين بالقفز انتظارا لتحقيق مخططات خطيرة.

التطوير خطوة خطوة!!

وطالب بالسير فى موضوع التغيير خطوة خطوة.. حتى لا تحدث هزات يمكن ان تؤدى الى التوقف.. او الكوارث.. وبالتالى فان التريث فى تحويل هذه المدن الجديدة الى كيانات اقتصادية - ليس مطلوبا الآن.. بل الاجدى هو تطوير الادارة.. وليس الخصخصة بحال من الاحوال.. وذلك بالمشاركة بين القطاع الخاص والدولة..

واذا كان الاتفاق قد انعقد بين المجتمعين.. على أن مدينة ٦ اكتوبر هى القلعة الكبرى التى تقف فى الطليعة على مختلف الاصعدة.. الاقتصادية والعمرانية والسكانية بين كل المدن الجديدة.. وانها المدينة الناجحة التى تصلح لتطبيق التغيير فان المهندس. صالح عبدالعزيز رئيس جهاز مدينة ٦ اكتوبر.. سارع الى التحفظ الصريح على ذلك.. مطالبا بترك هذا النموذج الناجح فى طريقه.. واختيار مدن الجيل الثانى التى مازالت على بداية الطريق.. لتطبيق التجارب عليها.. وبذلك نتجنب احداث هزات فى كيانات مستقرة تخطو على طريق التنمية والنجاح وفق اسس ولوائح وخطط ترسخت.. وحققت مردودا ايجابيا.. وطالب متحدث المجتمعين بطرح الاسئلة.. وليس اتخاذ توصيات.. واجراء الدراسة ومشاركة المستثمرين.. وحذر من بيع اراضى المدن الجديدة لمستثمرين فى ظل الركود والحالى .. والا يترك الباب على مصاريعه مفتوحا للاجانب.. فاذا كان لابد من الخصخصة فلتكن بلا اجانب.. وبالتركيز على الخبرة فى الادارة .

النية.. والطريق!!

وكلما سخن جو النقاش.. وارتفع المؤشر.. وقف من بين الحاضرين.. الدكتور محمد ابراهيم سليمان.. ليعيد النقاش الى المعدلات العادية.. وتوالت التعقيبات.. مرة تغلب عليها صفة الاستاذ الجامعى الاكاديمى.. ومرة الصفة التنفيذية كوزير للاسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة.. وعملا بمقولة اذا وجدت النية وجد الطريق.. فالنية لدى الجميع معقودة على الاصلاح الهيكلى لمواجهة السلبيات التى تعوق انطلاق هذه المجتمعات العمرانية والقلاع الصناعية الجديدة.. وهذا الاصلاح يستهدف كل «البنى» الموجودة.. من تعليمية.. وصحية.. واقتصادية.. واجتماعية. الخ. والبحث مفتوح الابواب وعلى مصاريعها.. بدءا ببحث تطوير الادارات.. وتقوية مجالس الامناء.. وانتهاء الى الكيانات الاقتصادية المستقلة.. «الخصخصة» ولان المثل يؤكد انه اذا اختلف عاقلان استفاد كل منهما من الاخر.. فان النقاش والحوار - وهو لغة العصر - كفيل بان يوصلنا الى افضل الصيغ الملائمة لدفع عجلة التطوير الى الامام.. وتحقيق الاهداف المنشودة وتجاوزها فى سهولة ويسر.. وبلا عوائق او مشاكل.. كما نشهد حاليا من سلبيات تؤثر على الانطلاقة.

الأصوات.. والأصداء!

وتجاوبت الأصداء فى جنبات القاعة الكبيرة بفندق شيراتون.. فوقف مستثمر اخر.. يضيف انه على مستوى العالم اجمع.. لم توجد غير جزيرة واحدة مملوكة لبعض المستثمرين هى جزيرة «موناكو».. والكثيرون فى ارجاء العالم لايعجبهم ما يجرى فوقها.. وبالتالى فانه لابد من وضع ضوابط ومعايير.. ولابد ان يكون للدولة دور فى التدخل والتوجيه.. وقال انه اذا تصورنا ان مستثمرين امريكيين مثلا اشتروا مدينة العبور.. ومن الطبيعى ان ينقلوا ثقافتهم وما يجرى فى مجتمعهم الى هذا المجتمع المحدود داخل مدينة العبور.. ولان الثقافتين مختلفتان تماما.. فلنا ان نتصور مايمكن ان يترتب على ذلك.. فلابد - وبحكم المنطق وحده - ان نتلافى «الاخطار والمشاكل.. لا ان نفسح لها الطريق جريا وراء شعارات لها بريق.. لايلبث ان يخفت ليخلف وراءه الكوارث والاخطار.. واكد على ضرورة مراعاة الواقع.. والتمسك بالضوابط التى توجد فى كل ارجاء العالم مهما بدا من التزام بحرية الاسواق والشعارات الاخرى الراسمالية المشابهة.. واكمل الدكتور هانى سرور نضرب مثلا بما يجرى فى جزيرة «باتون» التى تعتبر قلعة صناعية ضخمة على مستوى اندونيسيا كلها.. وفى داخلها تتوافر كل مقومات المدينة الصناعية الراقية.. ولكن حولها تنتشر ابشع صور العشوائية.

الشارع الكبير.. والعزلة

وتعالت الاصوات من الجهة المضيفة المدينة الشروق!!.. فتناول الدكتور عزمى صالح ما يواجه ساكنى الشروق من مشاكل نتيجة عزلة المدينة النسبية.. وان قرص الاسبرين يكلف ساكنى المدينة احيانا السفر لمسافة ٥٠ كيلو مترا لشرائه من القاهرة فى غياب شبكة مواصلات عامة ميسرة.. انه يقيم فى شارع كبير وحده كل عماراته ووحداته السكنية جاهزة.. ومريحة.. ومع ذلك فان احدا من الملاك لم يجرؤ على المخاطرة.. والمجىء للسكنى.. وان هذا الحال يغرى اللصوص والبلطجية وغيرهم.. ويفرخ المشاكل وتناول م/احمد تونى عضو مجلس امناء مدينة الشروق.. ظاهرة سحب الدولة لاياديها ودورها من هذه المدن.. التى مازال بعضها يفتقر الى ابسط الخدمات مثل المخابز والاتوبيس والعيادات.

ضوع الرئيسى : الخصخصة — اسم كاتب المقال : محمد عثمان

ضوع الفرعى : فى مصر قطاع العمران والسكان — رقم العـــــدد : ٢٩٠٩

ـــــدر : العالم اليوم — تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/٨/١٧

إدارة المدن الجديدة بين الخصخصة وفساد المحليات

وصلت المدن الجديدة فى تطورها إلى نقطة فارقة تستلزم إعادة النظر فى اسلوب إدارتها، فلقد تم إقامة عشرين مدينة وتجمع عمرانى جديد، وصل عدد المصانع بها إلى 3000 مصنع.. وتجاوزت استثمارات هذه المدن 16 مليار جنيه.. بالاضافة إلى قرابة 14 مليار جنيه كاستثمارات المصانع، وهناك خطة مستقبلية بإنشاء 44 مدينة وتجمع عمرانى جديد حتى عام 2017 ويبلغ اجمالى الاستثمارات فيها 143 مليار جنيه تتوزع على جميع ارجاء القطر. وبالتالى فإن نقل اسلوب إدارة المحليات الحالى بكل أمراضه المتوطنة هو أمر غير منطقى وغير مفهوم، فقد فشلت جميع محاولات اصلاحها على مدى نصف قرن، وتحولت إلى تجمعات فاسدة ومفسدة، تسمح بكل أنواع التجاوز فامتلأت مدننا القديمة بالمصانع والورش المقلقة للراحة والمضرة بالبيئة والعاملة بدون تراخيص (وبتراخيص فى بعض الاحيان) وتجاوزات المبانى التى تكاثرت بشكل سرطانى.. والمحليات تشارك فى كل هذا بالصمت والتواطؤ.

هذا الوضع المتردى والمستمر فى ترديه، جعل نائبا يزن كلمته جيدا وهو الدكتور زكريا عزمى، يعلن تحت قبة مجلس الشعب أن الفساد فى المحليات «وصل للركب».

ونقل إدارة هذه التجمعات العمرانية والمدن الجديدة إلى المحليات سيعمم الفساد.. وسوف نرى التراخيص على كل لون متجاوزة كل ما هو مسموح به لتدوس على كل القواعد و القوانين مادام التربح هو الحكم فى اسلوب إدارة المحليات.

ولابد ان يكون اسلوب الإدارة الجيدة لهذه المجتمعات محاولة للتملص من اخطبوط الفساد الضارب والجاثم والمنتشر فى المحليات، وهناك فرصة لإقامة إدارة بفكر مخالف كنموذج للإدارة الجيدة فى تنفيذها للقواعد والقوانين.. والحرص على مصالح قاطنيها وسرعة التلبية والاستجابة، دون تفكير فى تربح، ودون استهانة بالقانون وبمصالح الناس.

وهذا يؤكد انه لابد من رفض تبعية



محمد عتمان

هذه المجتمعات والمدن الجديدة للإدارات المحلية.

وفى نفس الوقت فإن الاجهزة التى تدير التجمعات العمرانية وهذه المدن ترتكب هى الأخرى كما هائلا من المخالفات والتجاوزات.. بل هى غارقة فى الفساد بكل تجلياته.

وبالتالى فالصلاحية معدومة فى هذه الاجهزة، وهى غير قادرة على تلبية متطلبات التطور فى إدارة جديدة لهذه المجتمعات الناشئة مما يستتبع طرح فكر إدارى جديد يقوم على خصخصة إدارة هذه المدن.. ووضع القواعد والقوانين التى تكفل عدم نشاز هذه الإدارات عن القيم والتقاليد السائدة فى المجتمع المصرى.. وهذا يلغى ويقلل التخوفات التى أثيرت فى الندوة التى تبحث فى تحويل المجتمعات العمرانية الجديدة إلى كيانات اقتصادية مستقلة والتى اقيمت بفندق شيراتون المطار منذ أيام قليلة.

وقد تركزت هذه التخوفات على قيام جهات تمويل اجنبية بشراء مدن جديدة. تقيم عليها مشروعاتها وتغلقها إداريا على نفسها.. وتكون تصرفاتها وسلوكياتها امتدادا لانماط مجتمعاتها.. وهذا التخوف الاخلاقى، رغم انه يمكن دحضه بالقوانين التى تشرع لهذا التحول، إلا أن التصور بأن هذه المدن ستتحول فى تحررها الاخلاقى إلى ما يشبه حى سوهو فى لندن أو شواطىء العراة فى إيلات فهو أمر غير وارد.. وفى نفس الوقت فإن السلوكيات والتصرفات التى يقوم بها أجانب داخل منازلهم وفيللهم وقصورهم وفنادقهم الآن ليست شديدة الغرابة.. ولا تصدم اخلاقيات المجتمع المصرى.. ولن تقوم بالتفتيش على المستثمرين سواء أكانوا أجانب أو عربا أو مصريين داخل بيوتهم وشققهم فالسلوك الشخصى هم أحر! مادام لا يمس فى علانيته المجتمع ومشاعر المواطن.

والتركيز على هذا الجانب بصرب التوجه للخصخصة ضعيف ومتهافت ولا معنى له.. فليس هناك تصور أن تتحول هذه المدن الجديدة إلى دولة داخل الدولة.. فهى خاضعة للشرطة المصرية ورجال الاطفاء المصريين وللقانون المصرى وللقضاء المصرى..وتستمد مقوماتها، من كهرباء ومياه وصرف صحى، من مصادر خاضعة للدولة أو سوف تخصخص هى الاخرى فى المستقبل المنظور.

المسألة فى جوهرها: هل نحيل هذه المجتمعات العمرانية الجديدة.. إلى نسخ شديدة الرداءة من مدننا المختنقة والتى ثبت فيها على مدى أكثر من نصف قرن فساد الإدارة المحلية (؟!) أم نقيم فكرا جديدا يجعل من هذه المجتمعات نموذجا يحتذى فى الإدارة وحسن الخدمات وارتقاء السلوك ودرجة التعليم والمستوى الرفيع فى حماية البيئة؟!.

وبالتالى لابد من فكر فى الإدارة يخالف ما هو موجود بعد أن ثبت بكل الادلة عجز ما هو قائم فعلا عن تلبية الحاجات الضرورية لسكان المدن والقرى التى يديرونها.

ان التخوفات الاخلاقية التى رفع البعض راياتها فى ندوة فندق شيراتون تشوش أكثر مما ترشد، فنحن لسنا فى سبيل منح قطعة من ارض مصر لمغتصب أجنبى.. بل هو البحث عن الطريقة المثلى للإدارة والحل المتاح، والذى يتفق مع طبيعة هذه المدن.. أن تخصص ادارتها.. ونبدأ بتجمع بعينه.. ونتابع التجربة.. ونصوبها إن كان هناك خطأ.. ثم تعمم هذه الخصخصة على كل المجتمعات والمدن الجديدة الحالية والمستقبلية. وبالتالى يكون هناك كتلة كبيرة تدار بفكر مختلف تحقق مستوى خدمى ومعيشى مخالف لما هو موجود فى المدن القديمة.. وبالتالى يكون هناك أمل فى تعديل اسلوب الإدارات المحلية التى اغرقت مصر كلها فى فساد يحتاج إلى مجلدات لذكره وايضاحه.

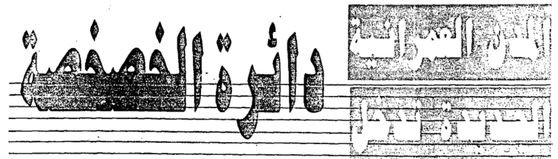
ضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	خليفة ادهم
ضوع الفرعى :	فى مصر :قطاع العمران والسكان	رقم العـــــدد :	٤١٥٣٠
ـــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٨/٢٠

تباينت وجهات نظر وأراء الخبراء تجاه المفكرة التى طرحتها الحكومة لدراسة خصخصة المجتمعات العمرانية الجديدة وبحث منح شركة مساهمة خاصة حق ادارة المدن العمرانية الجديدة، حيث يرى بعض الاقتصاديين والمستثمرين أن هذا الاتجاه سيؤثر سلبيا على الهدف الذى تم على أساسه إقامة المدن العمرانية الجديدة فى اعادة توزيع الخريطة السكانية وجذب سكان القاهرة الكبرى إلى هذه المدن، إضافة إلى الدور المتزايد لهذه المدن فى جذب الاستثمارات الصناعية والسياسية والعقارية حاليا فى ظل المزايا التى تتمتع بها من إعفاء ضريبى للمشروعات الإستثمارية التى تقام بها وكذلك انخفاض أسعار الأراضى فيها!

اقتصاديون ومستثمرون

المحاذير كثيرة ويجب الدراسة المتأنية حتى لا تفقد المدن الجديدة أهدافها

ضرورة التطبيق التدريجى والبدء بالمدن الجارى تنفيذها



ويرى الدكتور احمد الغندور عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية السابق وأستاذ الاقتصاد أن الحديث حول هذا الاقتراح يجب أن يتم من خلال معرفة تفاصيله وترتيبات تطبيقه. فالمؤكد أن الشركة الخاصة التى ستتولى إدارة إلى مدينة عمرانية جديدة ستختلف الياتها ودوافعها عن الادارة الحكومية الراهنة حيث أن الشركة سيحركها أصحاب رؤوس الأموال الذين تختلف معايير العمل لديهم وتتمثل فى تقديم خدمات أفضل من اجل الحصول على أكثر قدر من الارباح. وهنا يثور تساؤل حول هل سيتم بيع أصول المدن الجديدة لمؤسسات مالية وأفراد من خلال سوق المال أو بعيدا عنه وإذا لم يكن الامر كذلك فستكون الأوضاع مجرد اسم جديد لمسمى قديم وهو مالايتفق مع طبيعة المسمى المستهدف. وقد يقال أن الشركة لم تمتلك ولكن ستدير الاصول. وهذا بدوره يطرح سؤالا اخر حول حجم هذه الأصول والتى تقدر بمليارات فماهى الضمانات المالية التى تقدمها الشركة الخاصة التى ستتولى ادارة المدينة العمرانية الجديدة للحكومة حتى لاتسىء التصرف في هذه الأصول والأموال وتستنفذها بوسيلة أو آخرى.

وفى المقابل يرى الدكتور رضا العدل مستشار وزير قطاع الأعمال العام أن هذه الفكرة تستحق الدراسة المتأنية نظرا لما يمكن أن يترتب عليها من ايجابيات فى مقدمتها التخلص من الادارة البيروقراطية التى عادة ماتكون عالية التكاليف من حيث الحصول على خدمة منها بطرق غير مشروعة تصبح رسوم الحصول على الخدمات فى مجملها مرتفعة. كما أن الخدمات رديئة وتستغرق وقت طويل مما يهدر الوقت وأيضا تصبح دراسات الجدوى غير ذات مضمون حيث تضاف إليها بعض التكاليف التى تستتبلكها البيروقراطية.

ويضيف أن الشركة الخاصة التى ستتولى ادارة أى من المدن العمرانية الجديدة ستسعى إلى تحسين مستمر لخدماتها وتذليل العقبات اضافة إلى تقديم العديد من المشهيات والمزايا لجذب المستثمرين لهذه المدينة خاصة إذا وجدت منافسة بين عدد من الشركات فى عدد من المدن العمرانية الجديدة وهذا من شأنه أن يزيد من عدد العملاء، وبالتالى زيادة حجم واجمالى الرسوم مما يؤدى إلى خفض رسوم الخدمة فى حين تصبح الأمور سهلة دون بيروقراطية فى الحصول على هذه الخدمات، وهذا من شأنه ان يجذب المستثمرين فى ظل ادارة تتمتع بالكفاءة والشفافية وهى أساسا القدرة على المنافسة والتعامل مع الأسواق العالمية حاليا.

ويقول أن هذه الفكرة أيضا تطبيقها سيخفف عن الدولة عبء اضافة المرافق الأساسية فى بعض المدن الجديدة التى يجرى تنفيذها حاليا فى ظل اتجاه السياسة الاقتصادية للدولة لضغط الانفاق العام وضبط عجز الموازنة وتخفيض الانضباط المالى حيث يمكن للشركات الخاصة التى ستتولى ادارة المدن العمرانية الجديدة مد المرافق الاساسية إليها ثم القيام بتحصيلها من خلال الرسوم على مدى فترات زمنية.

ولكن الدكتور رضا العدل يدعو إلى ضرورة بدء تطبيق هذا المشروع فى المدن العمرانية الجارى تنفيذها والجديدة وليست المدن العمرانية القائمة حاليا مثل العاشر من رمضان أو ٦ اكتوبر نظرا لكبر حجم هذه المدن الآن، كما يطالب بالتطبيق التدريجى لهذا المشروع حتى يتم التقييم الجيد والموضوعى له، ومن ثم تعميمه مع معالجة السلبيات التى تظهر من الممارسة.

ويتساءل المهندس الاستشارى عادل مختار حول الجدوى الاقتصادى للاقتراح الجديد ومدى تأثيره على جذب الاستثمارات للمدن العمرانية الجديدة، وكذلك حول اختصاصات الشركات الخاصة الجديدة التى ستتولى ادارة المدن العمرانية الجديدة ونشاطها وهل ستكون ادارة شاملة أم ستختلف حسب حجم كل مدينة، وهل ستقوم بمد المرافق الاساسية والتوسع فى حجم هذه المدن وفرض الرسوم والتحكم فى بيع الاراضى وتحديد أسعارها وادارة المشروعات الصناعية، وكيف ستكون علاقتها بهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.

ويضيف أن هذا الاقتراح الذى تطرحه الحكومة على عمومه يحتاج إلى توضيح اكثر لمعرفة تفاصيله، كما يجب الاخذ فى الاعتبار أن ادارة القطاع الخاص للمرافق العامة لابد وأن تخضع لضوابط ومعايير صارمة وحاسمة حتى تحقق العائد منها ويحصد المواطن الفائدة الملموسة من وراء ذلك ولاتقتصر النتائج فى نهاية الأمر على رفع أسعار الخدمات لتحقيق الأرباح مع تحقيق جودة نسبته فى الحصول على هذه الخدمات بمعنى انه يجب أن تظل أسعار الرسوم كما هى لأن المواطن يدفع الضرائب للدولة وهى ملتزمة بتقديم جميع الخدمات الأساسية له.

ويقول أن الهدف الاساسى الذى يجب أن تعمل الحكومة من أجله هو تحديث ورفع كفاءة الادارة الحكومية بشكل عام وادارة الهيئات الاقتصادية والمجتمعات العمرانية بشكل خاص، حيث أن مشكلة الادارة تواجه القطاع الخاص كما تواجه القطاع الحكومى والعام فى مصر حاليا وبدرجة متقاربة.

تحقيق:
خليفة أدهم

الخصخصة فى مصر
قطاع السياحة والفنادق

الخصخصة

فى مصر

قطاع السياحة والفنادق

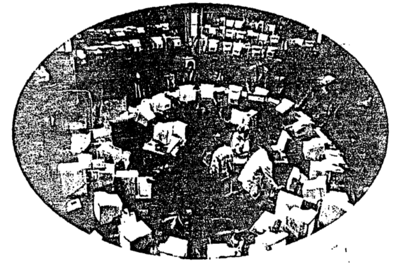
م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	الفنادق الحكومية الهيكلة قبل البيع	نملة ابو العز	(مجلة الاهرام الاقتصادى	١٨٥	٢٠٠٠/١١/٢٧	٩٦
٢	ترحيب حذر بقرارات اللجنة الوزارية لتنشيط الخصخصة	كمال ريان	العالم اليوم	٢٩٩٨	٢٠٠٠/١١/٢٩	٩٨

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	نهلة ابو العز
الموضوع الفرعى :	فى مصر:قطاع السياحة والفنادق	رقم العـــــدد :	١٨٥
المصـــــدر :	ملحق البورصة المصرية	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١١/٢٧

الفنادق الحكومية .... الهيكلة قبل البيع

أعلنت الحكومة عن بيع ٤٢ فندقا خلال العامين القادمين فى إطار برنامج الخصخصة.. وقد أثار هذا القرار ردود افعل متباينة بين العاملين فى سوق المال حيث إعتبر البعض أن قرار بيع الفنادق فى هذا التوقيت عبارة عن مخاطرة خاصة وأن عامين ليست فترة كافية لاتخاذ كافة الاجراءات الخاصة بالترويج فى ظل خصوصية الفنادق كمنشآت مطروحة للبيع وفى ظل فشل بيع بعض الفنادق خلال الفترة الماضية.

تحقيق: نهلة أبو العز



مصدر مسئول عن الخصخصة بالشركة القابضة للاسكان والسياحة والسينما يقول ان الفنادق ذات طبيعة خاصة اذ انها تعتبر اصولا لاتباع الامن خلال مستثمر رئيسى ولايصلح ان تباع من خلال البورصة، واضاف ان الشركة القابضة الآن بصدد الاستعداد للبيع من خلال إعداد كراسات الشروط وتهدف الخطة لبيع الفنادق على فترات وفقا للتوزيع الجغرافى لها فلن تباع فنادق الـ ٥ نجوم كلها معا ولكن سوف يتم بيع فندق ٥ نجوم وفندق ثلاثة نجوم وهكذا واضاف المصدر ان هناك ٥ فنادق تاريخية تم استبعادها من قائمة البيع وتشمل الماريوت وفلسطين وميناهاوس وكتاراكت وونتر بالاس وسوف يتم البيع بالمشاركة مع جهات ترويج فى حالة الفنادق الكبرى التى تحتاج الى جهات معاونة فى الترويج اما الفنادق الاقل فسوف يتم بيعها من خلال الشركة القابضة.

قبل طرح الفنادق للبيع لابد من حل المشاكل المثارة حول هذه الفنادق - هكذا يرى الدكتور محمد يوسف عضو مجلس ادارة شركة يونيتد كبتال للترويج - حيث اشار الى ان هناك عدة ملاحظات ظهرت نتيجة الترويج لبعض الفنادق التى طرحتها الحكومة قبل ذلك ، من هذه الملاحظات ان معظم الفنادق التابعة للشركة القابضة بها عقود ادارة طويلة الاجل تمتد حتى عام ٢٠١٥ ومن ثم يتطلب الامر ضرورة بحث الجوانب القانونية لهذه العقود حيث ان وجودها يؤدى الى صعوبة الحصول على مشتر بسعر جيد، وهذا ما حدث عند بيع فندق شبرد بالاضافة إلى العاملين فى بعض هذه الفنادق من ذوى الكفاءات المحدودة مقارنة بالقطاع الخاص الفندقى مما يتطلب تطوير مهارات العمالة من جانب الشركة القابضة وأضاف د. محمد ان

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	نجلة ابو العز
الموضوع الفرعي :	فى مصر:قطاع السياحة والفنادق	رقم العـــــدد :	١٨٥
المصـــــــدر :	ملحق البورصة المصرية	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١١/٢٧

هناك ملاحظة اخرى خاصة بالتجهيزات الموجودة فى تلك الفنادق والتى تحتاج ايضا الى تطوير حتى يتم البيع مثل الترخيص ببعض الانشطة السياحية والذى يتطلب الموافقة من جانب الشركة القابضة فإذا لم تكن هناك سياسة جديدة فى التعامل مع هذه الجوانب سوف تتعرض عملية البيع للفشل.

واشار الى أن بعض الفنادق محملة باصول ثابتة بجانب الفندق نفسه فهناك احد الفنادق محمل بعمارة بجواره وهو ما يجعل الامر معقدا بالنسبة لبيع هذا الفندق.

واضاف ان خصخصة اى فندق تتطلب ان يكون المشترى لديه خبرة فى مجال الفندقة لان المجتمع الذى توجه اليه خدمة الفندقة محدود وشريحة المتعاملين شريحة محدودة ومن ثم فإن اى مستثمرين لن تكون لديه الخبرة الكافية لن يستطيع ادارة الفندق.

واضاف ان تجربة خصخصة فندق النيل اظهرت بشكل واضح سوء التصميم للفندق الذى استوجب اعادة بنائه واعادة تكوين بعض النواحى الهندسية الموجودة به بعد بيعه.

كل هذه الاعتبارات يجب ان تؤخذ فى الاعتبار قبل الاعلان عن طرح الفنادق لانها ذات طبيعة خاصة بالاضافة الى ان طرح ٤٢ فندقا خلال عامين وهى فترة قصيرة قد يؤدى الى زيادة العرض عن الطلب المتاح وبالتالى يؤدى إلى انخفاض اسعار الفنادق.

السياسة والخصخصة

عصام مصطفى - محلل مالى - يرى ان خصخصة الفنادق ترتبط بابعاد كثيرة على راسها الابعاد السياسية فالمستثمر الاجنبى ينظر لمنطقة الشرق الاوسط ككل ولا ينظرإلى مصر منفصلة عنها من هنا فإنه بعد توقيت الطرح فى ظل الظروف الحالية يحتاج الى اعادة نظر بالاضافة إلى ان الفنادق ترتبط فى خصخصتها بنوع من حق الامتلاك والادارة فهى منشات تتميز بالخصوصية ومن ثم يجب ان يكون المالك او المدير الجديد للفندق على درجة عالية من الخبرة الكافية التى توفر له حسن إدارة الفندق

واضاف مصطفى ان الفنادق مصدر من مصادر العملة الصعبة ومن هنا يجب ان يكون هناك نوع من الالتزام لاعادة استثمار إيرادات هذا النشاط داخل مصر بالاضافة الى ان الترويج له دور هام فى بيع تلك الفنادق الذى يجب ان يكون موضوعيا ويستوعب الهدف من بيع تلك الفنادق.. فالهدف من بيع الفنادق يجب ان يكون نصب عين المروج ويضع فى اعتباره مشكلة التسعير لانها مشكلة هامة جدا وتندرج تحتها ابعاد كثيرة .

ثروة قومية

ويقول مجدى صالح - رئيس شركة ليبون للسمسرة ان اهمية الموضوع تكمن فى ان تلك المنشآت تمثل ثروة قومية ومصدرا مهما لتولد نسبة من الدخل القومى - كما انها تمثل مصدراً لتوظيف العمالة. وحتى لايثار لغط حول اسلوب تقييم هذه الفنادق على نحو ما حدث عند خصخصة فندق ماريوت وطبيعة وحساسية تلك المنشآت. فانه يهمنا ان نستوضح الأسباب الرئيسية لخصخصة هذه الشركات. بمعنى اذا كانت هذه المنشات لاتعانى فى الأساس من اى خسائر بل إن بعضاً منها يحقق معدلات ربحية مرتفعة نظرا لارتفاع نسبة التشغيل بها بفعل الازدهار السياحى الذى تشهده مصر.

وبالتالى اذا كان الغرض من خصخصة تلك المنشات هو العمل على زيادة كفاءة تشغيلها وتطويرها سواء من حيث ضخ استثمارات جديدة بها او تطوير اسلوب الادارة والموارد البشرية والذى يعتبر فى حد ذاته مدعاة لخصخصتها. بالاضافة الى ان خصخصة تلك المنشآت اذا كان لمستثمرين اجانب يمكن ان يزيد موارد النقد الاجنبى للدولة. وبالتالى فانه يجب الاخذ فى الحسبان بعض الاعتبارات التالية لتعظيم المنفعة من برنامج الخصخصة دون اجحاف فى حق المستثمر.

١ - ويرى صالح ان طرق التقييم تختلف تبعا لاسلوب الخصخصة. حيث يعد تقييم اسهم المنشاة باسلوب القيمة السوقية للاصول المادية والمالية من انسب طرق التقييم اذا كان الطرح سيكون لمستثمر استراتيجى. بينما يكون اسلوب التقييم بخصم التدفقات النقدية المتوقعة خلال الفترة الانتاجية لاصول الشركة مناسبا اذا كان اسلوب الطرح عن طريق بورصة الأوراق المالية.

٢ - اذا كان بعض تلك المنشات تتمتع بدرجة عالية على توليد الربحية وتمثل مصدرا استراتيجيا لتولد نسبة كبيرة من الدخل القومى وتتمتع بهيكل اصول حديث نسبيا. فإننا نقترح دمجها معا فى شركة يتم طرح اسهمها فى بورصة الأوراق المالية للمستثمرين الأفراد والمؤسسات والصناديق. خصوصا أن قطاع السياحة يحقق قيمة مضافة مرتفعة. مع اسناد ادارة تلك الشركة لهيئة متخصصة فى هذا المجال.

٣ - يجب التاكيد هنا على أن غرض برنامج الخصخصة لمستثمر استراتيجى هو تطوير وتحديث المنشاة المخصخصة وذلك على المستوى الافقى والمستوى الراسى. والاضافة اليها دون تغيير مجالها او تقليصه بما يتنافى مع الدواعى القومية والذى وجدت من أجله هذه المنشاة. وكذلك بما يتماشى مع القوانين واللوائح البنية والاشتراطات العالمية بما يضمن عدم حدوث انحرافات تضر بمصالح القطاع والاقتصاد القومى.

٤ - يجب أن يضمن اسلوب الخصخصة البعد الاجتماعى. وذلك بحفظ حقوق العاملين والقائمين على هذه المنشآت. وكذلك ضمان استمرار تلك الكفاءات وتحسين مستواها المادى. والعمل على زيادة المستوى المعرفى والتاهيلى لتلك الكوادر بما يضمن تطور قطاع السياحة وبالتالى زيادة القيمة المضافة له فى الدخل القومى.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	كمال ريان
الموضوع الفرعي :	فى مصر:قطاع السياحة والفنادق	رقم العـــــدد :	٢٩٩٨
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١١/٢٩

وسط مخاوف من انخفاض قيمة الفنادق نتيجة طرحها للبيع دفعة واحدة

ترحيب حذر بقرارات اللجنة الوزارية لتنشيط الخصخصة

الاسراع بطرح الشركات المتعثرة ضرورة لوقف نزيف الخسائر

الدعوة إلى تنشيط السوق للاسراع ببيع الشركات

□ **كتب – كمال ريان:**

رحب الخبراء بالقرارات الاخيرة التى اتخذتها اللجنة الوزارية للخصخصة فى اجتماعها مؤخراً برئاسة الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء لتنشيط برنامج الخصخصة وازالة العقبات التى تعترض بيع بعض الشركات ومنها الفنادق.

الا ان الخبراد حذروا فى الوقت نفسه من طرح الفنادق للبيع مؤكدين ان ذلك قد يؤدى الى انخفاض قيمة الفنادق بسبب زيادة المعروض للبيع.

واشاروا الى ان طرح بعض الشركات للايجار سيساهم فى تطويرها واصلاحها مؤكدين ان الخصخصة لا تعنى فقط بيع الشركات بالبورصة او لمستثمرين رئيسيين ولكن الهدف هو اصلاح الشركات بالاساليب المناسبة لها وتطويرها ومشاركة القطاع الخاص فى ادارتها لتحقيق هذا الهدف.

وكانت اللجنة الوزارية للخصخصة قد قررت فى اجتماعها امس الاول برئاسة رئيس الوزراء حل مشكلة الخلافات مع المستثمرين بشان أسعار بعض الفنادق المطروحة للبيع مما اعاق بيع هذه الفنادق.

وتقضى القرارات التى اتخذتها اللجنة بتحديد قيمة الفندق المطروح للبيع بالمقارنة مع الفنادق المماثلة بنفس المنطقة على ان يكون الفندق الذى تتم المقارنة به بنفس المستوى مع خصم القيمة المطلوبة لتحديد الفنادق المطروحة للبيع والوصول بها لنفس مستوى الفنادق الجديدة وهى القيمة التى تحددها المكاتب الاستشارية وتخضع فى نهاية الامر لقرارات اللجنة الرباعية.

وقررت اللجنه الوزارية الاستمرار فى طرح جميع الفنادق غير التاريخية للبيع خلال العامين القادمين بعد حل مشكلة التقييم كما تقرر تأجير شركات تداول الحاويات وهى بورسعيد ودمياط والاسكندرية للمستثمرين بنظام حق الانتفاع لمدة 25 عاما قابلة للتجديد بحيث تكون مسئولية التطوير والتحديث على المستثمر صاحب حق التشغيل وتقرر كذلك بيع بعض الشركات البحرية وزيادة النسبة المطروحة للبيع من أسهم الشركة الشرقية للدخان الى 15٪ بدلا من 11٪ فقط لتصل نسبة مساهمة القطاع الخاص الى 49 ٪ من اجمالى اسهم الشركة.

وتهدف هذه القرارات لتنشيط برنامج الخصخصة الذى يواجه عوائق كبيرة منذ عدة أشهر بسبب انخفاض اسعار البورصة ومحاولة المستثمرين الرئيسيين شراء الشركات باقل الاسعار وما يثيره ذلك من خلافات مع التوجه بشأن تقييم الشركات.

فهل تؤدى هذه القرارات لتنشيط برنامج الخصخصة؟ وهل تنجح وزارة قطاع الاعمال العام فى بيع جميع الفنادق خلال عامين؟

بداية يؤكد الدكتور جلال غراب رئيس مجلس ادارة الشركة القابضة للادوية ان هذه القرارات ستساهم بلا شك فى تنشيط برنامج الخصخصة موضحاً ان البدائل التى يمكن اتباعها فى عملية الخصخصة تتوقف على طبيعة الشركات وأوضاع السوق.

ويؤكد الدكتور اسماعيل شلبى رئيس قسم الاقتصاد بجامعة الزقازيق أن الاسراع بطرح الشركات للبيع خاصة المتعثرة ضرورى لوقف نزيف الخسائر بهذه الشركات الا انه يجب فى الوقت نفسه عدم طرح عدد كبير من الشركات التى تعمل فى نفس المجال دفعة واحدة.

ويشير الى انه سيكون من الخطأ طرح عدد كبير من الفنادق دفعة واحدة لان ذلك سيؤدى الى انخفاض اسعارها وعدم وجود عروض مناسبة للشراء مع زيادة المعروض للبيع لذلك فمن الأفضل بيع شركة شركة مؤكداً ان حالة الركود التى يشهدها السوق حاليا تجعل مهمة بيع عدد كبير من الفنادق او الشركات امراً صعباً.

ويوضح انه من الضرورى تنشيط السوق للاسراع ببيع الشركات التى لا تزال خاضعة لقطاع الأعمال مشيرا الى ان الحكومة تسعى حاليا لحل المشكلات التى تواجه بيع الشركات لمستثمرين رئيسيين من خلال وضع حلول لمشكلات التقييم التى واجهت بيع عدد

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	كمال ريان
الموضوع الفرعى :	فى مصر:قطاع السياحة والفنادق	رقم العـــــدد :	٢٩٩٨
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١١/٢٩

من الشركات لمستثمرين رئيسيين خاصة الفنادق.

يشير الى ضرورة حل المشكلات التى تعوق التفاوض مع المستثمرين الرئيسيين بشأن بيع الشركات خاصة فى ظل المشكلات التى تواجهها سوق الاوراق المالية والتى تنخفض فيها اسعار الاسهم بصورة مستمرة وغير مبررة بسبب تلاعب بعض السماسرة واصحاب المصالح وتعمدهم خفض الاسعار لتحقيق ارباح كبيرة.

ويضيف ان الظروف قد تغيرت كثيرا عما كان الوضع عليه عند بداية تنفيذ برنامج الخصخصة بعد ان سيطرت بعض اصحاب المصالح على السوق ونجحوا فى خفض اسعار اسهم الشركات مما ادى الى تجميد طرح الشركات فى البورصة.

ويشير الى ان هذا التلاعب ساعده ودعمه افتقاد المعرفة والوعى لدى عدد كبير من صغار المساهمين الذين يشترون الاسهم من السوق حيث يقبل المستثمرون على شراء الاسهم دون دراسة بمجرد قيام بعض المستثمرين الكبار بشراء هذه الاسهم ونشر انباء عن توقع ارتفاعها.

ويؤكد انه كان من الافضل وضع خطة مدروسة لخصخصة الشركات من جانب وزارة قطاع الاعمال العام يتم من خلالها طرح الشركات شركة شركة مع اعداد دراسة واضحة عن كل شركة يتم طرحها على ان تتاح هذه الدراسة للمستثمرين الذين يريدون شراء الشركة بحيث تراجع هذه الدراسة من جانب الاجهزة الرقابية لضمان دقتها حتى لاتتهم بالمغالاة من جانب المستثمرين خاصة الاجانب الذين يدققون جيدا قبل شراء اية شركة.

ويؤكد الدكتور حاتم القرنشاوى استاذ الاقتصاد بجامعة الازهر ان قرارات لجنة الخصخصة ستساهم بلاشك فى ازالة بعض العقبات التى تعترض بيع عدد من الشركات.

وحول التخوف من طرح جميع الفنادق خلال عامين بسبب زيادة العروض للبيع وما قد يؤدى اليه من انخفاض الاسعار يوضح القرنشاوى ان ما ينشر من بيانات حكومية يؤكد انتعاش قطاع الصناعة وزيادة الطلب وقد يكون ذلك دافعا لدى الحكومة لطرح جميع الفنادق للبيع.

ويؤكد على انه رغم كل الجهود التى تبذل لتنشيط برنامج الخصخصة الا انه من الخطأ اعتبار الخصخصة هدفا فى حد ذاتها ولكن الاهم هو تطوير الشركات واصلاحها وتحسين ادائها الاقتصادى ويشير الى ان الجميع يتفق دون شك على ان القطاع الخاص هو الاقدر على التغلب على مشكلات القطاع الحكومى وان الخصخصة احدى الوسائل الرئيسية لاصلاح الشركات وتطويرها وتنشيط الاقتصاد القومى الا انها يجب ان تظل وسيلة لتحقيق هذه الاهداف وليست هدفا فى حد ذاتها.

ويضيف ان الخصخصة ليست بيع الشركات فقط ولكن يمكن تأجير الشركات لمستثمرين يتولون ادارتها على اساس الربح والخسارة مشير الى ان تأجير الشركات للمستثمرين سيحررها اداريا من القيود التى تمنع اتخاذ القرارات اللازمة لتطويرها وهو ما يتيح فرصا افضل لتحقيق الربح.

ويشير الى ان الهدف من عملية الخصخصة هو توسيع قاعدة الملكية وهو ما كان يتطلب التوسع فى عمليات البيع لمجموعات كبيرة من المستثمرين وهو ما لايتحقق بالبيع لمستثمرين رئيسيين الا انه يظل الهدف هو تطوير الشركات واصلاحها وهو مايمكن ان يتحقق من خلال العديد من الوسائل سواء البيع بالبورصة او لمستثمر رئيسى او التأجير لفترة محددة.

الخصخصة فى مصر
آثـــارها - الاقتصادية

الخصخصة

فى مصر

آثارها الاقتصادية

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	نتائج برنامج الخصخصة	احمد السيد النجار	الاهرام	٤١٥١٠	٢٠٠٠/٧/٣١	١٠٠
٢	نتائج برنامج الخصخصة	محمود سالم	الاهرام	٤١٥٧٣	٢٠٠٠/١٠/٢	١٠٢
٣	الخصخصة ومساندة الجانب الحضارى للتنمية	اسامة غيث	الاهرام	٤١٦٤١	٢٠٠٠/١٢/٩	١٠٤

مسئولية القطاع الخاص تتحدد فى جذب الاستثمارات الجادة وليست العشوائية، وفى المساهمة الخلاقة فى زيادة الانتاج ورفع الانتاجية الكلية للمجتمع، وتخفيض الاسعار المبالغ فيها، والاتجاه الى الأسواق الدولية.

وتناقش المقالة الثانية نتائج برنامج الخصخصة وكيف يمكن تقويم هذه النتائج بناء على خبرة ماتمت خصخصته من شركات بلغت ١٢٠ شركة من اجمالى ٢١٤ شركة اعلن عن قابليتها للخصخصة وتشير المقالة الى ان عائد بيع هذه الشركات تم توظيفه فى تلبية حاجات جارية مثل سداد مديونية الحكومة للبنوك وصرف المعاش المبكر وسداد اجور الشركات الخاسرة، وهو امر لايمثل استفادة قصوى من هذه العوائد.. فضلا عن أن عمليات البيع تمت غالبا للقطاع الخاص وفق اسعار ليست الأفضل دائما ومن ثم لم تؤد العملية بكاملها الى تنشيط انشاء الاصول الانتاجية او تنشيط القدرات الاقتحامية للقطاع الخاص.

نتائج برنامج الخصخصة.. إنجاز أم كارثة؟

أحمد السيد النجار

عندما طرحت فكرة الخصخصة فى بداياتها الاولى فى مصر، كان المستهدف بالخصخصة وفقا للمطروح انذاك هو الشركات العامة الخاسرة باعتبار ان الخسارة تنم عن سوء الادارة العامة، وبالتالى فإن بيعها للقطاع الخاص الساعى لتحقيق اقصى ربح دائما، يمكن ان يحولها الى شركات رابحة. وكان هذا التصور للخصخصة وسيلة لحشد التايبد العام لفكرة الخصخصة. ومضت سنوات قبل ان يتم تحويل الفكرة الى واقع عملى، وعندما بدأ التطبيق، لم يطرح للبيع سوى أفضل الشركات الرابحة، وتم تناسى ما طرح فى البداية عن بيع الشركات الخاسرة عندما كان الهدف هو اقناع المواطنين بالفكرة التى لم تناقش سوى بشكل دعائى استغل المناخ العالمى المواتى بعد موجة الخصخصة فى بريطانيا والولايات المتحدة وبعض الدول الغربية الأخرى، وبعد تفكك الاتحاد السوفيتى السابق وانهيار نظامه القديم.

باختصار خضعت مصر الشعب والنخبة الثقافية عند تطبيق برنامج الخصخصة لابتزاز الحالة العالمية، خاصة أن هذا الابتزاز تم عبر مواقف الدول الدائنة لمصر وعبر صندوق النقد الدولى، الذى أصبح أهم أدواره هو أنه يعمل كوكيل للدول الدائنة فى مواجهة الدول المدينة. وقد أسهمت كل هذه الظروف والملابسات فى سيادة منطق ايديولوجى متعسف فى تناول القضية، مما أدى الى تجاهل مناقشة مسائل رئيسية فى قضية الخصخصة لابد من طرحها فى الوقت الراهن.

وبداية لابد من الاشارة الى أن الخصخصة ليست هى التحرير الاقتصادى لان أحدا لايمكنه أن يدعى أن الاقتصاد البريطانى قبل تاتشر، التى قادت عملية الخصخصة فيه، أو الاقتصاد الأمريكى قبل ريجان، الذى انطلق بدوره بعملية الخصخصة فيه، كانا اقتصادين اشتراكيين أو قائمين على القطاع العام، لانهما ببساطة كانا اكثر اقتصادات العالم تحررا.

واذا كانت الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة، قد تبنت أفكار «كينز» حول تعظيم الدور الاقتصادى للدولة، لمساعدتها على الخروج من الكساد العظيم فى ثلاثينيات القرن العشرين واعتمدت عليها بعد الحرب العالمية الثانية لإعادة بناء اقتصاداتها التى دمرتها تلك الحرب، واستمرت فى الاعتماد عليها حتى بداية سبعينيات القرن العشرين، دون أن تمس القطاع الخاص، فإنها أصبحت قادرة على تقليص الدور الاقتصادى المباشر للدولة الى أقصى حد مع بقاء دورها فى صياغة السياسات المالية والنقدية الموجهة للاقتصاد، ودورها فى الاشراف على الاقتصاد عامة، بعد تحقيق مستوى مرتفع من التطور الاقتصادى ومن الفعالية الاجتماعية اقتصاديا، ومن قوة وقدرة شركاتها ومن تناسق المصالح والتلاحم داخل الطبقة الرأسمالية التقليدية، التى تدرك مسئوليتها الاجتماعية وتحول هذا الادراك الى واقع يتمثل فى الضرائب التى تدفعها ولا تتهرب منها، وهو ما تفتقده مصر بشدة. لذلك لم تكن هناك اثار سلبية على اقتصادات تلك الدول (بريطانيا والولايات المتحدة وغيرهما من الدول المتقدمة التى خصخصت جانبا مهم من قطاعها العام) من عملية الخصخصة، خاصة أن حكومات تلك الدول مازالت تتحكم فى انفاق نسبة مهمة من الناتج المحلى الاجمالى بلغت فى عام ١٩٩٧، نحو ٤٦٪، ٩ . ٤٥٪، و٤ . ٤٥٪، و٦ . ٤٤٪، و٢ . ٤٣٪، و٠ . ٤٠٪، و٦ . ٣٩٪، و٦ . ٣٨٪ و١ . ٣٢٪، فى كل من هولندا وبلجيكا وايطاليا وفرنسا والسويد والدانمارك وبريطانيا والنمسا والمانيا على الترتيب وفقا لأحدث بيانات للبنك الدولى، وهذا الانفاق الضخم يجعل هذه الدول قادرة على التأثير المباشر مرتفع الفعالية فى حركة الاقتصاد.

واذا كانت الدول الدائنة قد طالبت بتطبيق برنامج الخصخصة فى مصر، فإنه كانت هناك ضغوط داخلية قوية لخصخصة القطاع العام المصرى، سواء جاءت هذه الضغوط من داخل الحكومة ذاتها، أو من القطاع الخاص المصرى، فالحكومة التى تؤكد دائما من خلال تصريحات مباشرة لوزراء بها وجود تهرب ضريبى كبير (اشار وزير المالية فى ابريل الماضى الى أن الضرائب المستحقة للدولة التى لم تسدد بلغت ١٧.٦ مليار جنيه مصرى).. هذه الحكومة التى لا تتمكن من تحصيل الضرائب من طبقة رجال الأعمال التى تفرط الدولة فى تدليلها واعفائها من الضرائب أصلا، تضطر للبحث عن موارد لتمويل انفاقها العام الضرورى للاستقرار السياسى والاجتماعى، وأحد هذه الموارد هو القطاع العام الذى حملته الدولة فى البداية بسياساتها الاجتماعية بشكل يضر بكفاءته الاقتصادية، ثم لجأت فى النهاية لبيعه لتمويل انفاقها الجارى بالأساس كما سنرى فى موضع لاحق. والدولة بهذا السلوك تبدو كمن يبيع بيته ليأكل بثمنه وهو مايجرى الآن، أما المستقبل فهو أن تقف فى مهب الريح بلا ساتر أو حماية!

أما القطاع الخاص المصرى فإن الخصخصة بالنسبة له أو للكثيرين ممن ينتمون له تعنى الحصول على أصل عام منتج ويحقق أرباحا، ولا ينطوى على أى مخاطرة كتلك التى ينطوى عليها بناء أصل جديد، وتصبح القضية هى كيفية الحصول عليه بأقل من قيمته الحقيقية، أو بأقل سعر ممكن، بحيث أن شراء أى شركة عامة يصبح بمثابة خبطة يتحقق الربح فيها من الصفقة ذاتها وليس من تشغيل هذا الأصل.

والحقيقة أن تقويم الأصول العامة المطروحة للبيع للقطاع الخاص، يمثل مشكلة ليس فى مصر وحدها، ولكن فى كل الدول المتقدمة والمتخلفة التى قامت بخصخصة قطاعها العام أو جزء منه. ومنذ بداية برنامج الخصخصة وحتى منتصف يناير من العام الجارى تمت خصخصة ١٣٠ شركة من شركات القطاع العام البالغ عددها قبل بدء الخصخصة ٣١٤ شركة، وبلغت حصيلة البيع الكلى أو الجزئى لهذه الشركات ١٣١٥٣.٤ مليون جنيه، وهذا الرقم قد يصدم الكثيرين لمحدوديته، وربما تكون الصدمة أشد عندما نعلم أن الشركات التى تمت خصخصتها تتضمن عددا كبيرا من أهم الشركات التى كانت مملوكة للقطاع العام.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	احمد السيد النجار
الموضوع الفرعى :	فى مصر:آثارها الاقتصادية	رقم العـــــدد :	٤١٥١٠
المصـــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٧/٣١

وفيما يتعلق باستخدامات عائد الخصخصة حتى ١٩٩٩/٨/١٩، والذى بلغ ١٠٠٠٨ ملايين جنيه، فإنها على النحو التالى: ٣٦١٠ ملايين جنيه لسداد مديونيات للبنوك، بنسبة ٣٦.١٪ من الحصيلة الاجمالية. ١٩٣٠ مليون جنيه للمعاش المبكر بنسبة ١٩.٣٪ من الحصيلة الاجمالية، و٣٣١ مليون جنيه لإعانة عمال المناجم ولسداد الأجور فى الشركات الخاسرة بنسبة ٣.٣٪ من الحصيلة الاجمالية، و٤١٣٧ مليون جنيه محولة لوزارة المالية بنسبة ٤١.٣٪ من اجمالى الحصيلة.

وهذه الطريقة فى توظيف عائد الخصخصة غير مقبولة باى منطق اقتصادى، لأنه ليس من المعقول أن يتم بيع أكثر من ثلث الأصل (٣٦.١٪) لسداد الديون، وكان المنطقى أن تتم محاسبة كل المسئولين عن وصول القطاع العام الى هذا الوضع، لكن الأمر انتهى دون حساب وكأن القطاع العام الذى بنى بأموال الشعب هو شىء بلا صاحب، أما استخدام ١٩.٣٪ من حصيلة الخصخصة فى تمويل المعاش المبكر فإنه خطيئة اقتصادية حقيقية، لأن هذا الأمر يعنى بالضبط أنه تم بيع خمس الأصول التى تمت خصخصتها من أجل دفع عدد من العاملين الى صفوف العاطلين!! فنظرا لمصاعب الحياة لمن أخرجوا للمعاش المبكر، فإن الذين خرجوا للمعاش المبكر استخدموا ما حصلوا عليه فى تمويل انفاق جار وبالذات النفقات الاستثنائية مثل نفقات زواج الأبناء، مما حال دون تحول هذا المعاش المبكر الى مشروعات صغيرة، خاصة أن موظفى القطاع العام الذين أخرجوا للمعاش المبكر، لم تكن لديهم أى خبرة سابقة بالمشروعات الصغيرة، ولم يتم تأهيلهم لذلك أو متابعتهم، والنتيجة هى تحول الجانب الاكبر منهم لصفوف العاطلين.

أما استخدام جزء من حصيلة الخصخصة حتى لو كان صغيرا، فى سداد أجور شركات خاسرة، فإنه أمر غير منطقى اقتصاديا، فكيف تباع أفضل الشركات الرابحة فى القطاع العام ليستخدم جزء من حصيلة بيعها لتمويل أجور العمالة فى شركات خاسرة!!

وإذا حاولنا رصد أهم نتائج برنامج الخصخصة فى مصر، فإنه يمكن تركيزها على النحو التالى:

١ ـ أدت عملية الخصخصة الى قطع الطريق على تنفيذ استثمارات خاصة جديدة يحتاجها الاقتصاد، حيث إن الأموال التى دفعها القطاع الخاص لشراء أصول القطاع العام، هى فى النهاية أموال كانت ستتحول كليا أو جزئيا لبناء استثمارات جديدة، فتحولت الى تمويل تداول أصول قائمة فعليا، وللعلم فإن الخصخصة فى الاقتصادات المتقدمة المصدرة لرأس المال مثل اقتصادات بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا، شكلت آلية مهمة لتهدئة سخونة فوائض رءوس الأموال بتحويل جانب منها الى تملك الأصول بدلا من الحركة الجامحة والمدمرة فى أسواق العملات والبورصات، وهذا لأن هذه البلدان لديها فائض كبير فى رءوس الأموال وهى مصدرة لها، فى حين أن مصر تفتقد ذلك وبالتالى فإن الخصخصة فى مصر، لم يمولها القطاع الخاص من فوائض مالية لديه، وإنما مولها مما كان سيخصصه للاستثمار، أو حتى اقترض لتمويلها مما حرم الاقتصاد المصرى من عامل مهم لتنشيط النمو، وأسهم الى جانب عوامل أخرى فى دخوله فى ما سمى بأزمة السيولة التى هى فى الحقيقة أزمة تراجع وركود.

٢ ـ بيع جانب من الأصول المملوكة للدولة يتضمن أفضل الشركات الرابحة، واستخدام عائد البيع فى أغراض غير بناء أصول انتاجية جديدة، وهو ما أدى الى تحجيم القطاع العام وتقليص قدرة الدولة على القيام بالدور المنوط بها فى الاقتصاد المصرى كاقتصاد غير متقدم لدفعه للأمام.

٣ ـ أسهمت عملية الخصخصة فى تكريس السمة الأساسية للطبقة الرأسمالية المصرية كطبقة تفتقد لروح الاقتحام والمبادرة، حيث إن عملية الخصخصة برمتها هى بيع لمشروعات جاهزة وغالبيتها الساحقة تحقق أرباحا ولها سوقها المتحققة فعليا، ولا تنطوى على مخاطرة، وبالتالى فإن شراء القطاع الخاص لمثل هذه المشروعات لايسهم فى بناء خبرات استثمارية ملهمة للقطاع الخاص، بل انه يكرس الأداء الروتينى وضعف القدرات الاقتحامية للطبقة الرأسمالية المصرية، كما انه يكرس من ناحية أخرى أسوأ ما فى الثقافة الاستثمارية لهذه الطبقة وتحديدا ثقافة الخبطة التى تتركز هنا فى عملية الشراء ذاتها بأقل قيمة ممكنة.

٤ ـ أدت عمليات الخصخصة فى كل مكان تقريبا من ألمانيا لمصر، الى ظهور عمليات فساد تتفاوت حدتها من بلد الى آخر. وهناك العديد من صفقات الخصخصة المصرية التى أثار الكثير من الجدل حولها مثل صفقة بيع شركة المراجل البخارية التى بيعت لشركة أمريكية ـ كندية، بقيمة ١٧ مليون دولار (لم يكن هذا العرض هو الأفضل)، لم يبق منها بعد خصم الالتزامات المالية على الشركة والضرائب، سوى نحو ٢.٥ مليون جنيه مصرى!! كما تم اسناد عملية محطة كهرباء الكريمات بقيمة ٦٠٠ مليون دولار الى الشركة الأمريكية ـ الكندية المشترية لشركة المراجل البخارية المصرية!!

وبناء على كل ماسبق فإن المنطق الاقتصادى يستدعى ايقاف عملية الخصخصة فى الوقت الراهن على الأقل، مع تعظيم الحرية الاقتصادية التى تسمح للقطاع الخاص الجاد بالعمل فى مناخ موات، مع ضرورة تركيز الدولة على حوافز النمو وعلى رأسها خلق وتنشيط الطلب وليس على الحوافز المالية التى لاتشكل الاغراء الحقيقى للراغبين فى العمل والاستمرارية، كذلك فإنه من الضرورى لدى خصخصة أى أصل عام، أن تستخدم الحصيلة بشكل مباشر فى بناء أصل انتاجى جديد فى مجال يحتاجه الاقتصاد المصرى لمواجهة طلب قائم ولاقتحام صناعات عالية التكنولوجيا، حتى لو تم بيع هذه الأصول الجديدة بعد ذلك من أجل بناء أصول أحدث، فالقطاع العام الذى بنى بأموال الشعب من أجل تحقيق قفزة فى الاقتصاد لاينبغى أن يباع لتمويل إنفاق جار فهذا باختصار كارثة اقتصادية فى حالة دولة غير متقدمة مثل مصر.

وعلى صعيد آخر، من الضرورى أن يتم تطوير ادارة القطاع العام بشكل يضمن كفاءة الأداء، مع اخضاعه لرقابة حكومية وشعبية صارمة فى مناخ من الشفافية الحقيقية لمنع الفساد، علما بأن الرقابة الشعبية لاتكون حقيقية وفعالة إلا فى مناخ من الديمقراطية الحقيقية التى يمكن فى ظلها تداول السلطة.

نتائج برنامج الخصخصة:

حقائق من واقع التجربة المصرية

د. محمود سالم ★

عندما طرح برنامج الخصخصة، كانت بداية التنفيذ ببيع المشروعات التابعة للمحافظات، وضم مساهمات المال العام فى الشركات المشتركة، ثم شركات قطاع الأعمال العام تحت مظلة القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١.

اولا: إعداد الشركات للبيع:

- لم يكن بيع الشركات الخاسرة الهدف المحدد فى اية مرحلة منذ بداية البرنامج، خاصة أن تقويم الشركات الخاسرة كان سيشكل عائقا كبيرا نظرا لضخامة أصول والقوى العاملة بها، لذلك فقد كان لدى الحكومة برنامج لإعادة هيكلة هذه الشركات بشكل متأن، ليسهل بيعها لاحقا، وهو ماحدث بالفعل، حيث تحولت ٦١ شركة من الخسارة عام ٩٢/٩٣ الى الربح وفقا لمؤشرات عام ٩٨/٩٩.

- تجديد وتحديث خطوط الانتاج وتوفير عناصر الإدارة الناجحة للشركات.

- تحجيم الاستثمارات بطرق مختلفة منها رفع الأصول غير المستغلة وعلى رأسها الاراضى التابعة لملكية الشركات القابضة.

- تم تعديل المادة ٣٦ من اللائحة التنفيذية لقانون ٢٠٣ لتسمح للجمعية العامة للقابضة بقبول أفضل العروض لشراء إحدى الشركات حتى وإن كانت أقل من التقويم الاساسى للشركة.

وبمراجعة الأهداف المعلنة من الحكومة منذ البداية، يتأكد لنا عدم وجود اية إشارة الى التركيز على بيع الشركات الخاسرة دون غيرها:

- إن الدروس المستفادة من تجارب الدول الناجحة فى بداية برنامج البيع، اكدت ضرورة السعى لكسب ثقة المستثمرين، الذين لا يثقون فى البداية فى جدية الحكومة فى الخصخصة ، وفى التخارج من مزاحمة القطاع الخاص فى مجالات الأعمال.

- اذا راجعنا الدراسات التى تمت على الدول النامية التى تبنت برامج خصخصة، مثل دول امريكا اللاتينية، نجد أن الهدف الرئيسى المعلن فى أغلب الحالات يتركز فى تحسين الأداء وتخارج الدولة من مجال الأعمال، وفى بعض الحالات كهدف فرعى بيع قطاع بعينه او تعظيم العائد من البيع، ولم تشمل الاهداف «بيع الشركات الخاسرة» لأن ذلك يفترض سذاجة المستثمرين، كما انه لايخدم اهدافا أخرى، مثل تعظيم القيمة قبل البيع ومثل تنشيط البورصة، وتحقيق حصيلة يتم استخدامها فى إعادة هيكلة الشركات الأخرى تمهيدا لنقلها للقطاع الخاص ليقوم بمزيد من التطوير والتحسين.

ثانيا: اداء الشركات بعد البيع:

من هذا المنطلق كان من الضرورى تفادى أن يصبح شراء [illegible] شركة عامة، بمثابة خبطة يتحقق الربح فيها من الصفقة ذاتها، [illegible] أن بعض التجارب فى دول سبقتنا للخصخصة، عانت من ذلك مثل تجربة ألمانيا الديمقراطية سابقا.

- وإيمانا من القائمين على البرنامج، بالهدف الرئيسى والمعلن عنه، تم متابعة الأداء بعد البيع وتطور مساهمة الشركات فى الاقتصاد الوطنى، وقد تمت الدراسة على ٣٩ شركة بيعت أغلبيتها بالبورصة أو للعاملين ولمستثمر وهو ما اظهر أن ٢٠ شركة زادت أرباحها بعد البيع، منها ١٠ زادت ارباحها اكثر من ١٠٠٪ فى سنتين بعد الخصخصة.

وبلغت الزيادة فى ربح تلك الشركات ٤٠٢ مليون بعد البيع بنسبة ٤٢٪.

وكذلك زادت إيرادات نشاط ٣٢ شركة بعد البيع، منها ١٢ شركة حققت زيادة أكثر من ٢٥٪ بعد البيع وبلغت الزيادة فى الموارد الذاتية لتلك الشركات ١٣٦٠ مليون جم بنسبة زيادة قدرها ٤٧٪.

ومن المشجع فى التجربة المصرية، أن الخصخصة بالنسبة للقطاع الخاص المصرى، لم تكن تعنى الحصول على اصل عام رابح لتجنب مخاطر كتلك التى ينطوى عليها بناء لأصل جديد، بل إن مؤشر زيادة الاستثمارات بعد البيع، يؤكد عكس ذلك، خاصة أن معظم الشركات التى تم بيعها لمستثمرين كانت تعانى مشكلات تقادم الأصول وضخامة المخزون وتجاهل الصيانة والحاجة لضخ استثمارات جديدة، وذلك على الرغم من ربحيتها.

ثالثا: استخدام الحصيلة فى إعادة الهيكلة:

- ويتساءل البعض احيانا، عن كيفية استخدام حصيلة البيع وهل هى حصيلة محدودة قياسا بالشركات التى تمت خصخصتها، اذا أوردنا اراء جهات خارجية ومنظمات عالمية محايدة، فإننا نجد أن تقرير البنك الدولى الصادر عام ١٩٩٩ يقوم بتصنيف برنامج الخصخصة المصرى كرابع افضل برنامج فى العالم تأسيسا على معايير أهمها الحصيلة المحققة.

وجدير بالذكر ايضا أن قيمة عمليات البيع البالغة ١٦.٨ مليار جنيه، وأن القيمة الدفترية لتلك الحصص المبيعة هى ٤.٧ مليار، يعنى ذلك أن الدولة حصلت على ٣.٦ ضعف ما استثمرته تاريخيا فى الشركات المبيعة، بالإضافة لتحمل المشترين أعباء الديون بالكامل.

- أما عن طريقة توظيف عائد البيع، والتى يرى البعض انها غير مقبولة بأى منطق اقتصادى، وأن استخداماتها لسداد المديونيات والمعاش المبكر هو مصروف جار وليس استثمارا طويل الأجل، فمن الجدير عند تقويم هذه الجزئية تناولها من عدة جوانب، منها المقارنة بتجارب الدول الأخرى.

فبناء على دراسات تجارب الدول الأخرى، يتضح سلامة المنهج الذى اتبعته التجربة المصرية فى استخدام الحصيلة والتركيز على سداد الديون والمعاش المبكر، وفى أحد تقارير البنك الدولى يذكر أنه، فى الدول النامية، كانت عناصر إعادة الهيكلة الناجحة تكمن فى التركيز على هذين الاتجاهين، بالإضافة الى تجنب الاستثمارات الإضافية، وفصل الأصول الزائدة لتسهيل التعامل معها، وقد تم تطبيق المحاور الثلاثة فى التجربة المصرية، ونستعرض فيما يلى أهمها:

الاتجاه الأول، وهو سداد بعض الالتزامات على الشركات التابعة: ويخص تقرير البنك الدولى فى ذلك، الوحدات المتعثرة ولكن يمكن جعلها مناسبة للبيع للمستثمر بعد خطة متأنية.

وقد بلغ حجم الديون التى تمت تسويتها فى شركات قطاع الأعمال نحو ٨ مليارات جم، سواء باسقاط جزئى للدين أو بالسداد، بما يوفر فى المتوسط فوائد سنوية نحو مليار جم، وخلال عام ١٩٩٨ فقط على سبيل المثال لا الحصر، تم تسوية مايقرب من المليار جنيه من شركات التشييد، ومبلغ مماثل فى القابضة للغزل، وآخر للتعدين، أى ٣ مليارات جنيه فى سنة واحدة فقط تمت تسويتها ليس فقط من خلال حصيلة البيع وانما أيضا بالموارد الذاتية للشركات القابضة.

وتم تطبيق هذا الأسلوب فى تجارب ناجحة فى دول أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية وإفريقيا، وفقا لدراسات البنك الدولى.

ويؤكد ذلك ان تأثير السداد الجزئى للديون هو الذى أدى لتخفيض المديونية بنحو ٨ مليارات جنيه، وتخفيف أعباء الدين، إن الوفر المحقق من سداد تلك المديونيات يبلغ ٩٦٠ مليون جم سنويا فى المتوسط ويعتبر ذلك استثمارا طويل الأجل.

ولمعارضى استخدام الحصيلة لتسوية الديون، نتساءل: أليست التسويات نوعا من الإصلاح للجهاز المصرفى بتنقية محفظة القروض بدلا من استمرار البنوك فى تحميل فوائد وفوائد على الفوائد، وتضخيم الايرادات وأن رقم القروض بشكل غير حقيقى يؤدى فى النهاية الى تكوين المخصصات وتهميش الفوائد؟ الا تعد أموال البنوك هى جزء من حقوق المودعين؟

الموضوع الرئيسى : الخصخصة — اسم كاتب المقال : محمود سالم
الموضوع الفرعى : فى مصر : آثارها الاقتصادية — رقم العـــدد : ٤١٥٧٣
المصـــدر : الاهرام — تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/١٠/٢

الاتجاه الثانى وهو التعامل المباشر والسريع مع العمالة الزائدة.. تشير التقارير الدولية الى عدة طرق للتعامل مع العمالة، منها التدريب وتمليك الأسهم وأهمها تطبيق نظام المعاش المبكر، وقد تم تطبيق النظام الأخير فى مصر على ١٢٠ الف عامل (١٢٪ من اصل العمالة).

فى ضوء ماسبق، يتضح توفير نفقات سنوية من أجور ومزايا قدرها نحو ٧٠٠ مليون جنيه.

جدير بالذكر انه من هذا المنطلق، يمكن أن نضيف التجربة المصرية فى توعية العمالة ضمن التجارب الناجحة التى وردت بتقارير البنك الدولى فى دول مثل نيوزيلندا وتونس وفنزويلا واليابان، بدليل تحول العمالة من المعارضة الى اقبال شديد.

رابعا: أثر إعادة هيكلة العمالة:

هناك مخاوف من أن المعاش المبكر يدفع بالعاملين لصفوف العاطلين، وأن الذين خرجوا استخدموا ما حصلوا عليه فى انفاق جار مما حال دون تحول هذا المعاش المبكر الى مشروعات صغيرة، لان ليس لديهم خبرة بالمشروعات. غير انه لابد من ايضاح بعض النقاط فى هذا الصدد:

أ - إن القرارات التى تخص برامج الإصلاح عادة ما تتسم باختيار أفضل البدائل المتاحة، وليس افضلها على إطلاقه، مع عمل مايمكن لتحسين النتائج وتقليل السلبيات.

ب - إن الكثيرين من العمال الذين خرجوا من الحرفيين ويمتلكون ورشا خاصة واستخدموا أموال التعويضات لمشروعاتهم.

ج - إن الشريحة التى يتم تطبيق المعاش المبكر عليها لتقليل الآثار الجانبية من خروج الشباب هى سن ٥٠ او اكثر بالنسبة للرجال، و٤٥ للسيدات، وفقا للوائح المنشورة من وزارة قطاع الأعمال العام بتاريخ ٩٧/٣/٢٢.

د - إن تاريخ البرنامج يؤكد أن المعاش المبكر يتم تطبيقه بتنسيق كامل مع الصندوق الاجتماعى للتنمية، والذى يعتبر الهدف الرئيسى منه هو تحجيم والعمل على معالجة الآثار السلبية لبرامج الإصلاح وأهمها الخصخصة.

خامسا. قدرة الخصخصة على جذب الاستثمارات:

- إن الطرق المتعارف عليها للاستثمار الأجنبى تتلخص فى شراء أصول قائمة أو مشروعات جديدة، مما يخلق صراعا وتنافسا ما بين الدول النامية عامة وفى منطقتنا خاصة، على الاستثمار المباشر، يجعل من غير المستحب عمليا غلق باب الاستثمار فى الأصول القائمة أمام المستثمر.

- البعض يميل لافتراض أن الأموال التى دفعها القطاع الخاص فى تملك أصول القطاع العام، كانت فى النهاية ستتحول كليا او جزئيا لبناء استثمارات جديدة فى جميع الأحوال، وأن ذلك كان أفضل كثيرا، ولذا يجب أن نحد من بيع الأصول القائمة.

بالطبع فإن هذا الافتراض يحتاج لدراسة، عمليا، لو تم الابقاء على الشركات ووجهنا المستثمر لمشروعات جديدة فقط تنافس بل وتتسبب فى إضعاف [illegible]كاتنا وتآكل حصتها من السوق وتعاظم خسائرها، فسيعنى [illegible] تدهور قيمتها بل وزيادة صعوبة بيعها. وهناك بعض الامثلة على ذلك فى قطاعات مثل المنظفات وغيرها.

- تجدر الاشارة الى ان معظم الشركات التى تم بيعها فى إطار برنامج الخصخصة، كانت تعانى تقادم الآلات والتكنولوجيا المستخدمة فى خطوط الانتاج، لذا فقد تم تضمين عقود البيع ومن قبلها شروط التقدم، ضرورة ضخ استثمارات جديدة والتدريب للارتقاء بعنصر الموارد البشرية. يظهر الاهتمام ببرامج تطوير الشركات من خلال المستثمر فى أسلوب تقويم العروض المقدمة للشراء، حيث يلزم على المتقدم تقديم عرض فنى وخطة تطوير، بخلاف العرض الفنى. فيتم فتح العرض الفنى اولا واذا كان مقبولا تنتقل لجنة تقويم العروض الى العرض المالى، يعنى ذلك انه حتى وان كان العرض المالى مغريا للغاية، لا يتم فتحه أصلا إلا اذا تقدم المستثمر اولا بخطة تطوير جيدة.

- إن الخصخصة ليست مقصورة على الدول التى لديها فوائض فى رءوس الأموال، فهى نوع من العلاج للدول النامية.

إن المقارنات بالدول المتقدمة سلاح ذو حدين، فالخصخصة تطبق فى دول نامية بشكل كبير، وهى دول تتنافس على المستثمر الاستراتيجى والاستثمار الأجنبى المباشر، لجلب التكنولوجيا وتحسين القدرة التنافسية بشتى الطرق، ويعتبر عدم بيع الأصول القائمة عملا من شأنه المساهمة فى تقوية قدرات الدول المنافسة على جذب المستثمرين.

وإذا كانت قيمة البيع بلغت ١٦.٨ مليون جم، واذا كان الإصلاح يوفر نحو ١.٧ مليار جم سنويا من فوائد وأجور، فإن هناك اثارا أخرى مهمة للخصخصة، سواء على قطاعات مثل البنوك وغيرها، او على الاقتصاد الكلى، مثال على ذلك، إعفاء مصر من ديون خارجية تجاوزت أربعة مليارات من الدولارات عام ١٩٩٦ بواسطة نادى باريس، [illegible] قرار اعتمد كثيرا على نجاح برنامج الخصخصة بشهادة صندوق النقد الدولى.

★ مدير المكتب الفنى لوزير قطاع الأعمال



الخصخصة ومساندة الجانب الحضاري للتنمية



الثروة العقارية للشركات.. لماذا يتم تخصيصها لمشروعات المنفعة العامة ؟

تحليل يكتبه:

أســامــة غــيــث

لابد ان تسهم الخصخصة وسياساتها على أوسع مدى ونطاق، فى حل مشكلات الاقتصاد المصرى وأيضا فى تقديم الحلول اللازمة والمساندة الضرورية لاحتياجات المجتمع والانسان، وفى غياب هذه النظرة تتحول سياسات الخصخصة الى مجرد ارقام فى حسابات الشركات القابضة، وفى حسابات الموازنة العامة للدولة، وتفقد الكثير من معانيها ومن مدلولاتها، ويؤدى ذلك بالضرورة الى ان تتحول الخصخصة الى عبء على صانع السياسة العامة والى عبء للقائمين على تنفيذها وتدخل فى الكثير من متاهات الرفض وعدم القبول، وتتحول من اداة لإصلاح المجتمع، الى اداة لتعميق المشكلات مقابل عوائد زهيدة لا تلبث ان تضيع وتختفى فى البئر العميقة للنفقات العامة للموازنة العامة للدولة.

وقد حانت اللحظة الحتمية والضرورية ليس فقط لتجميل سياسات الخصخصة أو لتاكيد مراعاتها للجانب الاجتماعى وحقوق العاملين، ولكن للتاكيد على نظرة شاملة ومتكاملة تتحدث بجدية عن الحفاظ على حقوق كل المجتمع فى امواله العامة وتوظيفها بالصورة التى تصب فى خانة طموحات المجموع لتحسين اوضاع الحياه بجميع صورها، وبكل اشكالها وعلى كل امتداد الارض المصرية.

ومايحدث فى نطاق الخصخصة لابد ان تتم إعادة تقويمه بعيدا عن الشعارات الفضفاضة وبعيدا عن الاقوال المرسلة، ويرجع ذلك الى حقيقة مهمة حان أوان استدعائها للذاكرة العامة، والحوار العام، وهو ما يرتبط بالاصول العقارية المملوكة لشركات قطاع الأعمال العام من أراض ومبان وعقارات وشقق سكنية يتم الاعلان يوميا عن بيعها فى صفقات منفصلة عن الشركات ذاتها بالمزاد العلنى لمن يرغب فى الشراء، وهى قضية تستوجب التصحيح والتصويب لان ما يباع هو جزء من المال العام، وبالتالى هو جزء لابد ان يحكم التصرف فيه بالدرجة الأولى الاحتياجات العامة واولوياتها، ولا يمكن أن يتحكم فيه وفى تقديراته مجرد نظرة ضيقة تحركها دوافع مؤقتة وعاجلة ترتبط بتوفير السيولة لشركات قطاع الاعمال العام، بحجة تاهيلها للبيع وتصويب هياكلها المالية حتى تكون جاذبة للمستثمرين والمشترين، كما لا يمكن أن يحكمها احتياجات طارئة للسيولة، لسداد مستحقات عاجلة أو نفقات جارية تعجز الشركات باوضاعها الراهنة عن توفيرها والوفاء بها بحكم أنها تحت التصفية أو تحت التاهيل فى انتظار المشترى سعيد أو تعيس الحظ.

وليس هناك من يناقش او يمكن ان يجادل فى ان الاقتصاد والمجتمع تعترضه مشكلة المشاكل خلال السنوات الاخيرة والمتمثلة فى نقص الارض داخل الكتلة السكنية للمدن والقرى المطلوبة للأغراض المختلفة ، وهى جميعا أغراض حيوية للنشاط وحيوية لرفع مستوى المعيشة وجودة الحياة وتيسير المعاملات وصناعة المناخ الصحى للحياة وللنشاط وهى القضية المرتبطة بوقف البناء فى الاراضى الزراعية وندرة الأرض الفضاء فى كردونات المدن والقرى، خاصة فى المدن الكبرى مثل العاصمة القاهرة، والعاصمة الثانية الاسكندرية، وغالبية عواصم المحافظات التى لا يتاخمها جغرافيا مناطق صحراوية يمكن أن تمتد من خلالها.

وتملك شركات قطاع الاعمال العام ثروة هائلة من الارض الفضاء التى لا تحتاج اليها، كما تملك عقارات ومساكن ومبانى لا يتطلبها نشاطها القائم وباعتبارها فى البداية والنهاية مال عام لابد ان يحكم التصرف فيه المنفعة العامة، وإلا دخلت فى متاهات عديدة لا اول لها ولا آخر، على الأخص وان الوقت الراهن والقائم وقت ركود وكساد عقارى، تراجعت فيه الأسعار للأراضى والمبانى بمعدلات ضخمة، وأصبح سداد القيم مرهونا بتيسيرات لاحصر لها فى المدد الزمنية والخصومات للدفع الفورى وغيرها وغيرها من الصور والأشكال التى تدفع اليها ضرورات الواقع العملى، ولكنها تحمل فى نفس الوقت الكثير من الإغراءات للقيل والقال.

....

....

فى كل مدينة وداخل كل حى وفى كل قرية، هناك حاجات ضرورية يجب توفيرها من الاعمال ومن الخدمات والانشطة العامة، يعترض تنفيذها عدم توافر الارض وعدم توافر المبانى، ففى مجال الخدمات العامة هناك حاجة كبيرة للمدارس والمستشفيات ومراكز الرعاية الصحية، وهناك حاجة لأقسام البوليس وخدمات الشهر العقارى والضرائب والسجل المدنى وغيرها من اجهزة الحكومة والحكم المحلى، التى ترتبط بها مصالح المواطنين وأعمالهم اليومية، ولا تجد كل وزارة أو جهة الأماكن الملائمة ولا يتوافر لديها التمويل اللازم من الموازنة العامة للدولة.

وينعكس ذلك بالضرورة فى صورة انخفاض كفاءة الخدمات العامة، وفى الشكوى المريرة للعاملين والمتعاملين من عدم ادمية اماكن العمل وضيقها وعدم توافر مكان لكرسى أو مكتب للعاملين والدوسيهات والأوراق المهمة المكدسة فى الطرقات ودورات المياه، وهو مايتعارض تماما مع كل احاديث وتصريحات التحديث والتطوير للإدارة الحكومية والمحليات، بحكم أن عائق المكان يمثل عائقا قهريا يفرض قيوده على الجميع ويفرض سيئاته على الكافة.

ولا يقتصر الأمر على ذلك، بل إن الخطط الحضارية والإنسانية التى تدعو اليها الدولة وترعاها سيدة مصر الاولى السيدة سوزان مبارك والهادفة لتوفير المساحات الخضراء والحدائق والمكتبات ودور الرعاية والعناية للاطفال يعترضها ايضا معضلة المكان المناسب والملائم، وتتصاعد المشكلة فى الاحياء الشعبية المكتظة بالبشر فى القاهرة وغيرها من المدن الكبرى بصورة تصطدم معها مشروعات حضارية بالغة الاهمية والحيوية

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	اسامة غيث
الموضوع الفرعى :	فى مصر: آثارها الاقتصادية	رقم العـــــدد :	٤١٦٤١
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/١٢/٩

بالارض والبناء اللازم لتوفير الخدمة لقاعدة عريضة من المواطنين، هم فى امس الحاجة اليها لرفع مستوى وجودة الحياة وتوفير المناخ الاكثر انسانية والاكثر تحضرا للقاعدة العريضة من المواطنين.

وتتشعب وتتعدد احتياجات المواطنين للأرض والمكان لممارسة الرياضة وممارسة الترويح الضرورى للحياة الطبيعية الصحية، واللازم للتجمع المتحضر بعيدا عن التجمعات الضارة بالمجتمع وسلوكياته وقيمه فى صورة أندية وساحات شعبية تضيف رئة جديدة للبيئة النظيفة والحياة السليمة، وتوفر للمواطنين جانبا من الاحتياجات التى تتحول الى ضرورة فى ظل أوضاع التكدس والزحام الشديد فى المسكن والشارع واماكن العمل والكتل الأسمنتية التى تخنق الحياة وتدمر الصحة العامة والخاصة.

....

....

وتستوجب هذه الضرورات ان يتم إلزام سياسة الخصخصة بقواعد عامة حاكمة لايسمح بالخروج عنها او تجاوزها، تؤكد أن الأرض الفضاء المملوكة لشركات قطاع الاعمال العام تؤول الى الدولة، ويتولى مسئوليتها جهاز خاص، وهناك العديد من الأجهزة القائمة يمكن ان تقوم بهذه المسئولية مع تشكيل لجنة وزارية تتلقى طلبات الوزارات المختلفة واجهزة الحكم المحلى لتخصيص هذه الأراضى وفقا لاولويات محددة ومدروسة ومعلن عنها، كجزء من السياسات العامة الهادفة الى تحقيق المصالح الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، على ان تخصم قيمتها من حق الخزانة العامة فى عائد الخصخصة وليس هناك ما يمنع من أن يتاح جزء من هذه الاراضى والمبانى للمشاركة من المواطنين فى البناء والتشييد والتجهيز فى نطاق الجهود الذاتية لخدمة المجتمع والبيئة، والتى يعترض الكثير من جهودها الفعالة والإيجابية عدم توافر الأرض والمبانى او القيمة الضخمة لتكاليفها وما تمثله من حجر عثرة لأى افكار طموحة ومبتكرة.

وهناك شركات مثل شركات القطن وشركات المحالج وغيرها تملك مساحات فضاء بالغة الضخامة فى المدن الكبرى، تم بيع جزء مهم منها، ولكن تبقى اجزاء لا تقل اهمية، وهناك ايضا المطاحن والمضارب التى تقرر خروجها من الكتلة السكنية وتعرض للبيع وتقع فى قلب الاحياء الشعبية والقديمة بالقاهرة والاسكندرية وعواصم المحافظات، ويجب عدم اهدارها او السماح بتحولها الى كتل اسمنتية تزيد من ضغوط الحياة وتحرم المواطنين من انفراجة أمل لتوفير احتياجاتهم الضرورية والحتمية.

....

....

وهناك فرصة بالغة الاهمية يجب استغلالها قبل أن تفلت من الأيدى وتسهم فى تعميق مشكلات البيئة والمجتمع، على الأخص بالقاهرة الكبرى، وترتبط بمجموعة من الصناعات التى تقرر بالفعل لأسباب بيئية ولاسباب مرتبطة بالتشغيل واقتصاداته، ان تخرج من مواقعها الحالية داخل الكتلة السكنية المزدحمة الى مناطق اخرى بالمدن والمجتمعات العمرانية الجديدة والمناطق الصناعية، وبدأت بالفعل فى بناء مصانع جديدة، وهناك دراسات قائمة بالشركات القابضة لنقلها وفى مقدمتها ما يتم حاليا لنقل الشركة الشرقية للدخان من الجيزة ووسط كتلتها السكنية الشديدة الازدحام، وهو ما يحتم أن تتحول اراضيها الى منطقة متكاملة للخدمات العامة، ليس فقط لتوفير احتياجات المواطنين، ولكن كمحاولة اخيرة لإعطاء الجيزة قبلة الحياة الاخيرة ومساعدتها على وقف التدهور البيئى الحاد والصارخ.

●●●

تعديل السياسات العامة بكل صورها واشكالها بما يتفق مع الاحتياجات الحقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ضرورة لايمكن إهمالها او تجاهلها، واغتنام الفرص المتوافرة لتحسين مناخ الحياة والنشاط والعمل لا يمكن السماح بتركه او التغاضى عنه فى التوقيتات اللازمة والحتمية.

ومع حديث المسئولين عن الخصخصة طويلا عنها، باعتبارها وسيلة لرفع الكفاءة والقدرة، فإن هذه الأحاديث يجب أن تخرج من الشرنقة الضيقة للشركات فى نطاقها الضيق والمحدود، وتستشرف أفاق كل المجتمع وكل الاقتصاد وكل الإنسان ويتم اختبارها وفقا لمعايير دقيقة ومتكاملة تراعى الصالح العام بجميع احتياجاته ومتطلباته.

لقد حانت اللحظة الضرورية لإعلان تمرد سياسات الخصخصة المصرية على التوجهات القصيرة الأجل، والأحاديث الجزئية والشعارات التى لا تخدم الواقع بصورة فعالة، حتى يمكن الانتقال الى مرحلة جديدة تحقق صالح مصر قولا وعملا وفعلا؟!

الخصخصة فى مصر
آثـــارها - الاجتماعية

الخصخصة

فى مصر

آثارها الاجتماعية :العمال

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	الخصخصة بريئة من مشكلة العمالة الزائدة	شواق محمد	العالم اليوم	٢٩٣٤	٢٠٠٠/٩/١٦	١٠٦

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	شواق محمد
الموضوع الفرعي :	فى مصر :آثارها الاجتماعية:العمال	رقم العـــــدد :	٢٩٣٤
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٩/١٦

فى دراسة اقتصادية حديثة

الخصخصة.. بريئة من مشكلة العمالة الزائدة

□ كتب ـ شواق محمد:

يعتبر مستقبل العمال فى شركات القطاع العام وقطاع الاعمال الموضوعة على قائمة الخصخصة من اخطر الموضوعات واكثرها حساسية فتخفيض المتوقع لاعداد العمال فى هذه الشركات وتطبيق نظام المعاش المبكر يثير معارضة كبيرة بين خصوم برنامج الخصخصة الامر الذى يدفع الحكومة الى تحمل مسئولية ايجاد فرص عمل جديدة او ايجاد اية حلول اخرى لمشكلة العمالة الزائدة.وبالرغم من ان الاستغناء عن العمالة الزائدة يعد ضرورة لتحسين كفاءة المنشأة واعطاء الحرية للادارة الجديدة وفقا لمفاهيم السوق بعد الخصخصة الا ان مفهوم الخصخصة لا يقترن عادة بالاستغناء عن العمالة بل يمكن ان تؤدى الخصخصة الى زيادة العمالة نتيجة للتوسع والكفاءة كما حدث فى تجربة خصخصة شركة جاجوار البريطانية حيث تم توفير 2000 فرصة عمل بعد خصخصة الشركة.

وارجعت دراسة عن مشكلة العمالة الزائدة فى برنامج الخصخصة المصرى واساليب علاجها قام بإعدادها عصام عبدالفتاح خبير الخصخصة بقطاع الاعمال العام – السبب الرئيسى لمشكلة العمالة الزائدة فى شركات قطاع الاعمال العام فى ان الحاق العمالة بمراكز الانتاج كان ينطوى على اعتبارات سياسية وليست اقتصادية مما ادى الى وجود تضخم فى عدد العمال لايقابله انتاج حقيقى.

تصحيح الأوضاع

واشارت إلى ان تصحيح هذا الوضع فى ظل سياسة الخصخصة يتطلب القضاء على هذه الظاهرة وفى نفس الوقت الابتعاد عن الاثار الاجتماعية الوخيمة المترتبة على التخلص من العمالة الزائدة دون تدبير وحتى لا يؤدى ذلك إلى زيادة اعداد العمال العاطلين وما يمثله ذلك من اهدار للقوى البشرية

أسلوب متوازن للمواجهة

كما اشارت الدراسة الى ان مشكلة العمالة الزائدة تعد عائقا حقيقيا امام اتمام عملية الخصخصة وحذرت من ان الاستغناء غير المنظم عن العمالة الزائدة سيؤدى الى عواقب وخيمة وان اسلوب مواجهة هذه المشكلة لابد ان يتسم بالالتزام الاقتصادى

● إشراك العاملين فى الملكية وبرامج إعادة التأهيل أهم البدائل لحل المشكلة



عصام عبدالفتاح

والاجتماعى حيث ان نجاح برنامج الخصخصة يرتبط بالاثار الاجتماعية للبرنامج.واشارت الدراسة الى ان الاداء الضعيف لكثير من المشروعات تسبب فى هبوط معدلات الربح وتوقف قدرة معظم الوحدات عن الاستثمارات الجديدة وعمليات التوسع وترتب على ذلك توقف هذه الوحدات عن تشغيل المزيد من قوة العمل بل ان عدد العاملين بقطاع الاعمال انخفض من 183 الف عامل فى عام 98/90 الى 885 الف عامل فى 97/98.

مسئولية الادارة

وأكدت على ان مشكلة العمالة لم تنشأ بسبب الخصخصة بل على العكس نشأت بسبب اساليب الادارة الحكومية للمشروعات العامة طيلة عقود طويلة والتى لا تستند الى الاسس الاقتصادية وسواء تتم خصخصة هذه المشروعات او بقاؤها فإنها لا يمكن ان تستمر بعمالة زائدة غير منتجة واشارت الدراسة الى ان عملية الربط بين سياسة مجانية التعليم فى جميع المراحل وسياسة الالتزام الحكومية بتعيين الخريجين فى اجهزة الدولة ومشروعاتها العامة ادى الى تضخم حجم تلك المشروعات واصبحت بطالتها المقنعة تشكل عبئا كبيرا على اقتصاديات تلك المشروعات وبالتالى اقتصاد الدولة ككل.

أثار الخصخصة

اما فيما يتعلق بالاثار الايجابية والسلبية لبرنامج الخصخصة على العمالة فقد أوضحت الدراسة انه من بين الاثار الايجابية للخصخصة على العمالة اشتراك العاملين فى المشروعات التى تتم خصخصتها عن طريق تحويلهم الى مساهمين يتمتعون بنفس الحقوق المقررة لاصحاب رأس المال مما يعمل على تخفيف حدة شعورهم بالتبعية والخضوع لاصحاب رأس المال ومن ثم يكون حافزا لهم للنهوض بمستواهم وتنمية احساسهم بالمسئولية مما ينعكس اثره على انتاجية المشروع ايجابيا.

اما بالنسبة للأثر السلبى للخصخصة على العمالة فيتمثل فى فقدان بعض الإفراد لوظائفهم نظرا لان صاحب العمل الخاص يبحث فى المقام الاول عن تحقيق اعلى عائد ممكن وبالتالى فإنه لا يقبل الا العامل الذى يكون المشروع فى حاجة اليه.

واقترحت الدراسة طرح عدة بدائل لعلاج المشكلات المتعلقة بالعمالة تتجنب تطبيق برنامج الخصخصة واهمها الحوار البناء مع العاملين وذلك من خلال اجراء محاورات مستمرة وبناءة من العاملين والنقابات العمالية حول ثمار الخصخصة ومبرراتها ونشر الاساليب التى سيتم استخدامها للتقليل من الاثار المعاكسة لها على العاملين ايضا مشاركة العاملين فى الملكية وذلك من خلال حجز نسبة من اسهم الشركة لمشاركة العاملين فيها وفى مصر يتم تخصيص نسبة 10٪ من الشركات التى تتم خصخصتها التملك لاتحاد العاملين وفى بريطانيا قام العديد من الشركات بمنح كل عامل عدداً من الاسهم مجانا لكل سهم يشتريه العامل وكذلك فى فرنسا وكندا بل ويمنح العامل قرضا بدون فوائد لتمويل عملية الشراء.

وأكدت الدراسة ان قانون سوق المال رقم 95 لسنة 1992 للعاملين فى الشركات تاسيس اتحادات العاملين المساهمين ويكون لهذا الاتحاد الحق فى شراء اسهم الشركة وذلك بهدف تدعيم مفهوم توسيع قاعدة الملكية من خلال تمكين العاملين بكل شركة من شراء الاسهم والتحول الى ملاك بشرط الا يقل رأس مال الشركة عن مليون جنيه مصرى والا يقل عدد العاملين بها عن 50 عاملاً ويتم تاسيس الاتحاد بقرار من الهيئة العامة لسوق المال.

ايضا ضمن البدائل المقترحة لحل مشكلة العمالة الزائدة خلال تطبيق برنامج الخصخصة الحصول على التزام من المشترى بالاحتفاظ بالعمالة الحالية كذلك تنفيذ نظم التدريب التحويلى واعادة التأهيل للعمالة الزائدة من حديثى السن حتى تتم اعادة تأهيلهم للالتحاق بأعمال اخرى.

دور الصندوق الاجتماعى

كما اكدت الدراسة على ان الصندوق الاجتماعى له دور كبير فى حل مشكلة العمالة الزائدة وذلك من خلال ما يقدمه من منح وقروض تستخدم فى الانشطة الانتاجية وتستهدف الفئات الاكثر تضررا ببرنامج الاصلاح الاقتصادى وشباب الخريجين ومحدودى الدخل وسكان المناطق المحرومين حيث يقوم الصندوق بتقديم مساعدات لتلك الفئات من خلال برامج تتضمن مشروعات عديدة فى مجالى الانتاج والخدمات مما يساهم فى علاج مشكلة العمالة الزائدة ومن أمثلة هذه المشروعات، مشروع تنمية الصناعات الصغيرة الذى يستهدف توفير حوالى 3 الاف فرصة عمل من خلال قروض ميسرة السداد لشباب الخريجين والعمال بالشركات التى ستتم خصخصتها وقد قدم الصندوق لهذا المشروع قرضا قدره 50 مليون جنيه كذلك مشروع شركة النصر للمسبوكات واستهدف المشروع توفير 850 فرصة عمل وقد مول الصندوق هذا المشروع بقرض قيمته 4 ملايين جنيه ومنحة بلغت 36 الف جنيه ايضا مشروع تنمية الصناعات الصغيرة بمدينتى الحرفيين والسلام لتوفير 2500 فرصة عمل وتوسيع 100 ورشة واقامة 200 ورشة جديدة وقد مول الصندوق هذا المشروع بقرض قدره 20 مليون جنيه ومنحة قدرها 65 الف جنيه.


Bibliotheca Alexandrina
0286507